28/٢٨
آب/ أغسطس ٢٠٠٧

# نشرة الهجرة القسرية

## تعزيز القدرات الجنوبية بين الشعارات والواقع

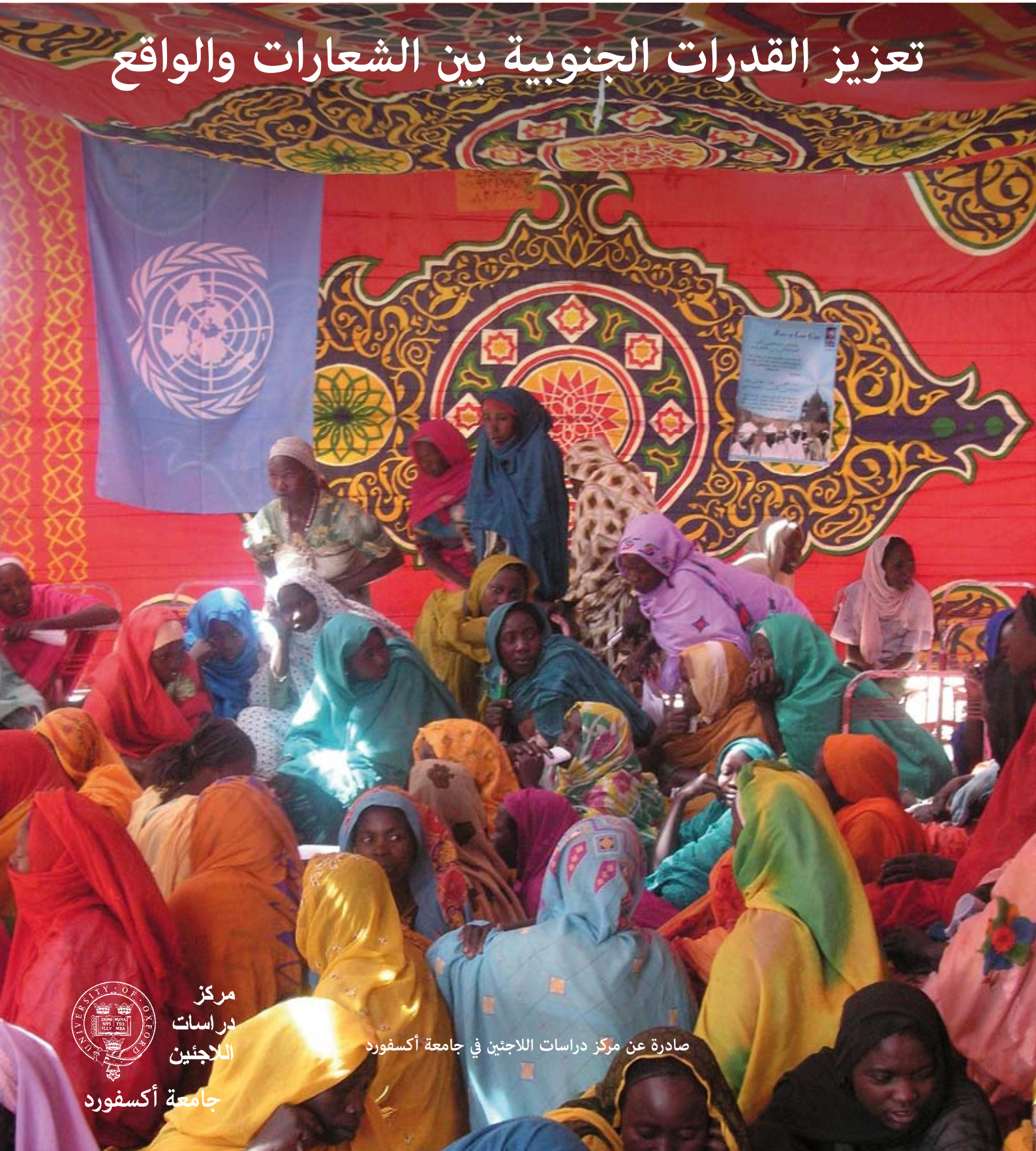

مركز دراسات اللاجئين
جامعة أكسفورد

صادرة عن مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد

## نشرة الهجرة القسرية

تهدف "نشرة الهجرة القسرية" إلى أن تكون بمثابة منتدى لتبادل الخبرات العملية والمعلومات والآراء بشكل منتظم بين الباحثين واللاجئين والنازحين داخل أوطانهم، ولمن يعملون معهم أو يُعنون بشؤونهم وقضاياهم. وتصدر النشرة ثلاث مرات في السنة باللغات الإنجليزية والإسبانية والعربية والفرنسية عن مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد وتم تأسيسها عام ١٩٩٨ بالتعاون مع المجلس النرويجي للاجئين.

## هيئة التحرير

ماريون كولدري و د. تيم موريس

## محرر النسخة العربية

مصعب حياتلي

## تنسيق النشرة

هايدي المجريسي

## مساعدة الاشتراكات

شارون إليس

## نشرة الهجرة القسرية


Refugee Studies Centre
Department of International Development
3 Mansfield Road, Oxford OX1 3TB, UK
بريد إلكتروني: nhq@qeh.ox.ac.uk
هاتف/فاكس: ٧٠٠ ٢٨٠ ١٨٦٥ ٤٤ +
سكايب: fmreview


## حقوق الطبع والتنازل عن الحقوق:


**لا تعكس الآراء الواردة في النشرة بالضرورة آراء محرري المجلة أو مركز دراسات اللاجئين أو المجلس النرويجي للاجئين. ويمكن اقتباس أية مواد واردة في النشرة بحرية بشرط ذكر مصدرها وعنوان موقع النشرة إذا أمكن أو إلى المقالة المعينة. ونرحب بتعليقاتكم بخصوص محتويات أو تصميم النشرة - الرجاء الاتصال بنا عن طريق البريد الإلكتروني المبين أعلاه.**


## الموقع:

www.hijra.org.uk

## التصميم:

Art24 www.art-24.co.uk

## طباعة:

Image Production
www.imageproduction.co.uk


ISSN 1460-9819


## صورة الغلاف الرئيسي:

**برنامج التدريب على دور القانون الذي نظمه برنامج التنمية الدولية واللجنة الدولية للصليب الأحمر في الجنينة في غرب دارفور**
**تصوير: يوسف أحمد/برنامج التنمية الدولية**

مركز دراسات اللاجئين
جامعة أكسفورد

# كلمة أسرة التحرير

تتحدث كل وكالة إنسانية تقريبا عن التزامها ببناء القدرات أو تحسينها في دول الجنوب. ولقد ألح علينا العديد من قراء النشرة ومستشاريها من أجل إصدار عدد يبحث في المواضيع المعقدة التي تحيط بهذا المصطلح الذي غالباً ما يتم استخدامه ولكن نادرا ما نرى له تعريف. ومما أصابنا بالدهشة أن دعوتنا لتلقي الأبحاث لم تسفر عن سيل المقالات الذي كنا نتوقعه. والمرة الوحيدة التي واجهنا فيها هذه الندرة في المقالات التي تتناول موضوع ما كانت عندما نشرنا عدداً يركز على النازحين داخليا من كبار السن. وربما يدلنا ذلك على أن هناك عدم توافق بين لغة الخطاب والواقع الذي نعيشه. هل لا تزال الوكالات الدولية تتبنى تعريفا لـ "بناء القدرات" بطريقة توحي أن المتلقين الجنوبيين لا تتوفر لديهم هذه القدرات أساساً؟ وهل صناعة بناء القدرات مجرد نقل للمعرفة تدفع به دول الشمال، ويتسم بالمن وعدم تبني وجهة معينة؟ وهل هناك التزام حقيقي بمساعدة المنظمات التي لها مراكز على المستوى الوطني لتستجيب إلى الكوارث المستقبلية؟ تتناول المقالات التي يضمها هذا الإصدار بين دفتيه تلك التساؤلات وغيرها.

ونحن نعتذر عن التأخير في تقديم هذا الإصدار من نشرة الهجرة القسرية إلى قرائنا، فنظراً لجسامة الأزمة الإنسانية التي نشهدها في العراق، أعطينا الأولوية إلى العدد الخاص الذي يحمل عنوان "العراق: أزمة النزوح والتهجير والبحث عن حلول".

وإذا كنت تقرأ مجلتنا للمرة الأولى، قد يهمك أن تعرف أن نشرة الهجرة القسرية يتم نشرها باللغة الإنجليزية والعربية والأسبانية والفرنسية من قبل مركز دراسات اللاجئين التابع لجامعة أكسفورد. وهي توزع بالمجان في ١٧٤ دولة، ويمكنك الاطلاع على كافة الأعداد السابقة للنشرة مجاناً على موقعنا على العنوان: www.hijra.org.uk. وإذا كنت تقرأ هذه الكلمة ولكنك لست مدرجا على قائمتنا البريدية وتود المنظمة التي تتبعها أن تتلقى نسخا مطبوعة من إصداراتنا المستقبلية، الرجاء نزع النموذج الموجود على الغلاف الخلفي للنشرة أو الاتصال بنا (تفاصيل الاتصال موجودة في الصفحة المقابلة) والرجاء إرسال المعلومات التالية:الاسم واسم المنظمة التي تنتمي إليها والعنوان البريدي كاملا ولغة النشرة.

سوف يركز عدد النشرة الهجرة القسرية رقم ٢٩، المزمع توزيعه في شتاء هذا العام، ٢٠٠٧، على الإصلاحات الإنسانية، بينما يركز عدد نشرة الهجرة القسرية رقم ٣٠ المقرر نشره في العام الجديد على فكرة النزوح البيئي. وإذا أردت الإطلاع على مزيد من المعلومات حول الإصدارات المستقبلية، زر موقعنا على الرابط التالي: www.hijra.org.uk/next.htm .

تعتمد نشرة الهجرة القسرية بشكل كلي على المنح التي نتلقاها حيث،لا نتلقى إلا الدعم اللوجستي من جامعة أكسفورد. وإذا كنت قادرا على توفير الدعم لنا، أو كان بإمكانك أن تنصحنا بشأن مسألة تمويل النشرة، خصوصا النسخة العربية منها والتي تعتبر فريدة من نوعها في العالم العربي فنرجو منك الاتصال بنا على أرقام الهاتف والبريد الإلكتروني المرفقة. ودائما ما نضع نصب أعيننا خفض التكاليف إلى الحد الأدنى، لذا إذا كنت ترغب في عدم تلقي النسخة المطبوعة من النشرة كونك تكتفي بقرائتها على الإنترنت فالرجاء إخطارنا بذلك.

وكما هي الحال دائما، يهمنا كثيرا أن تنقل نشرة الهجرة القسرية أصوات النازحين. ونرغب في أن نستزيد من المقالات التي يكتبها هؤلاء الذين تأثروا بشكل مباشر بالهجرة القسرية. لذا لا تحجم عن الكتابة إلينا حيث يسعدنا أن نعمل معك على وضع أفكارك في شكل فعال ليطلع الآخرون على تجربتك، كما يمكنك الكتابة إلينا باللغة العربية أو اللغة الإنجليزية.

مع أطيب تمنيات أسرة التحرير.

ماريون كولدري - تيم موريس - مصعب حياتلي

نشرة الهجرة القسرية

يشكل هذا العدد من النشرة آخر عدد أقوم بالمشاركة في تحريره فقد قررت بعد ثمانية سنوات من العمل المثمر والشيق الانتقالَ إلى مجالات أخرى، لكني على ثقة من متابعة النشرة للعب دور كبير وهام في المجتمع الإنساني الدولي وجعل العمل مع فريق نشرة الهجرة القسرية وكتاب وقراء نشرة الهجرة القسرية ومع أطيب تحياتي للجميع.
تيم موريس www.timmorris.info


**بالإضافة لممولي هذا الإصدار، نود التعبير عن امتنانا للدعم المتوفر من قبل:**

وكالة التنمية النمساوية
مشروع بروكنجز- بيرن لدراسة النزوح الداخلي
خدمات الإغاثة الكاثوليكية
دان تشيرش إيد
مجلس اللاجئين الدانمركيين
إدارة التنمية الدولية
شركة دي إتش إل
مركز فاينستاين الدولي، جامعة تافتس
الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
المنظمة الدولية للهجرة (العراق)
لجنة الإنقاذ الدولية
منظمة الإغاثة الإسلامية
وزارة الشؤون الخارجية النرويجية
مجلس اللاجئين النرويجي
شركة آر إيه الدولية
مبادرة توفير خدمات ومعلومات الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ (ESIAR)
حكومة قطر
الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون
الوزارة السويسرية الفيدرالية للشؤون الخارجية
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية
مكتب الأمم المتحدة الإنمائي (السودان)، وحدة الإدارة الرشيدة وسيادة القانون
صندوق الأمم المتحدة للسكان
مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
اليونيسيف
اللجنة النسائية المعنية باللاجئين من النساء والأطفال
منظمة الرؤية العالمية (أستراليا)

# المحتويات

## تعزيز القدرات الجنوبية


حان الوقت لإعادة تقييم شراكات بناء القدرات ٤
بروك لاوتن
أثر الاستجابة لكارثة التسونامي على القدرات المحلية والوطنية ٧
أرجونا باراكراما
الاستجابة المحلية أم الاستجابة الدولية: نداء للإنسانية ٩
بامبانغ أ سيبايونغ
واجب العناية؟ أمن الموظفين المحليين
والعاملين في مجال تقديم المساعدات ١٠
كاثرين هافر
مسؤولية الحماية: دروس من كيفو الجنوبية ١١
جايا ميرثي
تحديات الهجرة متعددة الأبعاد في شمال أفريقيا ١٣
يوهانس فان دير كلاو
الاستثمار من أجل المستقبل: بناء القدرات في المغرب ١٥
ماثيو آندري وفرانس شارلي
عمليات بناء القدرات الجارية في كولومبيا ١٧
جوزيب ساباتير
أزمة الرعاية الصحية في ليبيريا بعد الحرب ١٩
كاثرين ديرديريان وهيلين لورينكر وستيفان جيوتغبر
بناء القدرات في سيراليون ٢٠
لينا أبي رافع
منظور أفريقي حول بناء القدرات ٢٢
ناعومي باردينغتون و ميلاني كويني
عودة السودانيين المؤهلين ٢٣
لندزي مكماهون
تنمية القدرات من الداخل إلى الخارج ٢٤
أنيسيا توماس وتيسيري بليس
المناصرة الشجاعة تعزز أخيراً من حماية اللاجئين في كينيا ٢٦
إيفا أيبرا
من يملك بناء القدرات ويدفع به؟ ٢٨
كولين ثويز وسارة روزنغيرتنر


## مقالات عامة


النازحون الصوماليون وحالة الطوارئ المزدوجة ٢٩
حسان نور
جمهورية أفريقيا الوسطى:لم تعد في طي النسيان؟ ٣٢
توبي لانزير وأماندا ويلر
محاربة الإفلات من العقوبة:المساعدات القانونية في دارفور ٣٣
مارتن باربندز
حمايه أطفال السودان ٣٦
جوليا فريدسون، سيمار سينغ، سارة سبنسر
عودة النازحين السودانيين الجنوبيين البطيئة ٣٨
كلمة أسرة تحرير نشرة الهجرة القسرية
سَجنُ القيم العائلية في الولايات المتحدة الأمريكية ٣٩
ميشيل برانيه
إعادة تصنيف من قاتلوا لصالح الولايات المتحدة بالإرهابيين ٤٠
بنجامين زاواتسكي
أصوات جريئة ٤٢
قضايا تختبر كولومبيا وتعزز من حماية النازحين داخليا ٤٤
ماريا بياتريس نوجيرا وشارالامبوس إيفستاثوبولوس
النزوح الداخلي في شرق بورما ٤٥
هيذر راي
منح حق الاقتراع للنازحين داخليا في نيبال ٤٨
أنيتا غيميري
طالبي اللجوء واللاجئين في المناطق الحضرية في تايلاند ٤٩
فيرا دين أوتر
ممارسات الدولة ووحدة الأسرة للاجئين الأفارقة ٥٠
إستير سامبل
الإخفاق في توفير الحماية:
دروس من شبكة النازحين داخليا الكينية ٥٢
بريسكا كامونغي وجاكلين كلوب
مبادلة غريبة للاجئين بين استراليا وأمريكا ٥٤
ديفيد هولدكروفت
نزوح رياضي على نطاق أولمبي ٥٤
جان دو بليسيه
دبي: هل هي مدينة الأمل؟ ٥٦
لينا أبي رافع
وكالات اللاجئين المسؤولة يمكن أن تصبح "وكالات معتمدة" ٥٨
أندرو لوداي
مبادرة خدمات ومعلومات الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ:
التعاون لبناء قدرات الصحة الإنجابية ٦٠
ديانا بارنز براون وجانيت باتلر ماكفي
الاتحاد الأوروبي وإدماج اللاجئين ٦٢
مكتب أوروبا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
تحسين بيانات الصحة والوفيات
المتعلقة بالأشخاص النازحين داخلياً ٦٣
روبرت ليدستون
عندما يعرف اسمك ٩٣,٠٠٠ شخص ٦٤
ألفريدو زاموديو
استمرار النزوح والتهجير في جمهورية الكونغو الديموقراطية ٦٥
غريتا زيندر
التدريب الداخلي – مراسم مرور لطلبة الهجرة القسرية؟ ٦٧

الصفحة الأخيرة: تأمين العلاج الطبي للنازحين الصوماليين ٦٥

# حان الوقت لإعادة تقييم شراكات بناء القدرات

بروك لاوتن

**لقد عملت منظمة 'وتش ليست' المعنية بالأطفال والنزاعات المسلحة مع منظمات المجتمع المدني المحلية، وشبكات حماية الأطفال، والمنظمات الشعبية لبناء القدرات بهدف مراقبة انتهاكات حقوق الأطفال والاستجابة لها. إننا نعمل ومن خلال شراكاتنا الخاصة ببناء القدرات على تغيير هيكلية السلطة التي تُعرف أدوار المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية في مجال وضع البرامج الخاصة بالشؤون الإنسانية.**

يتم تعريف "بناء القدرات" في غالب الأحيان بطريقة تدل على أن المنظمات/الوكالات الدولية "تستثمر" وأن المنظمات الوطنية "تتطور". وسعيا للاعتراف بالقيمة المضافة التي تستطيع المنظمات المحلية تقديمها لنظيراتها من المنظمات الدولية، فقد بدأ خطاب بناء القدرات في الانتقال من نموذج الاستثمار/التنمية نحو إجراء محادثة مع الشراكات. وبالتركيز على السبل التي تستطيع أن تعمل خلالها كل من المنظمات الدولية والوطنية "كشركاء"، فإن المنظمات في كلا الجانبين تأمل أن تتناول ما أشار إليه أحد الخبراء بمصطلح "عدم تماثل السلطة"، وهي العلاقات التي يمكنها من خلالها "أن تقدم المنظمات الشمالية للمنظمات الجنوبية ما لا تستطيع المنظمات الجنوبية تقديمه للمنظمات الشمالية".

ومع ذلك ورغم الجهود التي تم بذلها مؤخرا للاشتراك مع المنظمات المحلية وتوسيع قدراتها، إلا أن المنظمات غير الحكومية الدولية هي التي تقود معظم التحرك الإنساني. وإذا كانت المنظمات الدولية جادة تجاه تعزيز وتوسيع دور المنظمات المحلية في الاستجابة الإنسانية، إذن يجب عليهم الإسراع في فحص بنية العلاقة الحالية والسعي لإيجاد سبل للتشجيع على علاقة منصفة ينتفع من خلالها الشركاء الدوليين والوطنيين.

لقد أصبح صناع السياسة والمزاولين في مجال الشؤون الإنسانية يرون تنمية "الشراكات" بين منظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية كعنصر أساسي للاستجابة للأزمات الإنسانية. إن بنية علاقات العمل هذه تتغير بشكل كبير من وكالة إلى أخرى. والشائع أن المنظمات غير الحكومية تتحكم في العمليات بينما تعمل المنظمات المحلية "كشريك للتنفيذ". ويميل هذا النوع من الشراكة إلى توسيع وصول المنظمات الدولية وقدرة التوظيف لديها، مما يسمح للمنظمة غير الحكومية الدولية بتنفيذ البرامج بشكل سريع بين الكثافات السكانية الكبيرة. ولقلة احتمالات تعرض المنظمات غير الحكومية المحلية لعقبات بيروقراطية كثيرة عند إرسال الموظفين إلى المناطق المتأثرة بالأزمات في البلاد، ولأن سياسة الوكالات تسمح في معظم الأحيان للموظفين المحليين بالعمل والتنقل في المناطق التي لا يستطيع الموظفين الدوليين العمل فيها، فقد أصبح تنفيذ الشراكات أمرا أساسيا لتسليم المساعدات في وقتها في الأزمات الإنسانية واسعة النطاق. ومع ذلك فإن تلك "الشراكات" تظل أقل فعالية في تعزيز القدرة التنظيمية للشريك المحلي. فالمنظمات غير الحكومية التنفيذية ليس لها دورا رئيسيا في تحديد تصميم أو إستراتيجية أي برنامج يقومون بتنفيذه. وبينما تتم استشارة المنفذين الوطنيين غالبا أثناء تطور المشروع، فإن سلطة اتخاذ القرارات تقع ضمن مسؤولية المنظمة غير الحكومية حصريا. وبينما تتعزز القدرة الفنية للمنظمات غير الحكومية في بعض الحالات على مر فترة تنفيذ المشروع، إلا أن تعزيز القدرة الفنية لا يكون هو الهدف الرئيس لأي شريك في التنفيذ.

## الشراكات الحكومية وشراكات المجتمع المدني

وكجزء من مساعي تسهيل الانتقال إلى عملية التخطيط لما بعد الصراعات، بدأت المنظمات الإنسانية الدولية أيضا في توظيف شراكات تعزيز القدرات مع الحكومات المضيفة والوزارات ذات العلاقة. ورغم أن الأزمة الإنسانية الأولية تكون مصحوبة دائما بانهيار جزئي أو كلي في قدرة الحكومة على تقديم الخدمات لمواطنيها، فقد أصبح ينظر إلى إعادة بناء قدرات الحكومة كخطوة رئيسية نحو الانتعاش والتعافي من الأزمة الحالية ومنع وقوع الأزمات مستقبلا. ولكن تعزيز مهارات الحكومة فقط لا يؤسس بالضرورة حكومة نزيهة ومسؤولة. وعندما تتشارك الوكالات الإنسانية مع الوكالات الحكومية، من الضروري ألا تتجاهل الوكالات الإنسانية فرص الشراكة مع المنظمات الوطنية. فالمجتمع المدني القوي يعمل كأداة رقابية هامة على سلطة الحكومة. وفي الحالات التي لا تضاهي فيها الوكالات الإنسانية المساعي المبذولة لتحسين وظائف الحكومة مع المساعي المبذولة بناء المجتمع المدني المحلي، فإنها تتجاهل فكرة مسؤولية الحكومة عن مواطنيها.

بدأت بعض المنظمات غير الحكومية الدولية بشراكات عمليات مع المنظمات غير الحكومية بهدف سد هذه الفجوة. وعلى عكس الشراكة التنفيذية أو الشراكة مع أي وكالة حكومية، فإن شراكة العمليات مصممة للسماح لمنظمتين مستقلتين بالعمل بفاعلية وتعاون لتحقيق أهداف مشتركة. ويؤكد هذا النوع من الترتيبات تقريبا على الشفافية، والمساواة، والقوى التكميلية، ويشتمل عادة على اجتماعات منتظمة وتنفيذ فعاليات مشاريع مشتركة. والوضع المثالي أن كل من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية المنخرطة سوف تستفيد من هذه الترتيبات. ومن خلال الشراكة تقدم المنظمات غير الحكومية الوطنية للمنظمات غير الحكومية الدولية وصولا معلوماتيا وجغرافيا أكبر للسكان المتأثرين.

وبالإضافة إلى ذلك فإن انخراط المنظمات غير الحكومية الوطنية ترويجا كبيرا للبرامج، مما يجعل البرامج التي ينخرطون بها أكثر استدامة. وفي المقابل يمكن للمنظمات غير الحكومية الدولية أن توسع من وصولها العالمي، وأن تقدم مستوى أكبر من الأمن للمنظمات غير الحكومية الوطنية من خلال ضمانة أن المجتمع الدولي سيلاحظ أي هجمات على المنشآت والبرامج، ويمكنها أن تقدم المساعدات الفنية والمالية للمنظمات غير الحكومية الوطنية.

وبالرغم من المنفعة الجلية التي ستعود على كلا الطرفين المشتركين في شراكة العمليات، فإن السيطرة على العلاقة تقع عادة ضمن صلاحيات المنظمة غير الحكومية الدولية. فالمنظمات غير الحكومية الدولية تتمتع دائما بوصول للموارد بشكل أكبر من وصول المنظمات غير الحكومية الوطنية. وبسبب هذا الوصول الذي تتمتع به المنظمات غير الحكومية الدولية فكثيرا ما تشبهها المنظمات غير الحكومية الوطنية بالجهات المانحة فضلا عن كونها منظمات شريكة حقيقية. وفي الحقيقة عندما تستخدم الكثير من المنظمات المحلية في أنحاء العالم كلمة "شريك"، فإن هذه الكلمة تترادف على الأغلب مع مصطلح "المنظمات غير الدولية الحكومية المانحة". وبينما يستمر الخطاب الدائر حول الشراكة في التركيز على المساواة، إلا أنه يندر تناول العوائق العملية التي تقف أمام تحقيق تكافؤ حقيقي بين المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية. ولكي تتمكن المنظمات غير الحكومية للابتعاد عن دور المانحين، إذن يجب تناول شراكات بناء القدرات العملياتية بشكل شامل مع اعتبار التجارب الماضية والاحتياجات الحالية والمستقبل الذي تم تصوره للمنظمات التي يتم بناء القدرات لها.

## رؤية من؟

في الحالات الإنسانية تبدأ الكثير من المنظمات غير الحكومية المحلية عملها كشركاء في التنفيذ لمنظمات غير حكومية دولية كبيرة. وفي مثل هذه الحالات، تتحرك "الرؤية" التنظيمية للمنظمات غير الحكومية الوطنية وفق احتياجات المنظمات غير الحكومية الدولية بشكل خاص. ومن خلال الاستمرار في العمل بأمر من المنظمات الدولية، فإن المنظمات الوطنية حديثة النشأة تضمن التدفق المستمر للأموال. ولكن بينما تسمح الاستجابة للاحتياجات التشغيلية للمنظمات الدولية للمنظمات الوطنية لجمع مزيج من الفعاليات التي يستطيعون تنفيذها، فإن ذلك يحد من فرص المنظمات المحلية لإقامة مهمتها وأهدافها المستقلة الخاصة بها.

وبينما ستقوم أي مؤسسة وطنية أو دولية بإتباع موارد التمويل، إلا أن بناء الخبرات مع المجتمع المدني يتطلب تركيز عملياتي. ويجب على المنظمات غير الحكومية الوطنية استغلال الموارد المتوفرة لتطوير إستراتيجيتها التشغيلية. ويمكنهم إنشاء شبكات مع المنظمات غير الحكومية الوطنية الأخرى للتعلم من تجاربهم ويجب عليهم البحث في سبل جني الأموال محليا. وفي الحالات التي تسمح فيها

عمال يعملون على بناء مدرسة وتدريب جيل جديد من العمال ضمن مشاريع الدعم المجتمعية التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في غبارلاتواه في مقاطعة بونغ في ليبيريا.

UNHCR/إي كوهيست فيبرا غور

مبادرات بناء القدرات للوكالات المنفذة بالبدء في الفعاليات المستقلة من خلال الشراكات العملياتية، يجب على كل من الشركاء الدوليين أو الوطنيين بذل جهد منسق لضمان البدء في أهداف البرامج ومشاركتها. أي يجب أن تأتي الرؤية البرنامجية من طرف المنظمات الوطنية بنفس القدر الخاص بالمنظمات الدولية.

وبمجرد إقامة الأهداف المشتركة بين المنظمات، من الضروري أن تستجيب مساعي بناء القدرات لاحتياجات القدرات. وغالبا ما تركز الشراكات العملياتية على بناء قدرات برنامجية. تقدم المنظمات الدولية الدعم الفني والمالي للمنظمات غير الحكومية الوطنية من أجل بناء الخبرة المحلية في وظائف مواضيعية خاصة (مثل حماية الأطفال، وقضايا الصحة أو المرأة). وبينما يكون التحسين في القدرة البرنامجية أمرا أساسيا، يجب على بناء القدرات البرنامجية أن ينعكس ببناء متكافئ في القدرة الإدارية. وبدون تعزيز الأنظمة الإدارية، ستصبح أي منظمة منغمرة في نهاية المطاف بالمطالب البرنامجية المتزايدة. لذلك يجب على الشركاء في العمليات أن يسعوا لربط القدرة البرنامجية المتزايدة مع دعم بناء القدرات في إدارة البرامج، وإدارة دورة المشاريع، وإقامة أنظمة مالية ووظائف إدارية أخرى.

## عوائق التمويل

بينما تكون الشراكات العملياتية محدودة في معظم الأحيان بسبب التركيز على فعاليات بناء القدرات، فإن هيكلية التمويل لهذه الفعاليات يشكل أيضا عقبات كبيرة أمام التنمية الفعالة للمنظمات الوطنية. وفي معظم الشراكات التنظيمية، يتم دعم المنظمات المحلية من خلال منح مالية صغيرة من الشركاء الدوليين. ويختلف حجم هذه المنح المالية ولكنها لا تتخطى مبلغ ٥٠ ألف دولار أمريكي وعادة ما تتراوح بين ٥ ألف و٣٠ ألف دولار. وفي الشراكات حديثة النشأة مع منظمة محلية حديثة النشأة، يشكل مبلغ ٥,٠٠٠ دولار عادة جزءا هاما في الميزانية التشغيلية للمنظمة غير الحكومية. وعلاوة على ذلك، فمبلغ ٥,٠٠٠ دولار يعتبر مبلغا ضئيلا جدا بالنسبة للشريك الدولي لذلك فإن المنح المالية قد تكون مثالية بما أنها "تمويلا ابتدائيا" بالنسبة للشراكة. فمن ناحية تقدم المنظمات الدولية مرونة معقولة لسجل التمويل المحدود للمنظمات المحلية لبناء إما القدرات البرنامجية وإما القدرات الإدارية. ومن الناحية الأخرى، يشكل مبلغ ٥,٠٠٠ دولار مخاطر مالية محدودة بالنسبة للمنظمات الدولية في حالة لم تحرز الشراكة تقدما كما تم تصورها مسبقا.

وللأسف حتى عندما تستطيع المنظمات المحلية إثبات كفاءتها في استخدام المنح المالية الصغيرة، إلا أن الكثير من المنظمات قد واجهت صعوبات في جذب المانحين المستعدين لتقديم أكثر من ٣٠ ألف دولار للمنحة الواحدة لدعم نشاطات المنظمات غير الحكومية المحلية. وسبب هذا الاستعداد هو حقيقة أن المنح الصغيرة مركزة دائما على دعم عمل المنظمة الوطنية فضلا عن نموها. وكما لاحظنا أعلاه فإن التركيز على بناء القدرات البرنامجية يحد غالبا من درجة قدرة المنتظمات المحلية على تعزيز الأنظمة الإدارية وخاصة أنظمة الإدارة المالية بها. ولن يقوم المانحون بتقديم تمويلات مالية أكبر للمنظمات التي ليس بها أنظمة عاملة مثل هذه. ولأن المنظمات غير الحكومية الدولية لا تلبي غالبا "معايير" التأهل للحصول على تمويل أكبر، فحتى أنجح المنظمات من بينها تقتصر على تلقي عدد كبير من المنح المالية الصغيرة لكي تنمو. ولكن لأن اهتمامها موزع بين العديد من "الشركاء" الدوليين، فمن الصعب عليها أن تنمو إلى درجة تجعلها تتأهل للتنافس على نفس التمويل الممنوح للمنظمات غير الحكومية الدولية الضخمة.

إن عدم استعداد المنظمات غير الحكومية الدولية لتوقع نجاح شركائها يعيق تطور المنظمات غير الحكومية الوطنية أيضا. وغالبا ما تفترض خطط المنح المالية الصغيرة أن الإخفاق سيكون هو النتيجة المحتملة لأي مشروع مشاركة. وبجعل المنح المالية قصيرة الأجل وضيقة النطاق، فيمكن أن تستوعب المنظمة الدولية أي نتائج سلبية لأي مشروع لبناء القدرات. ولكن بتركيز المنظمة الدولية حصريا على قدرتها في تحمل الخسائر، فإنها غالبا ما تتجاهل فرص زيادة القدرة الاستيعابية للمنظمة المحلية. ولكي تنجح أي شراكة عملياتية، يجب على كلا الطرفين اعتبار السبل التي تؤثر فيها هيكلية التمويل على مستقبل هذه المنظمات. وبينما تزداد خبرات المنظمة غير الحكومية الوطنية الشريك نجاحا، فإنها تستطيع ويجب عليها التمسك بالمعايير التقدمية لتقييم المشروع. وعلى نحو مشابهه، يجب على المنظمة غير الحكومية الشريك أن تستجيب للأداء المتزايد للمنظمات غير الحكومية الوطنية من خلال تسهيل فرص التمويل التي تمتد إلى ما وراء المنح المالية الصغيرة.

## الخاتمة

تُركز معظم المنظمات غير الحكومية الدولية المعنية بالشؤون الإنسانية على الاستجابة للأزمات في الدول التي تكون الحكومات الوطنية بها غير مستعدة أو غير قادرة على تقديم الدعم المناسب لمواطنيها. وفي أي دولة تعمل بها هذه المنظمات فإن هدفها المطلق يكون نقل المسؤولية عن الجهات المستفيدة منها إلى الحكومات المحلية والمجتمع المدني. وهكذا يتم إنشاء شراكات عمليات بين المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية بهدف تسهيل عملية استبدال المنظمة الدولية لمساعي وقف الفجوات بالمساعي الفعالة الطويلة الأجل والمستدامة للمنظمة الوطنية. ومع صب الاهتمام المناسب على الأولويات المشتركة، والقدرة الإدارية والبرنامجية المتزايدة والمساءلة التقدمية لكل من المنظمة غير الحكومية الدولية والوطنية، يمكن لشراكة العمليات أن تعمل كمركبة فعالة لتعزيز المجتمع المدني المحلي في الدول المتأثرة بالأزمات. وفي النهاية ستسمح هذه المساعي للمنظمات المحلية بالاستجابة للأزمات المستقبلية في بلادها وبتعريف أهداف التنمية في تلك البلاد وتحقيقها.

**بروك لاوتن (Brooke.Lauten@theirc.org) مديرة برامج في منظمة 'وتش ليست' المعنية بالأطفال والنزاعات المسلحة (www.watchlist.org). وتشتمل لجنة الإدارة بالمنظمة على ممثلين من منظمات كير انترناشنال، والائتلاف الهادف إلى وقف استخدام الجنود الأطفال، والتحالف الدولي لإنقاذ الطفولة، ومجلس اللاجئين النرويجي، و اللجنة النسائية المعنية باللاجئين من النساء والأطفال، والمنظمة الدولية للرؤية العالمية.**

**للمزيد من المعلومات حول عمل منظمة 'وتش ليست' مع المنظمات المحلية، انظر www.watchlist.org/advocacy/policystatements/the_power_of_partnership.pdf**

١. تشارلز إليوت كما اقتبس في بوستما، ويليام (١٩٩٤) "شراكة المنظمات غير الحكومية والتنمية المؤسساتية: جعلها حقيقة، جعلها دولية"، الجريدة الكندية للدراسات الأفريقية، المجلد ٢٨، رقم ٣ صفحة ٤٥٠.

٢. بوستما، ويليام (١٩٩٤) "شراكة المنظمات غير الحكومية والتنمية المؤسساتية: جعلها حقيقة، جعلها دولية"، الجريدة الكندية للدراسات الأفريقية، المجلد

# أثر الاستجابة لكارثة التسونامي على القدرات المحلية والوطنية

أرجونا باراكراما

**اكتشف أكبر تقييم تم إجراؤه للاستجابة الإنسانية الدولية أن معظم الناجين تم إنقاذهم على يد أفراد المجتمعات المجاورة والتي كانت قد تضررت نفسها في أعقاب كارثة تسونامي في ديسمبر عام ٢٠٠٤. وقد اتسم التأثير بعدم الفعالية في ضوء التكاليف والجهود والزمن عندما تجنب المجتمع الدولي الاستجابة المحلية والقومية أو استغلها.**

وقد أبرز تحالف تقييم تسونامي[1] التباين بين السياسات المعلنة للجهات الإنسانية الدولية المشاركة ووقائع العمليات في ضوء التنفيذ المباشر والارتباط بالقدرات المحلية ومشاركة المجتمع، كما أظهر هيمنة الحاجة الملحة لتقديم الخدمات عندما يتعرض نظام المساعدات للضغوط في حالات الأزمات.

وقد انعدمت المشاركة في المرحلة الأولى مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمعات المحلية. والعديد من هذه المنظمات لعب دوراً هاماً أثناء مرحلة البحث والإنقاذ لكن تم تهميشه أثناء عملية الإغاثة. وقد توترت العلاقات – أو ضعفت القدرات – عندما طلبت الوكالات التعاون معها في مرحلة الإنعاش. وأصبحت المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمعات المحلية منظمات متعاقدة وانتشر الفساد وبرزت مظاهر القيادة غير الملائمة بكثرة.

لكن ثمة جوانب معينة للاستجابة التي أضعفت القدرات المحلية تضمنت 'سرقة' العاملين من المنظمات الأخرى خاصة المنظمات غير الحكومية المحلية بالإضافة إلى المتطلبات المرهقة المتعلقة بإعداد التقارير. وقد تم التأكيد بطريقة مبالغة على السرعة وسجل الإنجاز الأمر الذي أدى إلى الاستخدام المبدد وغير الضروري للأفراد الأجانب، والذين كان لدى العديد منهم خبرة ضئيلة في هذا المجال وكانوا في وضع غير موات لمعالجة التركيبات الاجتماعية عالية التعقيد لتلك المجتمعات في المنطقة. ويعكس ذلك من الناحية الهيكلية الاستهانة بالقدرات المحلية التي تعاملت بوجه عام مع معظم المشكلات المباشرة.

وفي إطار النظام الإنساني، أظهرت كارثة تسونامي مشكلة 'الاستجابة الكبيرة' من قبل الشعوب الغربية. وقد شجعت الطريقة التي تم بها تمويل القطاع الإنساني – بالاستجابات السريعة عقب النداءات العامة – التأكيد على تقديم الخدمات السريعة والمبالغة في أهمية الوكالات والاستخفاف بدور السكان المحليين. وقد جعل مستوى التبرعات العامة العالمية الذي لم يسبق له مثيل قطاع المنظمات غير الحكومية العنصر الرئيسي الفاعل في الاستجابة الدولية لكارثة تسونامي، سواء من حيث مطلق حجم ميزانيات الدول أو من حيث المقارنة النسبية بالوكالات الثنائية ووكالات الأمم المتحدة.

## ممارسة الضغوط لتحقيق النتائج

كان من الواجب أن يصاحب هذا الدور الجديد مسؤولية تقوية الشراكات مع السلطات المحلية والقومية والتكاتف مع الآخرين لخلق آليات رسمية جديدة للتعاون والمسؤولية. كما كان يمكن تناول المعلومات بشكل أكثر إستراتيجية بحيث يتمكن الأفراد المتضررون من تأكيد احتياجاتهم والإدلاء بآرائهم على قدم المساواة مع مقدمي المساعدات. بيد أن المنظمات غير الحكومية تباطأت في التكيف مع هذا الواقع الجديد، وظلت تتحلى بأسلوب تنافسي تحفزه الأهداف حتى وقت متأخر للغاية في الاستجابة. وتمت ممارسة ضغط قوي للحصول على 'النتائج' من مقر الوكالات الدولية. وثمة ميل حتى فيما بين الأفراد الميدانيين للتقليل من أهمية القدرات المحلية ومنح أهمية مبالغ فيها لتقديم المساعدات الخارجية. وتلك عملية تعيد تأكيد ذاتها، وبتجاهل القدرات المحلية، تم جعل دور المساعدات الخارجية يبدو أهم من الأدوار الأخرى. وكلما زاد وجود المساعدات الخارجية، كلما تم إضعاف القدرات المحلية. لكن المشكلة هي أنه بعد الانطلاق على هذا النحو، تعجز الاستراتيجيات والعلاقات آنئذ عن التطور بشكل أكثر إيجابية أثناء مرحلة الانتعاش.

بالإضافة إلى ذلك، تميل الوكالات الدولية إلى تقوية الهياكل والعمليات المركزية، وفي معظم الحالات، تمثل اهتمامها الرئيسي في ضمان الاتفاق مع السلطات القومية. ومن غير المرجح أن تعقد اتفاقات رسمية أو حتى غير رسمية على المستوى المحلي، لذلك لم يكن بمقدورها الإقرار أو الاستجابة لتفاعل السلطة الدقيق الذي أحاط بعملية الإغاثة.

UNHCR/ب. بشير

صياد يعود إلى البحر بعد التسونامي في نيلافيلي، شمال ترينكومالي في سريلانكا

وقد نزعت الوكالات الدولية إلى استغلال أية قدرات يمكنها العثور عليها في مرحلة الإغاثة وتفاجأت بعد ذلك بأن هذه القدرات المحلية لم تحول نفسها بطريقة مناسبة إلى أداة مناسبة من أدوات الانتعاش وإعادة الأعمار. وبدلاً من ذلك، تم إضعاف القدرات المحلية، وأصبحت قضايا التهميش وتقارير التقصي الاجتماعي أكثر تعقيداً ونمت عدم الثقة. ووجدت الوكالات نفسها تدعم الصفوة وعاجزة عن معالجة مشكلات المجموعات المهمشة.

إن تقوية القدرات ليست مجرد دعم للهياكل المؤسساتية وإنما هي عملية سياسية بالغة التعقيد تتضمن تمكين الأشخاص الأكثر فقراً

وإبعاداً بحيث عندما تحل الكارثة يحق لهم مطالبة مجتمعهم والمسؤولين المحليين والحكومة الوطنية بالقيام بواجبهم.

## السياسة مقابل التطبيق

يلقي هذا التقييم الضوء على التباين بين السياسات المعلنة للعناصر الإنسانية الدولية الفاعلة وحقائق العمليات، حيث إن المبادئ تتسم بالشموخ لكن غالباً ما يكون التطبيق أمر مختلف للغاية. لذا تهيمن الحاجة الملحة لتقديم الخدمات عندما يتعرض نظام المساعدات للضغوط في حالات الأزمات ففي أوضاع مثل الاستجابة لكارثة تسونامي حيث تدفقت الموارد بشكل لم يسبق له مثيل، تمثل عامل النجاح الرئيسي في القدرة على إنفاق الأموال بأسلوب سريع وليس بحكمة.

إن إعادة التوجيه الجوهري للقطاع الإنساني يعتبر ضروريا لإدراك أن ملكية المساعدات الإنسانية تقع على عاتق أصحاب المصالح – وعلى سبيل المثال – وبأن القدرات المحلية تمثل نقطة الانطلاق وأن الحد من الأخطار الدائمة طويلة المدى هو الهدف وأن دور الأطراف الأخرى يتمثل في الدعم. لذلك، لن يتحرر الأفراد الضعفاء من الضعف إلا عندما يسيطرون على بيئتهم، وإلا أصبحوا عالة على استجابات الشعوب الغربية المتقلبة والتعويل عليها، أو بطريقة أخرى على المساعدات الدولية.

وهناك حاجة ماسة لإعادة النظر في الهدف المرجو من المساعدات الإنسانية والتحول من أسلوب تقديم الخدمات إلى إطار تمكين القدرات. وقد أبرز تحالف تقييم تسونامي حاجة الوكالات الإنسانية الدولية إلى:

- الاشتراك مع القدرات المحلية والقومية ووضع استراتيجيات شراكة واضحة بالإضافة إلى تطوير عمليات الشراكة المحلية من البداية
- إدراك أن عملية الإغاثة لا تتسم بالحياد من الناحية السياسية، حيث إن لها أثار بالغة على القضايا مثل حقوق الإنسان والمنظمات الاجتماعية والتهميش وعدم الأهلية
- الاهتمام بتقارير التقصي الاجتماعية والإبعاد والتسلسل الهرمي
- العمل على تمكين المجموعات المهمشة من تحسين وضعها بالنسبة للمجتمعات، وتمكين المجتمعات من تحسين وضعها بالنسبة للسلطات القومية والإقليمية
- وضع الإجراءات المتعلقة بتقديم المنح لفترات زمنية أطول حتى من بداية التدخل
- وضع البروتوكولات للحيلولة دون 'سرقة العاملين' وضمان عدم إضعاف القدرات المحلية
- دراسة متطلبات الإبلاغ دراسة نقدية
- ضمان تمثيل المرأة في كافة هيئات صنع القرار التي تؤثر عليها.

**يعمل أرجونا باراكراما (english@pdn.ac.lk) رئيساً لقسم اللغة الإنجليزية بجامعة بيرادينيا في سريلانكا، وقد تولى قيادة التقييم الذي أجراه تحالف تقييم تسونامي حول أثر الاستجابة لكارثة تسونامي على القدرات المحلية والقومية.**

١. www.tsunami-evaluation.org/NR/rdonlyres/8E8FF268-51F0-4367-A797-F031C0B51D21/0/capacities_final_report.pdf

عمليات التنظيف في سريلانكا وجمع الجثث للدفن مباشرة بعد التسونامي في ديسمبر ٢٠٠٤.

إيرين/دوارد بارسون من وكالة الحماية المدنية

# الاستجابة المحلية أم الاستجابة الدولية: نداء للإنسانية

بامبانغ أ سيبايونغ

**في إندونيسيا من السهل تمييز أولئك الذين يعملون لحساب المنظمات اللاحكومية الدولية ببطاقات هوية منظماتهم وبطاقات الذاكرة التي يحملونها. ويتوق العديد من الإندونيسيين إلى الحصول على الوظائف لدى المنظمات اللاحكومية الدولية. لكن هل تهدف هذه المنظمات إلى نقل معرفتها ومهاراتها إلى المنظمات اللاحكومية المحلية؟ أم هل تعمل بكل ببساطة على استدراج العاملين في المنظمات المحلية إليها وبالتالي ضعضعة العمل التطوعي؟**

ولم يشكل كل من التسونامي الذي دمر آتشيه في ديسمبر ٢٠٠٤ والزلزال الذي ضرب قرب مدينة جافا في يوغياكارتا في مايو ٢٠٠٦ مجرد كارثتين إنسانيتين وفرصة لإبداء التضامن، بل شكلا أيضاً فرص عمل للإندونيسيين القادرين على التحدث باللغة الإنجليزية وأولئك الذين يتمتعون بالقدرة التقنية. ولقد حول التدفق الكبير للمنظمات اللاحكومية الدولية بيئة عمل المنظمات اللاحكومية المحلية والناشطين الاجتماعيين في إندونيسيا، وبسبب ذلك فإن العمل الإنساني في خطر لأن يتحول إلى مجرد صناعة أخرى.

لقد كان تدفق المنظمات اللاحكومية الدولية في آتشيه و يوغيا بلا سابق، ففي الأشهر الثلاثة الأولى بعد التسونامي تم تسجيل أكثر من ٦٠٠ منظمة في باندا آتشيه وحدها. لقد كانت، كما أشار أحد الأصدقاء، سوبر ماركت حقيقي للمنظمات الدولية اللاحكومية، كل منها لها بقوانينها ومناهجها الخاصة. وأول ما فعلته كل منها كان البحث عن أماكن للسكن والمخازن والموظفين المحليين، ونتيجة لذلك ارتفعت تكاليف الإيجار في باندا آتشيه عشرة أضعاف، كما وجد الإندونيسيون الذين يتحدثون الإنجليزية أنفسهم قيد الطلب بشكل كبير بحيث ترك العديد منهم مراكزهم في المنظمات اللاحكومية المحلية ومنظمات الخدمة المدنية للعمل لدى المنظمات اللاحكومية الدولية . ولم يتمتع بعض من الذين حصلوا على وظائف لدى هذه الوكالات الدولية بأية خبرة العمل في أعمال النشاط الاجتماعي أو بأية خبرة عمل سابقة لدى المنظمات اللاحكومية.

كما أثارت اجتماعات التنسيق الغضب والإحباط نظراً لأنه لم يكن من الممكن تجنب عقدها باللغة الإنجليزية وللجوء المنظمات منظمي هذه الاجتماعات إلى استخدام المصطلحات الخاصة بخطاب معالجة الكوارث الغير مألوفة لدى السكان المحليين. وبالتالي لم يكن من المستغرب عدم ابداء المنظمات اللاحكومية المحلية الاهتمام بالمشاركة في أعمال هذه المنظمات الدولية حيث توقف معظمها عن الحضور وقامت بدلا من ذلك بتطوير اتصالاتها الخاصة للحصول على التمويل اللازم لعملها مع منظمات لاحكومية دولية معينة ومحددة.

لقد وجدت المنظمات اللاحكومية المحلية نفسها وسط العمالقة – وكالات الأمم المتحدة والوكالات الحكومية والصليب الأحمر ومنظمات لاحكومية دولية ووطنية ضخمة. وبسبب عدم قدرتها على التنافس مع كل هذه المنظمات فقد عجزت المنظمات المحلية اللاحكومية عن منع نزيف العاملين منها. وحالما أدرك موظفو المنظمات المحلية اللاحكومية ذوي الخبرة أن أولئك الذين يحصلون على وظائف لدى الوكالات الدولية لا يتمتعون بالخبرة اللازمة في مجالات التنمية أو الاستجابة الإنسانية أو المشاركة في النضال المدني من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، فلم يكن بوسعهم إلا التساؤل عما إذا كان للغرباء أي اهتمام بالمعرفة والخبرات المحلية.

وقد شعر الجيل الأسبق من الناشطين الاجتماعيين باليأس من حقيقة أن العديد من الإندونيسيين يعتبرون العمل لدى منظمة غير حكومية مجرد نشاط تجاري آخر ووسيلة لكسب المال ودعم الأسرة لكن دون طرح أسئلة. كما هالهم انعدام التفهم والحساسية التي أبداها بعض العاملين من بعض الوكالات، والذين بكل بساطة يكتفون بإجراء المقابلات مع ضحايا التسونامي حول احتياجاتهم ليغادروا بعدها دون تقديم أية معونة مادية.

موارد الإغاثة من جميع أنحاء العالم تصل إلى مطار باندا أتشيه في إندونيسيا إثر تسونامي ديسمبر ٢٠٠٤.

وتفتقر معظم المنظمات المحلية والوطنية اللاحكومية إلى الخبرة اللازمة في إدارة الكوارث و بناء قدرات العاملين، كما تدرك ضرورة دعم البطولة والشجاعة والتفكير النقدي بالمهارات الإدارية العملية. وللأسف لم يبد المجتمع الدولي أي اهتمام بالمشاركة فيها. وتحتاج المنظمات الدولية اللاحكومية لتنمية الوعي الثقافي، وبدلا من تدمير المنظمات اللاحكومية المحلية بالاستيلاء على العاملين بها، فهي في حاجة إلى العمل معها وإلى تبادل الخبرات والمهارات، وبدلا من الثناء على أنفسها لمهاراتهم الإدارية، يجب أن تكون المنظمات اللاحكومية الدولية أكثر تواضعا، ومن التواضع أن تقر بصلابة وحكمة المجتمع المحلي وأن تستفيد منه في هذا المجال في تعزيز قدراتها عن طريق إضافة مهارات إضافية لخدمة المحتاجين. كما يمكنها الاستفادة بشكل كبير من روح الحماس و التطوع (التضحية بالنفس مقابل تحويل الخدمات الإنسانية إلى سلعة) والتي ميزت نشوء المجتمع المدني الإندونيسي.

**بامبانغ أ سيبايونغ (bambang@jesuits.net) هو مدير الجميعة اليسوعية لخدمة اللاجئين في آتشيه (www.jrs.or.id)**

# واجب العناية؟ أمن الموظفين المحليين والعاملين في مجال تقديم المساعدات

كاثرين هافر

**يزداد اعتماد الوكالات الإنسانية على الموظفين المحليين حينما تلزم الاعتبارات الأمنية الوكالات الإنسانية على سحب العاملين الدوليين في مجال المساعدات من المناطق المتأثرة. وتميل الوكالات إلى الافتراض بأن العاملين المحليين هم أقل عرضة للمخاطر ولكن قد لا يكون هذا بالضرورة صحيحا فقد أخفقت الوكالات الإنسانية إلى حد كبير في النظر إلى أخلاقيات نقل المخاطر الأمنية من المغتربين إلى الموظفين المحليين.**

لقد تضاعف تقريبا عدد حوادث العنف الرئيسية (كالقتل والاختطاف والهجمات المسلحة التي تفضي إلى إصابات خطيرة) التي تعرض لها العاملون في مجال تقديم المساعدات منذ عام ١٩٩٧. لقد جمعت دراسة حديثة قام بها مركز التعاون الدولي ومجموعة السياسات الإنسانية مجموعة بيانات هي الأكثر شمولا في العالم حتى الآن عن حوادث العنف الرئيسية التي تم التبليغ عنها والتي وقعت بحق العاملين في مجال المساعدات. وبشكل عام هناك أكثر من ٥٠٠ حادث عنف مبلغ عنها وقعت بحق العاملين في مجال المساعدات منذ عام ١٩٧٧ إلى ٢٠٠٦ وتشمل على ١١٢٧ ضحية وأدت إلى وفاة ٥١١ شخص. وينتشر العنف ضد العاملين في مجال المساعدات في الصومال والسودان وأفغانستان والعراق وجمهورية الكونغو الديمقراطية والشيشان وشمال القوقاز. وتم استهداف معظم الضحايا العاملين في مجال المساعدات عن قصد لأسباب سياسة أو اقتصادية، فضلا عن تعرضهم لأعمال العنف العشوائية.

اكتشفت الدراسة أن انعدام الأمن لا يؤثر على جميع المؤسسات بنفس الطريقة حيث تحملت الأمم المتحدة والجمعية الدولية للصليب الأحمر في السابق عدداً من الإصابات، التي وقعت في صفوف العاملين لديها في الميدان، بشكل أكبر من المنظمات غير الحكومية. ولكن وعلى مدار الأربع سنوات الماضية، أصبحت المنظمات غير الحكومية غير آمنة بشكل أكبر زملائهم في الأمم المتحدة والجمعية الدولية للصليب الأحمر. وبالإضافة إلى ذلك لاحظت المنظمات غير الحكومية الدولية أن العاملين الدوليين لديها أصبحت أكثر أمانا، بينما يعاني العاملون المحليون والشركاء من تزايد في حالات الإصابات. يشكل العاملون المحليون نسبة ٧٩٪ من مجموع الضحايا، ولأول مرة تخطت نسبة الحوادث المبلغ عنها التي تعرض لها العاملون المحليون (سبعة من كل ١٠ آلاف عامل) نسبة الحوادث التي تعرض لها العاملون الدوليون (ستة من كل ١٠ آلاف عامل) في عام ٢٠٠٥.

وغالبا ما تفشل الوكالات في تحديد المخاطر المحددة التي يواجهها العاملون المحليون، وهناك افتراض شائع بأن العاملين المحليين يتمتعون بقبول أكبر من المجتمع المضيف ولذلك فهم يحتاجون لإجراءات وقاية أمنية أدنى حداً قل بشكل عام. وقد يستفيد العاملون المحليون أحيانا من القبول الكبير للمجتمع ولكن قد لا يكون هذا هو الحال مع الموظفين الذين يتم إرسالهم إلى الأجزاء القاصية من البلاد. إضافة إلى ذلك قد يكون العاملون المحليون "محليون جدا"، ومن الممكن الافتراض إمكانية انحيازهم إلى الانتساب العرقي أو الديني لحزب ما على حساب الصراع، وربما يكون هذا الافتراض صحيح أو خاطئ. وفي بعض الحالات يخشى العاملون أن يتعرضوا لهجوم لأن لديهم صلاحيات الوصول إلى الأموال النقدية أو ممتلكات الوكالة كمعدات الكمبيوترات أو المركبات. ويواجه العاملون المحليون احتمالية خسارة مصدر دخلهم ودخل عائلاتهم إذا توقف أي برنامج عن العمل.

ورغم أن العاملين المحليين يشكلون أكثر من نسبة ٩٠٪ من مجموع العاملين الميدانيين إلا أن عددهم لا يلقى اهتماما كبيرا في السياسات الأمنية للوكالات. واكتشفت الدراسة أن هناك فرق كبير بين العاملين المحليين والعاملين الدوليين في مجال الحصول على التدريبات والتعليمات والمعدات المتعلقة بالأمن. أما حقيقة أن العاملين المحليين لا يوضعون بعين الاعتبار عند تصميم السياسة الأمنية فلها عواقب سلبية ليس على العاملين المحليين أنفسهم فقط ولكن على المنظمة ككل. ويحظى العاملون المحليون بثروة معرفية ومعلومات عن بيئتهم وهذه المعلومات لا تستخدمها المنظمات الدولية كاملة كمصدر أمني. وقد يكون ذلك بسبب الحواجز بين العاملين الدوليين والعاملين المحليين بسبب اللغة، أو عدم ثقة العاملين المحليين وخشيتهم من تقديم المعلومات عن الأطراف المحلية المتحاربة أو الثقافة التنظيمية المختلة وظيفيا. وفي غالب الأحيان يخفق العاملون الدوليون في إدراك أن زملائهم المحليين قد يجدون صعوبة كبيرة في التخلي عن أي عمل تكتنفه المخاطر لأسباب اقتصادية أو أسباب تفضيل منفعة الغير.

وهناك نزعة نحو توظيف سياسة الإدارة عن بعد، وهو نظام الإدارة الذي ينسحب العاملون الدوليون عن موقع العمل أو يتم تقييد حركتهم مع ازدياد عدم الاستقرار الأمني بينما يستمر العاملون المحليون في العمل، في أماكن مثل الصومال والعراق وأجزاء من دارفور في الوصول إلى السكان المنتفعين من الخدمات رغم القيود الأمنية والقيود على الحركة. وفي بعض الحالات، يستمر العاملون الدوليون في العمل كصناع قرار رئيسيين ويصممون الاستجابات الإنسانية ويضعون برامجها عند بعد من خلال انتداب وتفويض العاملين المحليين، أو المنظمات المحلية الشريكة، أو الحكومات المحلية، أو المقاولين الخاصين أو المنظمات الأهلية. وهذا العمل يضمن عدم الانتهاء التام للبرنامج، ويسمح للمحتاجين بالاستمرار في تلقي المساعدات ويسلط الأضواء على الوكالات في مواقف الأزمات حيث توجد تغطية إعلامية كبيرة.

وتطبق حاليا سياسة الإدارة عن بعد بطريقة غير منظمة وبشكل لا تعتبر مناسبة له، كما لا توجد لدى المنظمات سياسة معينة حول أي المعدات المتعلقة بالأمن سيتم تسليمها للعاملين المحليين أو الشركاء المحليين عندما يتدهور الوضع الأمني واضطرار العاملون الدوليون للرحيل. ولم يتم التفكير جيدا في التحديات العملية لسياسة الإدارة عن بعد، ومن هذه التحديات، تقديم الخدمات بشكل أقل فاعلية، والصعوبات الكائنة أمام ضمان التركيز الاستراتيجي، والمساءلة ومخاطر الفساد. ولا تزال هذه الطريقة هي خيار الملاذ الأخير ليتم استخدامها في المواقف النادرة الحدوث لحالات انعدام الأمن، ولكن للأسف مثل هذه المواقف تحدث وتتكرر على نحو متزايد.

قد يكون السبب الجزئي وراء صعوبة الحديث عن أمن العاملين المحليين وسياسة الإدارة عن

بعد هو أن الاستجابات العملية قد تبدو وأنها تعكس تسلسلا هرميا للقيم المترتبة على حياة أشخاص مختلفين، وهي حياة العاملين الدوليين، وحياة العاملين المحليين/الوطنيين، والسكان المستفيدين من المساعدات. ورغم أنه لا شك هناك في صعوبة هذه القضايا صعبة دون شك وتدعو إلى القلق، فإن عدم تناولها يؤدي فقط إلى تأخير تكوين سياسات شفافة يتم تناقلها بوضوح تام وتأخير وضع خطط عملية وتشغيلية بناء على العمل الميداني. فالعاملون المحليون والوطنيون يستحقون حال أفضل. والوكالات الإنسانية ليس لديها واجب عناية واحد لجميع الموظفين بصرف النظر عن جنسياتهم.

**كاثرين هافر (katherine.haver@nyu.edu)**
**زميلة أبحاث في مركز التعاون الدولي بجامعة نيويورك.**

ستودارد، وهارمر، وهافر، تقديم المساعدات في بيئة غير آمنة: التوجهات في السياسة والعمليات، مجموعة السياسات الإنسانية ومعهد تنمية ما وراء البحار، ونيويورك: مركز التعاون الدولي، ٢٠٠٦. www.odi.org.uk/hpg/papers/hpgreport23.pdf

# مسؤولية الحماية: دروس من كيفو الجنوبية

جايا ميرثي

**تعتبر الحماية أحد مكونات النهج العنقودي المتبع في بيئات الطوارئ الذي تقوده الأمم المتحدة. فهل بوسع النهج العنقودي تعبئة المجتمع الدولي لحماية المدنيين في المناطق التي تكون فيها الدول إما عاجزة عن توفير الحماية أو لا ترغب في تقديمها للمدنيين؟ إن بإمكان المشروع التجريبي القائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن يشكل درساً على ذلك.**

في عام ٢٠٠١ نشرت اللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدول تقريرها الشهير بعنوان مسؤولية الحماية. فقد كانت اللجنة ترد على تحدي الأمين العام السابق للأمم المتحدة، كوفي أنان، للمجتمع الدولي للتخطيط لمسار عمل أكثر استمرارا وانتظاماً عند الاستجابة للأزمات الإنسانية، وخاصة عندما تكون المبادئ والمعتقدات الإنسانية لدولة ذات سيادة في نزاع وشقاق. لقد طورت اللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدول إطار عالمي للمجتمع الدولي لاستخدامه عن تحديد تصرفاتها ضد الدول، بما فيها انتشار الجيش، التي يعاني سكانها المدنيين من الأذى الشديد.

لقد كان إعادة تصور المفهوم الرئيسي لحق المجتمع الدولي في "التدخل" للدواعي الإنسانية، وبالأحرى "مسؤولية حماية" السكان المدنيين المتعرضين للمخاطر، هو أهم مساهمات اللجنة. وفي النهاية فقد بدل هذا التغيير التركيز من على الأشخاص الذين يمارسون سلطة الدولة إلى الضحايا الحقيقيين للنزاع. لقد حظيت فكرة حق الحماية (R2P) على شرعية دولية شاسعة وأصبحت عرف دولي معترف به. إن آخر قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لحماية المدنيين في الصراعات (١٧٣٨ و١٦٧٤، اللذان تم تبنيهما في عام ٢٠٠٦) تنص صراحة على مسؤولية المجتمع الدولي لتوفير الحماية. أما بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة فهي تحظى بتفويض متزايد بتفويض الفصل السابع لحماية المدنيين في الصراعات وباستخدام القوة. لقد دعا منسق الأمم المتحدة للمساعدات الإنسانية يان إيغلاند في تصريحات له إلى المزيد من التنبؤ عند الوفاء بالالتزامات الدولية لحق التدخل تجاه المدنيين المحتاجين للحماية. وفي مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ قبلت جميع الحكومات بصراحة ودون أي غموض الالتزام الجماعي بحماية الشعوب من الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

وبينما كانت هذه التطورات هامة لتمكين المجتمع الدولي من الضغط على الدول لممارسة حقها في التدخل، لم يكن هناك اهتمام كاف لكيفية هيكلة واستخدام حق الحماية بشكل نظامي لكي يتمكن المجتمع الدولي من تنفيذه على المستوى الميداني. لقد دعت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥ إلى تحرك دولي متوقع وفعال وناجع ودعت إلى مساءلة أكبر عند الاستجابة للأزمات الإنسانية، وخاصة في حالات التشرد الداخلي الجماعي. ونتيجة لذلك، أسست مبادئ اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات "النهج العنقودي"، ووزعت المسؤوليات لإرشاد الوكالات لضمان استجابة أكثر توقعا ومسؤولية في حالات الطوارئ، وخاصة تلك الحالات التي تؤدي إلى التشرد الداخلي الجماعي. لقد تم تطوير النهج العنقودي بقصد تقديم تحركا متوقعا عند تحليل الاحتياجات، وتناول الأولويات وتحديد الفجوات في القطاعات المحددة. وفي إشارة إلى الفعالية الممكنة للنهج العنقودي للاستجابة لقضايا الحماية، لاحظت مساعدة المفوض السامي للحماية في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إريكا فيلر، قائلة: "إن "النهج العنقودي ... قد يشكل كوسيلة لتشغيل فكرة "المسؤولية عن الحماية" .

## مجموعة الحماية في كيفو الجنوبية

إن حقيقة تعرض معظم سكان المنطقة الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية للتشرد دفعت منسق الأمم المتحدة للمساعدات الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية لضمان أن مجموعة الحماية قد تناولت احتياجات جميع السكان المدنيين وليس النازحين داخليا فقط. إن مجموعة الحماية، وهي قيادة موحدة منحت لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبعثة السلام التابعة للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية)، قد استهلت لتقديم استجابة متوقعة لاحتياجات الحماية ولتحديد الفجوات الموجودة في عملية حماية جميع المدنيين الكونغوليين. لقد ضاهت قيادتها المشتركة الحيادية السياسية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والخبرة الإنسانية الكبيرة في العمليات مع بعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وبتفويض عسكري سياسي وحيد. وأدى ذلك إلى خلق مسؤولية قيادة مشتركة فريدة من نوعها للوفاء باحتياجات الحماية للمدنيين.

بدأت مجموعة الحماية في فبراير ٢٠٠٧ في المقاطعة الشرقية لمنطقة كيفو الجنوبية. وفي ظل غياب الكثير من الإرشاد التشغيلي كان من الواضح أن مجموعة الحماية سوف تُحسِّن استجابة الحماية للمدنيين فقط إذا تم تعبئة وإشراك جميع الجهات الدولية ذات النشاطات المتعلقة بالحماية على الأرض. ومن البداية أشركت مجموعة الحماية مساهمات جميع الجهات الدولية للحماية الكبيرة تقريبا، بما فيها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، واليونيسيف، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والجمعية الدولية للصليب الأحمر. لقد مكنت المساهمة النظامية مجموعة الحماية لتتطور إلى منتدى يتمكن فيه المجتمع الدولي من نقاش سياق الحماية في المقاطعة، وتحديد فجوات واحتياجات الحماية القائمة والعمل على تطوير إستراتيجية حماية على نطاق موسع. لقد سعت الأطراف للاستجابة لانتهاكات حقوق الإنسان فورا، ومن بينها الاغتصاب، والقتل العشوائي، والسلب والنهب،

مارتي إيتوفين

لقد وفر هذا المركز في غوما خلال سنتين الدعم والحماية لأكثر من ٤٠٠٠ ضحية للعنف الجنسي

والتعذيب، والتشرد القسري، والاعتقال التعسفي، إضافة إلى تناول الضعف البنيوي الشائع وعجز قدرات المؤسسات الكونغولية (الجيش، والشرطة والقضاء) عن حماية المدنيين. وبفضل الحضور النشط لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حظت مجموعة الحماية بخط اتصال مباشر مع الكيان الوحيد في المجتمع الدولي القادر على استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لردع الانتهاكات. لقد أثمرت العملية الإنسانية العسكرية عن فوائد كثيرة حيث تستطيع المجموعة الوصول للمعلومات الاستخبارية الضخمة لدى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وطلب التدخل العسكري الفعال بشكل مباشر أينما يتعرض السكان المدنيين للخطر.

إن المجموعة تعالج مشكلة الحصانة وضرورة تعزيز الثقافة القائمة على حقوق الإنسان من خلال بناء قدرات المؤسسات الكونغولية لاحترام وإنفاذ سيادة القانون. لقد بدأت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع شركاء مجموعة الحماية في تدريب الجيش الكونغولي على معايير حقوق الإنسان والسلوك المدني العسكري المهني، وأجرت عمليات مراقبة للحماية، وأطلقت حمله إعلامية عامة لنشر المعايير القانونية الدولية والمحلية لحماية المدنيين، وسعت لبناء قدرة السلطة القضائية.

ولكن من الواضح أنه لاتزال هناك تحديات كبيرة:

- تفتقر مجموعة الحماية للقدرة على الاستجابة على المعدلات الهائلة لاحتياجات الحماية في كيفو الجنوبية. إن قدر الاستضعاف يجعل من المستحيل على القيادات المشتركة، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبعثة السلام التابعة للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أن يطورا إستراتيجية عمل قيادي للاستجابة لكل مجموعة وكل قضية.
- ثبت أنه من الصعب إلقاء المسؤولية على المنظمات غير القيادية في مجال الحماية وضمان مساهمتها المنتظمة.
- هناك نقص في الموارد البشرية الماهرة لتقديم القيادة الناجعة.
- هناك نقص في الدعم المؤسساتي والإرشاد ذي المستوى العالي لعمليات مجموعة الحماية.

## المضي قدما

إن مجموعة الحماية قادرة على تحقيق حق الحماية للمجتمع الدولي في الميدان، ولكن تحقيق ذلك يظل مبهما حيث يجب على الأمم المتحدة تطوير أي قوانين مؤسساتية أو مبادئ توجيهية مفصلة حول كيف يجب على المجتمع الدولي حماية السكان المدنيين. وبناء على تجربة كيفو الجنوبية، فإننا نقترح التالي:

- يقوم رؤساء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بتفويض مجموعة الحماية رسميا بمسؤولية حماية جميع المدنيين.
- تطوير المبادئ التوجيهية التي تفصل مسؤولية مجموعة الحماية عن الوفاء بجميع أوجه "مسؤولية الحماية" للجنة الدولية للتدخل وسيادة الدول.
- يقوم رؤساء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بتطوير مبادئ توجيهية لتفصيل مسؤولية وكالات الأمم المتحدة المتعددة عن قيادة المجموعات/القضايا المعينة (بما فيها النوع والاستجابات للعنف الجنسي والعنف القائم على أساس النوع) داخل مجموعة الحماية.
- تطوير مبادئ توجيهية لتفصيل أي الفعاليات الإنسانية التي يجب على مجموعة الحماية تعقبها لحماية المدنيين على المدى القريب والمتوسط والبعيد، ومن بينها الاهتمام المعين لبناء قدرات المؤسسات الحكومية لحماية المدنيين لديهم.
- تقوم إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بتطوير مبادئ توجيهية تفصل ما هي النشاطات العسكرية التي يجب أن تتبعها بعثات حفظ السلام، وكيف يمكنها حماية المدنيين فعليا.

- تقوم اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وإدارة عمليات حفظ السلام بإنشاء مبادئ توجيهية تلخص كيفية تعاون مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والوكالات الرائدة للجماعات المحددة في مجموعة الحماية وبعثات حفظ السلام، مفصلة نقاط قوتهم الفردية وقدراتهم على بلوغ الحد الأعلى من استجابات الحماية.
- تعيين عاملين ماهرين وكفء لقيادة مجموعة الحماية والجماعات القيادية في مجموعة الحماية.

تعمل جايا ميرثي (murthy@unhcr.org و jmurth@hotmail.com) منسقة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمجموعة الحماية في كيفو الجنوبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. هذا المقال مكتوب بصفة شخصية ولا يعبر بالضرورة عن آراء الأمم المتحدة.

# تحديات الهجرة متعددة الأبعاد في شمال أفريقيا

يوهانس فان دير كلاو

**بعد مواجهة ضوابط الحدود الأوروبية المشددة، وجدت أعداد متزايدة من اللاجئين وطالبي اللجوء الذين ينتمون إلى بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى نفسها مدفوعة نحو الشاطئ في شمال أفريقيا. وفي ظل انعدام هياكل اللجوء الفاعلة في الدول بالإضافة إلى عدد الحالات المتزايدة لطالبي اللجوء، يعمل مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين على توطيد قدرات الحماية الإقليمية لا سيما في المغرب.**

لقد ظل عدد طالبي اللجوء الذين تقدموا إلى مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في شمال أفريقيا متواضعاً حتى عام ٢٠٠٤، وعلى أبعد تقدير كان ضئيلاً في كل عام بكل دولة. بيد أن الأرقام تزايدت زيادة مطردة نتيجة العنف والصراع الدائر في عدد من بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى ونشاط مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ورؤيته الثاقبة وقيام الدول الأوروبية بفرض المزيد من الضوابط الحدودية. ففي أوائل عام ٢٠٠٧، استضافت المغرب بصفة رسمية ٥٠٠ من اللاجئين و ١,٣٠٠ من طالبي اللجوء، بينما استضافت الجزائر ١٧٥ من اللاجئين و ٩٥٠ من طالبي اللجوء، كما استضافت ليبيا ٨٨٠ من اللاجئين و ٢,٠٠٠ من طالبي اللجوء، وكذلك تونس ٩٣ من اللاجئين و ٦٨ من طالبي اللجوء.[1]

وقد قرر الاتحاد الأوروبي رداً على ذلك تمويل برامج بناء القدرات في ميدان إدارة الهجرة وتقديم خدمات الحماية عن طريق الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني في شمال أفريقيا. وقد تعهد مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وعدد من شركاء المنظمات غير الحكومية بالمشروع الأول الذي هدف في الأساس إلى تحليل طبيعة وتوجهات حركات اللاجئين في تدفقات الهجرة المختلطة وردود فعل السياسة العامة، كما سعى أيضاً إلى تطوير آليات الحماية الأساسية في المنطقة عن طريق تعزيز طاقات التشغيل لمكاتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمؤسسات الحكومية ودعم جهود المجتمع المدني الرامية إلى مساعدة اللاجئين وطالبي اللجوء. هذا فضلاً عن تقييمه لدور وسائل الإعلام في تغطية قضايا اللاجئين، وقد استهدف أخيراً توطيد التعاون بين الدول استجابة للأبعاد الإنسانية وأبعاد الحماية المتعلقة بالإنقاذ والاعتراض في البحر.

ولم يتم تنفيذ المشروع إلا بشكل جزئي وبمعدل أبطأ مما هو متوقع وذلك بسبب انعدام الإجماع فيما بين دول المغرب العربي. وقد ظل رد الفعل الرسمي لهذه الحكومات حتى الآن هو أن طالبي اللجوء واللاجئين المسجلين مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين قد دخلوا أراضيها بطريقة مخالفة للقانون بعد بقائهم في ترانزيت دول أخرى حيث كان يمكنهم أو يتعين عليهم طلب اللجوء. وهم بذلك مخالفون للقانون، وتنفي الحكومات تعرض التزاماتها الدولية بحماية اللاجئين للخطر إذا ما قررت اعتقالهم أو ترحيلهم.

## تطوير عملية اللجوء

يتمثل الهدف الرئيسي لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بشمال أفريقيا خلال العامين القادمين في دعم الاستجابات الشاملة لإدارة الهجرة واللجوء مع الاحترام التام لمبادئ حقوق الإنسان والقائمة على التعاون مع أصحاب المصالح الدوليين والإقليميين والقوميين ذوي الصلة. ويرغب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في تقوية آليات الحماية المتعلقة باللاجئين وطالبي اللجوء عن طريق وضع إطار إجرائي وتشريعي لقضايا اللاجئين وطالبي اللجوء، بالإضافة إلى بناء القدرات بين الشركاء في إدارة عملية اللجوء. علاوة على ذلك، يسعى مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين إلى عقد اتفاقات تقاسم الأعباء التي تعمل على زيادة الحلول بالنسبة للاجئين، بما في ذلك العودة الطوعية لوطنهم الأصلي (إذا سمحت الظروف) والاعتماد على الذات في الدولة المضيفة أو إعادة توطينهم في دولة ثالثة.

وفي المغرب، قام مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بوضع أسلوب متكامل لتحديد وضع اللاجئين والذي يقبل في الوقت الحالي حوالي ١٠٠ طلب للجوء شهرياً. وخلال عام ٢٠٠٦، عالج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ما يربو على ألف وسبعمائة طلب من طلبات اللجوء تمخضت عن الاعتراف بحوالي ٣٥٠ شخص كلاجئين. وثمة أسلوب مشابه يجري تطويره في الجزائر المجاورة حيث صرح مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في أواخر عام ٢٠٠٦ بأنه كان يتلقى حوالي مائة طلب من طلبات اللجوء شهرياً.

وقد أصبحت قضية اللجوء في دول المغرب العربي مرتبطة ارتباطاً معقداً مع حركات الهجرة القبلية والهجرة المخالفة للقانون التي تؤثر على المنطقة. وقد تقدم عدد كبير من المهاجرين الاقتصاديين إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين طالبين الحماية من الترحيل. لكن الوضع يتفاقم بحركة ثانية غير شرعية من اللاجئين وطالبي اللجوء القادمين من دول اللجوء الأولى لعدة أسباب في الغالب. هذا فضلاً عن ميل اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين الاقتصاديين وضحايا التهريب من إحدى دول المنشأ إلى الامتزاج. لذا يتطلب تطوير عملية لجوء فعالة ونزيهة أسلوباً متميزاً يأخذ بعين الاعتبار هذه التعقيدات.

ولم تضع أية دولة من دول منطقة المغرب العربي إطاراً قانونياً شاملاً أو أسلوباً فاعلاً للتعامل مع قضايا اللجوء واللاجئين، أو تطور القدرات الإدارية والمؤسساتية الضرورية لمواجهة تحديات الحماية على نحو فعال. وكأطراف موقعة في اتفاقية عام ١٩٥١ (مع وجود استثناء ملحوظ يتمثل في ليبيا)، فإنها تسمح لمكاتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بتحديد وضع اللاجئين، وإن كانت غالباً ما تطعن في النتائج. وفي المغرب، طلب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين من السلطات التصديق على قرارات تحديد وضع اللاجئين والسماح لهؤلاء اللاجئين بممارسة حقوقهم في الإقامة أو الوصول إلى الوظائف أو الأشكال المعيشية الأخرى والاستفادة من الخدمات الأساسية. كما حث مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين السلطات على وضع عملية لجوء فاعلة تديرها الإدارة العامة وتتضمن التسجيل والتوثيق والمعايير والإجراءات المتعلقة بتحديد وضع اللاجئين والإجراءات المقرر اتخاذها عقب القبول (الإقامة الشرعية والوصول إلى العمل والخدمات) أو الرفض (المساعدة على العودة بكرامة وأمان إلى الوطن).

## الحلول الدائمة

يعمل مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين على تشجيع قبول اللاجئين وإقامتهم في المنطقة عن طريق عقد اتفاقات تقاسم الأعباء مع كافة أصحاب المصالح وذلك كجزء من سعيه وراء إيجاد حلول دائمة، كما يدعم أيضاً بحث اللاجئين عن الاعتماد على الذات عن طريق تسهيل التدريب على المهارات المهنية وبرامج الائتمانات متناهية الصغر والأنشطة المدرة للدخل. ومع ذلك يجد حاملو شهادات اللجوء الصادرة عن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين صعوبة في كسب قوتهم طالما أن السلطات لا تعترف بقرارات تحديد وضع اللاجئين.

واستجابة لمخاوف الحماية الملحة، اقترح مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين إعادة توطين حصة قليلة من اللاجئين الضعفاء لدى دول أخرى – بما في ذلك دول أوروبا الجنوبية التي لم يتم تصنيفها حتى الآن كدول إعادة توطين.[٢]

بيد أن إعادة التوطين الطوعي إلى دول المنشأ يظل الحل الدائم المفضل بالنسبة للاجئين على الرغم من أن معظم هؤلاء في دول المغرب العربي هم رعايا ينتمون إلى دول لا تفضي فيها الأوضاع إلى أمل العودة (ساحل العاج وجمهورية الكونغو الديمقراطية). وفي حالة هؤلاء الذين تم رفض طلباتهم، يأمل مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في تسهيل عودتهم الآمنة والكريمة إلى أوطانهم، والتي تنسقها منظمة الهجرة الدولية بالتعاون مع الحكومات المعنية. وتعمل عمليات العودة تلك على زيادة ثقة السلطات في نزاهة عملية اللجوء وإقناعها بدعم اللاجئين المعترف بهم في جهودهم التي يبذلونها من أجل الاعتماد على الذات.

## دعم عمليات الشراكة

شهد دعم مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لوضع عملية اللجوء في كل دولة من دول شمال أفريقيا في مكانها المناسب تقدماً باعثاً على التشجيع في مجال التدريب ودعم المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. ففي المغرب، وبالشراكة مع المنظمات غير الحكومية القومية والدولية، قام مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بتنظيم دورات تدريبية في مجال القانون الدولي للاجئين واستخدام عناصر الحماية لقانون الهجرة القائم وتوفير الاستشارات القانونية والمساعدات الاجتماعية للاجئين وطالبي اللجوء.

وقد أبدت المنظمات غير الحكومية اهتماماً متزايداً بهذا التدريب وبناء القدرات على الرغم من إحجام البعض عن الدفاع عن اللاجئين كمجموعة متميزة مع الدفاع عن حقوق المهاجرين بوجه عام. لذا لا ترغب بعض المنظمات غير الحكومية في الاشتراك في الأنشطة الهادفة إلى البقاء طويل المدى للاجئين في المغرب، معللة أنها لا ينبغي أن تساهم في وضع تعتبره نتيجة لسياسة الدول الأوروبية التي "تنسب" عملية اللجوء بها إلى دول شمال أفريقيا.

وعقب إجراء مشاورات أولية وأنشطة بناء القدرات، اشتركت المنظمات غير الحكومية تدريجياً في توفير الاستشارات القانونية والاجتماعية للاجئين وطالبي اللجوء والمساعدات المادية للحالات الضعيفة مثل ضحايا الصدمات والعنف الجنسي والأسر المعيشية التي تعيلها أنثى والقاصرين غير المصحوبين بذويهم. وتقوم منظمات الرعاية الاجتماعية بإدراج اللاجئين وطالبي اللجوء في برامج التعليم غير الرسمية وكذلك تسهيل وصول اللاجئين إلى الرعاية الطبية وبرامج الصحة العامة مثل منع فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. هذا فضلاً عن قيامها بتوفير برامج الائتمانات متناهية الصغر وحوافز أخرى للاجئين لتمنحهم قدراً من الاعتماد على الذات. وقد أصبح المحامون مستعدين على نحو متزايد للدفاع عن اللاجئين وطالبي اللجوء بشكل تطوعي أمام القضاء أو مساعدة اللاجئين على رفع الشكاوي إلى القضاء.

وقد حصل مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في المغرب على موافقة وزارة التعليم بقيد جميع أطفال اللاجئين وطالبي اللجوء في المدارس الابتدائية العامة. وبالتوازي، تقوم المنظمات غير الحكومية ومؤسسات التدريب بتوفير فصول تعليم اللغة العربية بينما يقوم مجتمع اللاجئين بتوفير فصول تكميلية في الثقافة واللغة والدين والعادات الخاصة بدول اللاجئين الأصلية. بالإضافة إلى ذلك، يقوم مجتمع اللاجئين بتأسيس جمعياته الخاصة به للدفاع عن حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء وتعزيز حمايتهم الاجتماعية والقانونية.

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، إلا إنه يبقى الكثير يتعين إنجازه لتوفير الحد الأدنى من الأمن القانوني والرفاهة الاقتصادية الاجتماعية للاجئين في منطقة شمال أفريقيا. كما أن الوضع القانوني للاجئين وأوضاعهم المعيشية يظل محفوفاً بالمخاطر كما هو الحال بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين. لذا يظل من العسير إيجاد حلول دائمة للاجئين في المنطقة في ظل انعدام الالتزام بسياسة عامة واضحة والدعم الاجتماعي الكبير لقضية اللاجئين.

إن ثمة حاجة واضحة إلى عرض يتسم بالوعي والإيجابية والتوازن لقضية اللاجئين والمهاجرين في وسائل الإعلام بمنطقة شمال أفريقيا. ويقوم مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وشركائنا في المنظمات غير الحكومية بتطوير إستراتيجية اتصال تتضمن شرائح المجتمع المتنوعة بما في ذلك الشباب والنساء والمدارس والعاملين والنقابات. ومن الممكن أن يستفيد المختصين بوسائل الإعلام من التدريب والتحليل وتبادل المعلومات حول قضايا اللجوء واللاجئين.

## حماية اللاجئين في حركات الهجرة الكبيرة

نظراً لقدوم اللاجئين وطالبي اللجوء إلى شمال أفريقيا في نطاق حركات الهجرة الكبيرة المخالفة للقانون، من الضروري أولاً وضع آليات يمكن عن طريقها تحديد هوية الأشخاص – في هذه الحركات – الذين هم في حاجة إلى الحماية الدولية؛ وحينئذ يمكن وضع ردود الفعل المناسبة. ولن تثمر الجهود الرامية إلى وضع عملية لجوء تتسم بالفعالية والنزاهة في مكانها المناسب إلا إذا أكملتها التدابير المتعلقة بإيجاد الحلول لمجموعات الحركات غير المنتظمة الأخرى مثل المهاجرين الاقتصاديين أو ضحايا المهربين أو التجار. كما أن نظام اللجوء الناشئ سيتعرض لخطر إساءة الاستعمال من قبل الأشخاص دون إثبات أحقية الحماية الدولية.

وينبغي ألا يقتصر بناء قدرات الحماية على الحدود القومية نظراً لتأثر معظم دول شمال أفريقيا وبلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى تقريباً بالهجرة غير الشرعية مثل تأثر دول جنوب

أوروبا. كما ينبغي أن تقوم ردود فعل السياسة على التعاون بين دول المنشأ والترانزيت والمقصد بما في ذلك التعاون في مسائل الحماية والاعتراض في البحر. ونظراً لأن الجهود المبذولة لوضع آليات الحماية في موضعها المناسب في إحدى الدول لا تكملها الأنشطة المماثلة في الدول المجاورة، تكون النتيجة حركة ثانوية غير قانونية وضغط غير مرحب به على النظم الناشئة.

إنه يتعين إدارة اللجوء بأسلوب مناسب كجزء من إطار شامل يعالج التحديات الرئيسية للهجرة غير القانونية. وقد اقترح مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لهذا الغرض خطة عمل تحوي عشر نقاط لمعالجة الضروريات الحتمية للحماية في نطاق حركات الهجرة المختلطة.[٣] وتعرض هذه الخطة إطاراً يمكن فيه لكافة الأطراف المعنية دعم جهود بناء قدرات الحماية ومواجهة تحديات الهجرة متعددة الأبعاد التي تواجه منطقة شمال أفريقيا. وفي حقيقة الأمر، لا يمثل اللجوء المشكلة في هذه المنطقة وإنما تتجسد المشكلة في الهجرة غير القانونية، حيث إن عدد اللاجئين وطالبي اللجوء النازحين بشكل قسري يعتبر متواضعاً مقارنة بالتدفقات الكبيرة للأشخاص المهاجرين بطريقة غير قانونية بحثاً عن حياة أفضل. ومن الضروري بذل جهود جماعية تتضمن كافة أصحاب المصالح المعنيين لضمان الإدارة المناسبة لتدفقات اللاجئين وإنصاف التقليد المتمتع بقداسة القدم لحماية اللاجئين في المنطقة وإيوائهم.

يعمل جوهانس فان دير كلاو (vanderkl@unhcr.org) رئيساً لبعثة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في الرباط. والآراء التي تم التعبير عنها في هذا المقال هي آراء خاصة بالمؤلف ولا تمثل بالضرورة آراء مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أو الأمم المتحدة.

١. لا تتضمن هذه الأرقام اللاجئين الفلسطينيين في ليبيا والجزائر أو اللاجئين غرب الصحراء الكبرى في مخيمات تيندوف بالجزائر.
٢. قبلت أسبانيا والبرتغال حوالي ٢٠ حالة تم إعادة توطينهم من المغرب في أوائل عام ٢٠٠٦.
٣. متاح باللغة الإنجليزية والفرنسية في هذا الرابط: www.unhcr.org/migration/

# الاستثمار من أجل المستقبل: بناء القدرات في المغرب

ماثيو آندري وفرانس شارلي

**تولت منظمة فورم رفيوجي وهي منظمة فرنسية غير حكومية عام ٢٠٠٦ بناء على طلب من مفوضية الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين قيادة مهمتين بقصد الإسهام في تمتين القدرات المحلية في المغرب لكي توفر المساعدات والاستشارات القانونية للاجئين وطالبي اللجوء.**

وقد قامت منظمة فورم ريفيوجي على مدار خمس وعشرين عاماً بمساعدة اللاجئين من خلال توفير المأوى والرعاية الصحية والمعلومات المتعلقة بحقوقهم والاندماج في المجتمع الفرنسي. وعلى الرغم من قيام محامينا بتقديم دورات تدريبية للمتطوعين والمختصين العاملين مع اللاجئين، إلا إنه لم يسبق أن طلب منا أحد قبل ذلك القيام بأنشطة بناء القدرات في دولة أخرى. لذا طرحنا على أنفسنا عدة تساؤلات قبل الانخراط في هذا المشروع.

هل يمكن أن تصبح دولة المغرب مقصداً من مقاصد اللجوء؟ يفتقر نظام اللجوء في المغرب في الوقت الراهن للفعالية حيث يرى اللاجئون احتمالات ضئيلة للغاية للاندماج في المجتمع المحلي نظراً لعدم حصولهم على تصريحات إقامة. ولكن الحكومة المغربية نجحت في إحراز بعض التقدم الأمر الذي حسّن من حصول اللاجئين على الرعاية الصحية والتعليم والتدريب المهني. وعلى الرغم من أن الهجرة واللجوء يعتبران من الموضوعات الحساسة بالنسبة للحكومة، إلا أن المنظمات غير الحكومية قادرة على مواصلة أنشطتها بحرية تامة، حيث يمكن لنشطاء المنظمات غير الحكومية تقديم المساعدات للمهاجرين على الرغم من مراقبتهم بشكل دائم، حتى في 'وحدة' الواقعة على الحدود المتوترة بين المغرب والجزائر.

لكن هل المجتمع المدني المغربي ملتزم بالدفاع عن حق اللجوء؟ عقب الأحداث التي وقعت على السياج المحيط بالبلدتين الأسبانيتين سبتة ومليلة في أكتوبر عام ٢٠٠٥، والتي تمت خلالها إساءة معاملة حوالي ٧٠٠ مهاجر ينتمون إلى منطقة جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية وفتح النار عليهم من قبل قوات حرس الحدود المغربية والأسبانية لدى محاولتهم دخول الأراضي الأسبانية، أقرت منظمات غير حكومية محلية عديدة بالحاجة الملحة لحماية المهاجرين واللاجئين. وعلى مدار السنوات القليلة الماضية، قامت المنظمات غير الحكومية المحلية بدور جوهري في تقديم النصح للاجئين وطالبي اللجوء ومساعدتهم. كما لعبت المبالغ التي لا يستهان بها والتي خصصتها المفوضية الأوروبية مؤخراً دوراً بارزاً في زيادة مستوى اهتمام المنظمات غير الحكومية بهذه القضايا.

ولكن هل يمكن لمنظمة غير حكومية مغربية القيام بهذا العمل بشكل أفضل؟ هناك ثمة أسباب عديدة وراء قيام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالاتصال بمنظمتنا. أولاً، يمثل اللجوء إحدى القضايا الجديدة بالنسبة للمغرب وليس لدى أية منظمة غير حكومية محلية خبرة كبيرة في هذا الميدان. وثانياً، منذ عام ٢٠٠٣، قام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتمويل منظمة فورم رفيوجي لتدريب المتطوعين بهدف تقديم الاستشارات القانونية لطالبي اللجوء في شرق فرنسا. وأخيرا، فإن قانون الأجانب (القانون رقم ٠٢-٠٣) مستمد إلى حد كبير من التشريع الفرنسي.

هل يمكننا الإسهام في تلبية الاحتياجات الحقيقية؟ لقد كان هناك عدد قليل للغاية من المختصين بين نشطاء المنظمات غير الحكومية

الذين التقينا بهم في المغرب، وكان الموضوع جديد نسبياً عليهم لكنهم حرصوا على معرفة المزيد. وقد أعلنت معظم المنظمات التي التقينا بها عن رغبتها في تحسين معرفتها بالإطار القانوني للحماية على الرغم من تحفظاتهم على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الذي يدافع عن حق اللجوء بالمغرب بيد أنه لا يقدم المساعدات الإنسانية للاجئين وحتى أنه لا يقوم بذلك في الدول الأفريقية الأخرى. وقد رغبت بعض المنظمات غير الحكومية في وضع برامج مساعدات قانونية، في حين رغب البعض الآخر في تحسين المعرفة القانونية لأخصائيي الخدمة الاجتماعية بها، بينما لا يزال البعض الآخر يرغب في الاشتراك في المناصرة وزيادة الوعي.

ولكافة هذه الأسباب، توصلنا إلى أنه ينبغي علينا التفاعل بشكل إيجابي مع الدعوة إلى بناء القدرات للمساهمة في حماية اللاجئين في المغرب. لكن إذا ما وضعنا في الاعتبار الإطار الزمني الضيق لمهمتنا الأولى، فقد قررنا أن يكون هدفنا الرئيسي زيادة معرفة المجتمع المدني المغربي بالإطار القانوني للحماية. كما اخترنا أيضاً أن يقتصر عملنا من الناحية الجغرافية على وجدة وطنجة – المدينتين الواقعتين على الحدود حيث يكون طلب حق اللجوء أمر ملح على وجه الخصوص – والعاصمة الرباط حيث يعيش فيها معظم المهاجرون وطالبو اللجوء واللاجئون.

وقد قمنا أثناء المهمة الأولى بتنظيم سبعة دورات تدريبية حضرها ١٦٠ مشاركاً، بما في ذلك خمس وثلاثون امرأة وأربعون محامياً وخمس وثلاثون لاجئاً. وقد تم تكييف الدورات التدريبية وفقاً لتنوع الحاضرين ووفقاً لتفويض المنظمات غير الحكومية، غير أننا ركزنا على أهمية قانون اللجوء القومي والدولي وتفويض مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والخطوات المختلفة المتضمنة في تحديد وضع اللاجئين في مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالرباط، بجانب الأساليب المختلفة الخاصة بتقديم الاستشارات للاجئين وطالبي اللجوء ومساعدتهم. وقد وضعنا دليل لطالبي اللجوء، والذي تمت ترجمته إلى اللغتين الفرنسية والإنجليزية، يبين من يحق له المطالبة بوضع اللجوء بالإضافة إلى إجراءات مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالرباط المتعلقة بتحديد وضع اللجوء[١]. ويتم توزيع هذا الكتيب على المهاجرين عن طريق المنظمات التي على اتصال يومي بهم.

وبعد تقييم نتائج مهمتنا الأولى، والأخذ في الاعتبار عمليات تفويض المنظمات غير الحكومية التي حضرت الدورات التدريبية التي أجريناها، قمنا بوضع أهداف بالنسبة للمهمة الثانية. لقد قررنا التركيز على مكافحة الإعادة القسرية عن طريق التشجيع على تأسيس شبكة من المحامين الناشطين وتقوية قدرات المنظمة غير الحكومية العاملة على الحدود الواقعة بين المغرب والجزائر. وبعد ملاحظة أن الدليل لطالبي اللجوء يعتبر إحدى أدوات زيادة الوعي والمعلومات المفيدة، قمنا بترجمته إلى اللغة العربية. بالإضافة إلى ذلك، قمنا بتنظيم اجتماع للخبراء حول اللجوء مع الأكاديميين والباحثين لتقييم الأبحاث الموجودة وتشجيعهم على التعاون. وفي المقابل، مضينا في عقد دورات تدريبية للمحامين واللاجئين.

وبعد إمعان النظر في المهمتين، تمكنا من وضع عدد قليل من مبادئ العمل الرئيسية التي سوف تقود عملنا المستقبلي في المغرب:

- من الأفضل تقديم تدريب مرن على أرض الواقع باللغة العربية بدلاً من عقد دورات تدريبية أكثر رسمية وذلك للتشجيع على المشاركة. وقد استمرت جلسات التدريب طوال يوم واحد، واقتصرت على خمس وثلاثين مشاركاً وتضمنت مجموعة كبيرة من المتحدثين من الخارج – من أساتذة الجامعات المغربية والمحامين واللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة أطباء بلا حدود ومنظمات حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية المحلية والقضاة المغاربة والعاملين بمكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.
- لتهدئة المخاوف المتعلقة بقدرة المغرب على أن تصبح دولة متلقية للاجئين، فسرنا حق اللجوء كحق أساسي منصوص عليه في الإعلان الدولي لحقوق الإنسان وأصررنا على حقوق المهاجرين الأساسية. ونظراً لعدم منح اللاجئين وطالبي اللجوء تصريح بالإقامة في المغرب، الأمر الذي يعرضهم لخطر الترحيل، عبّر المحامون والمستشارون القانونيون عن امتنانهم على وجه الخصوص للحصول على معلومات متعلقة بالإطار القانوني للاعتقال والترحيل القسري وبكيفية الطعن في القرارات الصادرة في هذه الميادين.
- من المهم توفير الأدوات الأكثر عملية لكل مشروع، حيث كشف تقييم التدريب عن أن الدورات كانت أكثر نفعاً عندما تم تقديم أدوات عملية للمشاركين مثل الدليل لطالبي اللجوء في المغرب والنصوص الفعلية للقوانين ذات الصلة ونماذج لبحث الحالات نفسياً واجتماعياً وتقارير الأنشطة، الخ.
- كان التأثير أكبر حين تمكنا من تخصيص الأموال لتقديم الدعم المالي المباشر للمشروعات المحلية، كما تمكنا من مساعدة منظمة ABCDS التي تساعد المهاجرين على الحدود المغربية الجزائرية منذ ما يربو على عام بموارد ضئيلة فقط، وذلك عن طريق توفير مكتب وتجهيزات ومرتب عاملين لتقديم التدريب الإداري والمالي[٢].
- يعتبر الالتزام طويل المدى أمر جوهري، حيث يمثل ذلك عمل جديد بالنسبة لمنظمة فورم رفيوجي، كما أن الوقت مطلوب لتلبية احتياجات المنظمات المحلية التي تؤثر في القضايا الجديدة نسبياً.

ولا يزال من السابق لأوانه قياس أثر هذه الشهور القليلة الماضية التي قمنا أثنائها بتقديم الدعم للمنظمات ذات التفويض المختلف لكنها ذات هدف مشترك وهو الدفاع عن اللاجئين ومساعدتهم. وقد اكتشفنا أيضاً أن السلطات في فرنسا حملت خبرتنا على محمل الجد عندما رسخت جذورها في تجربتنا في هذا الميدان. ونحن على ثقة بأن الأدوات العملية التي قدمناها لشركائنا في المغرب ستساعدهم على قيامهم بدور هام في تطوير نظام اللجوء القومي.

**ماثيو آندري (mandre@forumrefugies.org) وفرانس شارلي (fcharlet@forumrefugies.org)**
**مسؤولان في منظمة فورم رفيوجيي عن مهمات بناء القدرات في المغرب (www.forumrefugies.org)**

١. متاح في هذا الموقع: www.forumrefugies.org/pages/action/actioninternationale/actionsinternationaleshtm

٢. كان هذا الهيكل في غاية الفائدة في نهاية عام ٢٠٠٦ عقب حدوث عدد كبير من عمليات ترحيل اللاجئين وطالبي اللجوء التي اعترف بها مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

# عمليات بناء القدرات الجارية في كولومبيا

جوزيب ساباتير

**قامت مقاطعة نارينيو في جنوب غرب كولومبيا بتطوير مبادرة مبتكرة قائمة على الطلب والمشاركة من أجل الدمج المحلي للنازحين داخلياً. وتعتمد الاستدامة طويلة الأجل لعلاقات شراكة تلك بين المقاطعات المحلية والمجتمعات الشعبية على القدرة على التأثير على التدفقات المالية الوطنية والدولية.**

ونتيجة للصراع الداخلي المطول تعد كولومبيا مأوى لأحد أكبر تجمعات النازحين داخلياً في العالم، حيث قدرت الحكومة الكولومبية أعدادهم بحوالي ١,٩ مليون نسمة[١]، بينما تشير تقديرات الأمم المتحدة والمنظمات اللاحكومية إلى وجود أكثر من ثلاثة ملايين نسمة[٢]. وتضم نارينيو، وهي مقاطعة تطل على المحيط الهادي ومتاخمة للإكوادور، ما لا يقل عن ٥٩ ألف من النازحين داخلياً الذين نزحوا نتيجة للصراع الدائر. ويعيش معظم النازحين داخلياً في المراكز الحضرية ويعانون من مستويات غير مقبولة من الازدحام وسوء التغذية.

وإدراكاً منها بعدم واقعية فكرة إعادة هؤلاء النازحين كحل ملائم وذلك لفترة طويلة، قررت الحكومات المقاطعية والقومية، مدعومة بجهود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وضع إستراتيجية للدمج المحلي للنازحين داخلياً. وقد استهدفت المبادرة الناجمة- وهي الخطة المتكاملة لإعادة التوطين (PIUR)[٣] – تقييم الاحتياجات ووضع هيكل لتصميم المشاريع وجمع الأموال والتنفيذ، مع التركيز على الإسكان ووسائل إدرار الدخل، وكانت مشاركة النازحين أنفسهم تمثل أحد الأركان الرئيسية في تفعيل المبادرة منذ البداية.

وفي عام ٢٠٠٢، قامت حكومة المقاطعة بتنظيم سلسلة من الاجتماعات لتولي عملية تحليل متطلبات المشاركة مع النازحين داخلياً في عشر بلديات. وقد طُلب عقب ذلك إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين استئجار وتدريب طاقم فني لوضع مشروعات قوية تقوم على تلبية احتياجات النازحين داخلياً. وبحلول عام ٢٠٠٤، كان قد تم تصميم أكثر من ١٠٠ مشروع، مع تقديم السلطات البلدية والمقاطعية لتبرعات مالية كبيرة. ومع ذلك، فعلى الرغم من عمليات حشد السلطات والمانحين الوطنيين والدوليين، لم يجر تأمين أية أموال إضافية. وقد أدى ذلك بالحكومة المقاطعية ومفوضية الأمم المتحدة إلى إنشاء إطار عمل أكثر طموحاً ذي استراتيجيات واضحة المعالم من أجل اختيار المشاريع وتحدد أسس مشاركة النازحين وجمع الأموال.

وفي أكتوبر عام ٢٠٠٤، كان أكثر من مائة ممثل للحكومة المحلية والمنظمات اللاحكومية والهيئات الدولية والنازحين داخلياً قد تجمعوا في باستو، وهي العاصمة المقاطعية، لمناقشة القضايا الأساسية المتعلقة بالمبادرة. وقد ركزت تلك القضايا على المبادئ الأساسية للخطة المتكاملة لإعادة التوطين والتنفيذ المالي ومعايير اختيار الشركاء والمستفيدين وتنفيذ المشاريع والتنسيق بينها ومشاركة المستفيدين والمتابعة والتقييم والاستدامة. وقد تم ضمان مشاركة النازحين داخلياً في جميع مستويات المناقشة والتخطيط بواسطة اللجنة الإدارية لسكان مقاطعة نارينيو[٤] النازحين والجمعيات الحليفة التي يربو عددها على ٤٠ جمعية. وقد تشكلت اللجنة المقاطعية، وهي منظمة عامة لشؤون النازحين، في عام ٢٠٠٣ بدعم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة اللاحكومية الكولومبية مؤسسة الخيار القانوني ( Corporacion Opcion Legal)[٥].

وقد تم تقديم نتائج الورشة إلى الحكومة الوطنية والمجتمع الدولي في بوغوتا في يونيو ٢٠٠٥ تبرعت إثره الحكومة الكولومبية بمبلغ قدره ٧٠٠ ألف دولار أمريكي لهذا المشروع[٦].

واستطاعت الخطة المتكاملة لإعادة التوطين (PIUR) بنهاية عام ٢٠٠٦ جذب تبرعات بلغت ٤,٢ مليون دولار للإسكان وإدرار الدخل، بواقع٧٧٪ على هيئة تبرعات من الشعب الكولومبي، و١٩٪ من المجتمع الدولي و٤٪ من المستفيدين (وكان أغلبها على شكل خدمات مباشرة واعتمادات). وحتى الآن استفاد ١٠٢٥ نازح داخلي و ٣٥٣ أسرة محلية مستضعفة قد استفادوا من هذه المبادرة. وتعد الخطة المتكاملة لإعادة التوطين (PIUR) الآن برنامجاً يحظى بشعبية وطنية بحلوله المستدامة والقائمة على المجهودات الجماعية ومشاركة المستفيدين لفريق

فني دائم وشبكة قوية من المؤسسات الحليفة. وتتولى مفوضية شؤون اللاجئين تمويل الفريق الفني بينما تقدم الحكومة الإدارية أماكن العمل والدعم المؤسسي.

وبسبب طبيعتها المحلية والقائمة على مبدأ الطلب وتنظيمها الذي يعتمد على المشاركة في صناعة القرار، لا تتوافق الخطة المتكاملة لإعادة التوطين مع المواصفات الخاصة باستراتيجيات الحلول الدائمة التي تفضلها الحكومة الكولومبية والمانحين مثل برنامج المساعدات الأمريكية أو الإتحاد الأوروبي. وهي تشمل عادة إما برامج قطاعية محددة المعالم، لا تتمتع إلا بإمكانية محدودة للدمج أو المرونة، أو صناديق متعددة الأغراض ذات قواعد مالية وتنسيقية مصممة مركزياً والتي لا تمنح النازحين أو هياكل التنسيق المحلية إلا جانباً محدوداً من صلاحيات صناعة القرار. ومن المثير أن نعقد مقارنة بين الاهتمام الكبير الذي تبديه الحكومة الكولومبية لتمويل هذه المبادرة القائمة على الطلب وبين الدعم الفاتر الذي يقدمه المجتمع الدولي.

## المشاركة وإعطاء الصلاحيات

تشوب الخطة المتكاملة لإعادة التوطين (PIUR) بعض مناحي الضعف الداخلية، حيث تتطلب مزيداً من المشروعات طويلة الأجل ودراسات الجدوى ذات الصلة وقدر أقل من التأخير بين تصميم المشروع وتنفيذه وكذلك آليات أفضل للتقييم. ومع ذلك، فإنه يظل واحداً من أكثر برامج النازحين داخلياً نجاحاً والتزاما بالمبادئ في كولومبيا. وفوق كل ذلك، فالبرنامج يعرض لنموذج فعال في بناء القدرات والمشاركة واستخدام المعلومات المحلية المتوافرة.

وقد أظهر عمل الخطة المتكاملة لإعادة التوطين في نارينيو على نحو جلي تفضيل النازحين داخلياً للاستقرار المحلي في الأماكن الجديدة التي نزحوا إليها بدلاً من العودة إلى مساقط رؤوسهم، وعليه فقد شكلوا بذلك سياسات للحلول الدائمة في الإدارة. وكان المدخل القائم على المشاركة الذي انتهجته خطة إعادة التوطين قد ساعد في إضفاء الشرعية على جمعيات النازحين داخلياً وإعطاءها بعض الصلاحيات. ومن خلال بناء المشروعات القائمة على المشاركة وجلب بعض الموارد المهمة، كانت الخطة المتكاملة لإعادة التوطين قد أوضحت لمجتمعات النازحين داخلياً أن العمل الشاق والمخلص -وبدون انتظار للشكر أحياناً- لمنظمات

المجتمع يمكن أن يعود بثماره. وفي نفس الوقت، لم يكن الدور الذي لعبته منظمات النازحين داخلياً في إضفاء الشرعية بأقل أهمية: حيث كانت أكثر الحجج إقناعاً التي كانت الخطة المتكاملة لإعادة التوطين تقدمها للمانحين المستقبليين مفادها أن الخطة ترتكز في الأساس على الاستشارة ومشاركة المستفيدين، وعلى نحو ينبع من تحديد الاحتياجات والتصميم الاستراتيجي.

ولم تخلو العلاقة بين الخطة المتكاملة لإعادة التوطين وجمعيات النازحين داخلياً من الاختلافات. فقد كان أكثر منتقدي الخطة من جمعيات النازحين داخلياً. ذلك أن كون البرنامج لا يمتلك موارده الخاص يتسبب في مرور فترات طويلة محبطة من التأخير بين تعيين الاحتياجات وتنفيذ المشاريع التي تلبي هذه الاحتياجات. وقد شكا هؤلاء في إحدى المناسبات بأن دورهم يتضاءل بمجرد أن يتم تعيين هويات المستفيدين وبدء المشاريع. وقد حاول فريق الخطة التغلب على هذه الشائبة في بعض البلديات من خلال إناطة المشاريع إلى بعض جمعيات النازحين كمستفيدين. ومع ذلك، فقد أدى هذا إلى اشتراط العضوية في إحدى هذه الجمعيات من أجل الاستفادة من أي مشروع من مشروعات الخطة. وفي نفس الوقت، كان النازحون داخلياً قد بدأوا هجر الجمعيات التي كانت مشاريعها لا تتمتع بفرص كبيرة في الحصول على التمويل والانضمام إلى الجمعيات الأفضل في هذا الشأن. وقد تم التخلي عن هذا النهج لصالح اختيار المستفيدين على أساس اختيار الفرد أو العائلة ووفقاً لمعايير صارمة تتعلق بمدى الحالة الضعيفة للفرد أو العائلة وحقوقهم المنتهكة والقدرة على تنفيذ المشروع. وقد نشأت عن ذلك مشاكل جديدة، حيث ارتأت بعض العائلات المشروعات كمراكز للتنظيم الاجتماعي الأكثر إفادة من منظمات النازحين داخلياً القائمة. وفي نفس الوقت، بينما نجد أن الخطة المتكاملة لإعادة التوطين قد أعطت صلاحيات للنازحين عموماً بصفة عامة، إلا أن تأثيرها على عمليات غرس الديموقراطية الداخلية والمشاركة في جمعيات النازحين داخلياً يصعب للغاية قياسه. وجميع هذه المسائل هي بؤرة المناقشات النشطة بين فريق الخطة وبين جمعيات النازحين داخلياً.

وكانت الاجتماعات الكثيرة التي عقدت على المستويين البلدي ومستوى المقاطعات والضرورية لبناء الإجماع حول برامج الخطة ومنهجياتها، رغم رأي البعض فيها بأنها مرهقة وتغلب عليها البيروقراطية، قد بثت الحياة من جديد في هياكل التنسيق الساكنة، كما ساعدت على بناء الوعي بين المسؤولين من غير المهتمين في السابق بشؤون النازحين الداخليين ومكنت المؤسسات المحلية والمنظمات اللاحكومية من البدء للعمل معاً.

وكان وجود فريق متفرغ لجمع التبرعات والأموال الوطنية والدولية قد أعطي رؤساء البلديات المحليين والحكومة الإدارية الثقة في الإعلان عن التزامها بتقديم بعض المنح المالية المهمة- حوالي ٢٠٪ من الإجمالي الذي تم جمعه إلى الآن. وكان بعض رؤساء البلديات، والذين كانوا قد قاموا في السنوات السابقة بتخصيص مبلغ رمزي قيمته ٨٠٠٠ دولار للنازحين داخلياً في ميزانياتهم، كانوا قد نجحوا في مضاعفة مساهماتهم بأكثر من ثلاثة أضعاف. وفي باستو، كان تبرع الكنيسة الكاثوليكية الكريم بإحدى الأراضي والمنح المالية التي قدمتها حكومة المقاطعة قد ساهم في إنشاء مشروع إسكاني لعدد ٢٠٣ من العائلات المحلية المستضعفة والعائلات النازحة داخلياً. وهكذا فإن واحدة من أكثر مقاطعات كولومبيا فقراً تعد الآن من بين أكبر المساهمين في برامج النازحين داخلياً.

## الاستدامة

كانت الآمال المبكرة المعلقة على قيام المجتمع الدولي بتمويل ٧٠٪ من تكاليف الخطة المتكاملة لإعادة التوطين قد تحطمت. وكان أبرز الشركاء الماليين هم برامج الإسكان الريفي والحضري الوطنية والتي توفر ٣٨٪ من التمويل. وكان أكثر الشركاء موثوقية- بالرغم من مواردهم المالية المحدودة- هم السلطات المحلية والتي قامت بمنح ٢٠٪ من الأموال بشكل غير مشروط. وقد أتت أضعف الاستجابات من المجتمع الدولي – ١٨,٥٪- ومن المؤسسة الحكومية الوطنية الرئيسية لقضايا النازحين داخلياً وإدرار الدخل (العمل الاجتماعي) – ١٦,٥٪. ويشير هذا النموذج كيف أن السياسات عالية المركزية والقائمة على القطاعات يمكن أن تقوض من جهود المشاركة والقائمة على الطلب. وينبغي ألا تأتي تقوية القطاعات على حساب البرامج الأكثر تكاملاً وشمولية. وينبغي أن يكون المانحون الدوليون أقل تمسكاً باللوائح غير المرنة والدورات المالية. وتتوافق الخطة المتكاملة لإعادة التوطين على نحو واضح مع المعايير الدولية لبرامج الحلول الدائمة، والقائمة على المشاركة وإطلاق البرامج القائمة على رعاية الحقوق وإرساء القيادة المحلية وتقديم المنح والالتزامات المالية. ويتطلب الأمر من المانحين الدوليين والحكومة المركزية أن يكونوا أكثر استجابة، فكل ما يتطلبه الأمر لمشاركة النازحين داخلياً وتحفيز السلطات المحلية هو وجود استجابة مالية قوية ومرنة بما يسهم في وضع الخطط والبرامج عالية الكفاءة وقبول مشاركة النازحين داخلياً.

ولم يتم دمج الخطة المتكاملة لإعادة التوطين في خطة وميزانيات التنمية المحلية متعددة السنوات. ويواصل فريق الخطة المتكاملة لإعادة التوطين حصوله على التمويل اللازم له من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بدلاً من أن يكون ذاتي التمويل. ورغم أن الحكومة المحلية توفر مساحات العمل والتموين اللوجستي اللازم، إلا أننا لا نجد أحداً من بين الوزارات المعنية أكثر بالأمر – مثل وزارات الزراعة أو التخطيط- تقدم أي نوع من الموارد الدائمة لفريق العاملين. وقد تأتي الانتخابات المحلية لأكتوبر عام ٢٠٠٧ بحكومة أقل التزاماً بتوفير الدعم المالي والمؤسسي. وبغض النظر عن المشاركة المتواصلة لمفوضية شؤون اللاجئين في هذا الصدد، نجد أن الأمل ينعقد الآن على مزيد من الحشد لقدرات جمعيات النازحين داخلياً – وهو ما يؤكد الصلة بين مشاركة المستفيدين واستدامة مبادرات بناء القدرات- وفي اتساع الشهرة المحلية والوطنية للخطة المتكاملة لإعادة التوطين.

وتبرز الخطة حالة التوتر بين الحلول الدائمة القائمة على المشاركة والتي يسوقها الطلب وتقوم على رعاية الحقوق وبين عدم مرونة الأنظمة الحالية لتصميم السياسات والتوزيع المالي. وفي الدول البيروقراطية المعقدة نسبياً – مثل كولومبيا- ليس أمام السياسات الإنسانية سوى الاعتماد لا محالة على الهياكل الإداريـة واللوائح القائمة. وسوف يعتمد نجاح المبادرات الرامية لبناء القدرة التخطيطية للإدارات المحلية والتجمعات الشعبية بشكل كبير على قدرتها على الحصول على التمويل الوطني والدولي. ويظهر لنا النجاح النسبي للخطة المتكاملة لإعادة التوطين كيف أن بوسع المقاطعات المحلية ذات التقاليد العميقة القائمة على المشاركة والجمعيات الشعبية أن تنفذ برامج قائمة على الطلب عندما تستطيع جذب تحالفات فعالة لمساندتها. وتوفر الخطة لمجتمع المانحين في كولومبيا فرصة التفكير في أفضل الوسائل لرفع درجة التأثير إلى أقصاها وتشجيع استدامة السياسات الإنسانية.

**شغل جوزيب ساباتير (ZAPATER@unhcr.org (مركز رئيس المكتب الميداني لمفوضية شؤون اللاجئين في باستو، كولومبيا، ويعمل الآن كمسؤول للحماية تابع للمفوضية في حرات، أفغانستان. ويمكن الإطلاع على تقرير ديسمبر ٢٠٠٦ لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حول كولومبيا بالنقر على الرابط التالي: www.unhcr.org/home/PUBL/455443b311.pdf**

١. www.accionsocial.gov.co/contenido/contenido.aspx?catID=383&conID=556
٢. تقرير دولة كولومبيا، مركز رصد النزوح الداخلي. www.internal-displacement.org
٣. http://despnar.idsn.gov.co/articulos-noticias/documento-piur.pdf
٤. www.disaster-info.net/desplazados/informes/narino/informet025/index.htm
٥. www.corporacionopcionlegal.org
٦. www.despnar.idsn.gov.co/articulos-noticias/documento-piur.pdf

# أزمة الرعاية الصحية في ليبيريا بعد الحرب

كاثرين ديرديريان وهيلين لورينكر وستيفان جيوتغبر

**تبقى صحة الشعوب وقدرتها على البقاء هشة بعد انتهاء الصراعات والحروب. وقد تكون البنية التحتية الأساسية ضعيفة أو متضررة أو حتى غير متوفرة. وتظهر الفجوات الخطيرة في ظروف حرجة بين الإغاثة الطارئة ومساعدات التنمية، في ظل توفر خدمات صحية معدودة ذات تكلفة معقولة للاستجابة للاحتياجات الطبية التي لا تزال عاجلة.**

وتعمل منظمة أطباء بلا حدود في العديد من هذه الأماكن التي تشهد مرحلة ما بعد الأزمات، وتشهد المنظمة المخاطر المستمرة التي تتعرض لها صحة السكان في أعقاب المواقف الطارئة. وبينما تبدأ مراحل الانتقال وإعادة الإعمار وتبدأ الجهات الإنسانية بفتح المجال أمام وكالات التنمية، تتبدل أولويات الحكومات والجهات المانحة. وأثناء هذه الفترة الانتقالية، تتعرض الرعاية الصحية لخطر انخفاض أهميتها لدى السياسة العالمية وقوائم أولويات الجهات المانحة، حتى لو ظلت حياة وصحة السكان المستضعفين في الميزان.

وليبيريا ليست إلا مثالا واحدا من عدة أمثلة فبعد أربعة عشر عاما من الحرب الأهلية ما يزال السكان في حالة غير مستقرة حيث يقل دخل ثلاثة أرباع السكان عن أقل من دولار أمريكي في اليوم، وبينما تبلغ نسبة الوفيات بين الأطفال قبل سن الخامسة ٢٣٪. وكشفت المقابلات الشخصية التي أجريناها في العيادات التي تدعمها منظمة أطباء بلا حدود في بوشرود أيلاند في مونروفيا، التي يقطنها صنف مليون نسمة تقريبا، أن أكثر من نصفهم قد حظوا بوجبة غذائية واحدة في اليوم السابق للمشاورات. وتفتقر نسبة ٣٦٪ منهم لأي مورد مباشر للدخل، بينما كان متوسط معدل الدخل لنسبة ٦٤٪ المتبقية أدنى من ٣٠ سنتا للشخص يوميا. بينما تنتشر الأمراض المعدية، وخاصة التهابات الجهاز التنفسي، والملاريا، والإسهال والأمراض الجلية، في ظل الإمكانيات المحددوة للحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي والخدمات الصحية. وتجري العيادتان الخاصتان بمنظمة أطباء بلا حدود الموجودتان في المنطقة ٢٠ ألف استشارة شهريا ومن ضمنها حالات الولادة. وتقدم نسبة ٧٧٪ من مجموع الرعاية الطبية في ليبيريا حاليا على يد المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدينية الدولية.

تواجه الحكومة والجهات المانحة الدولية وغيرهم من صانعي القرارات احتياجات ضخمة ومتنافسة أثناء مرحلة إعادة الإعمار، وما تزال الكثير من القضايا قيد البحث مثل تحديد القطاعات التي ينبغي دعمها، وكمية المساعدات ومدتها، والسياسات المتصلة بالمساعدات. ومع ذلك تتعرض الصحة في معظم الأحيان لمخاطر الحذف من جداول أعمال الجهات المانحة وصناع السياسة. فمسودة جدول أعمال مؤتمر واشنطن للمانحين الخاص بليبيريا في فبراير ٢٠٠٧، والذي طال انتظاره، لم تشتمل على الرعاية الصحية.

إن الرعاية الصحية تزداد تعقيدا بمجرد انتهاء حالة الطوارئ وعندما تتوقف سياسات الرعاية المجانية ودعم منشآت الرعاية الصحية الثانوية. ومن خلال تجربة منظمة أطباء بلا حدود، فإن طرح مبدأ استرداد التكاليف وسحب الدعم من منشآت الرعاية الصحية الثانوية تحت مسمى مسؤولية "واستدامة" الحكومة يؤثر تأثيرا جما على قدرة السكان المستضعفين والمتأثرين بالنزاع على الوصول إلى الرعاية الطبية في أعقاب الأزمات. لقد شهدنا أولا الآثار الكارثية لطرح رسوم المستخدمين في ليبيريا في عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢، والتي أدت إلى انخفاض بنسبة ٤٠٪ في الحالات التي ترتاد المنشآت التي تدعمها منظمة أطباء بلا حدود في مونروفيا. وعندما تم تعليق نظام الرسوم في عام ٢٠٠٣ شهدنا ازدياد بنسبة ٦٠٪ في عدد الاستشارات. فقد كان لإلغاء الرسوم أثر على الخدمات العلاجية وعلى معدلات حضور الخدمات الوقائية مثل التطعيم حيث لا يتوفر لمواطني سبل تسديد نفقات الرعاية الصحية الخاصة بهم.

مستشفى ريديمبشن هو أحد المستشفيات الرئيسية في مونروفيا بسعة ١٥٠ سرير. وقد استكملت منظمة أطباء بلا حدود بعد ست سنوات من الدعم وأعمال التجديد والتوسيع عملية تسليم تدريجية للمستشفى إلى وزارة الصحة في يونيو ٢٠٠٦. ومنذ ذلك الوقت تدهور الوضع في مستشفى ريديمبشن تدهورا شديدا. فهناك فجوات كبيرة في الطواقم العاملة لأن الإدارة لا تستطيع دفع رواتب مرضية، كما توجب على المرضى شراء الأدوية خارج المستشفى وتغيرت رسوم الخدمات وأسعار الأدوية. ونتيجة لذلك تراجع عدد المرضى تراجعا كبيرا من ١٢٠٠ حالة شهريا في عام ٢٠٠٥ إلى مستويات ضئيلة لا تذكر من معدلات شغل الأسرّة، ومن المرجح أن يزداد الوضع سوءاً في المناطق الأخرى في البلاد إذا لم تتوفر بدائل لمستشفى ريديمبشن خلال الفترة الانتقالية كونه منشئة الرعاية الطبية الثانوية الوحيدة لوزارة الصحة في مونروفيا عاصمة ليبيريا.

ومن الضروري إزالة العوائق المالية وغير المالية لضمان حصول سكان ليبيريا على الرعاية الطبية، والخطوة الأولى الآن هي الاستمرار في تقديم مجموعة من الخدمات الطبية الأساسية مجانا خلال الفترة الانتقالية. إن مطالبة سكان البلاد المستضعفين والمتأثرين بالعنف بدفع المال مقابل الرعاية الصحية الضرورية جدا يعمل على تقليص آليات المواكبة لديهم والتي لا تزال هشة، إضافة إلى إمكانية مساهمة مثل هذه المطالبات في تدهور أوضاعهم وتشكيلها مخالفة صريحة للاهتمام الدولي بمسألة الحد من الفقر.

لقد أبدت الحكومة الليبيرية التزامها بعد أن زادت حصة الصحة إلى ١٠ مليون دولار في ميزانيتها لعام ٢٠٠٧، وأبدت وزارة الصحة أيضا رغبتها في العمل نحو تقديم مجموعة رعاية صحية أساسية لجميع السكان، وفي ذات الوقت تقديم الرعاية المجانية للجميع على الأقل أثناء المرحلة الانتقالية. وبينما تمضي المرحلة الانتقالية قدما سينتهي التمويل الإنساني المقدم للراعية الصحية في ليبيريا. وستعمل منظمة أطباء بلا حدود كونها منظمة للطوارئ على تقليل فعالياتها بعد مرور ١٧ عاما من التدخل في البلاد وبعد أن تصدت للظروف الصحية الماسة والمستمرة في البلاد، وفي خطوة استثنائية قررت منظمة أطباء بلا حدود أن تبقى في ليبيريا على الأقل حتى نهاية عام ٢٠٠٨ لضمان تقديم الرعاية الصحية الأساسية المناسبة والمتوفرة من خلال منشآت وزارة الصحة.

إن المساعدات الخارجية غاية في الأهمية لضمان قدرة استمرار وزارة الصحة على مجاراة طموحها في المتابعة في تقديم الرعاية الصحية الأساسية

لسكان ليبيريا، ونحن في انتظار ما إذا كان الدعم الدولي سيتجسد ليتناول الاحتياجات الطبية المسلم بها في ليبيريا. وبعد سنوات من الحرب فإن سكان ليبيريا يستحقون أكثر من مجرد مساعدات من الدرجة الثانية، ويشكل سكانها البالغ عددهم ٣,٥ مليون نسمة تحدياً للالتزام الدولي لتجنب أخطاء الدول الأخرى التي مرت بمراحل انتقالية ولتحقيق إنجازات أفضل فيها.

كاثرين ديرديريان (katharine.derderian@msf.be) تعمل مستشارة للشؤون الإنسانية لقضايا السياسة، وهيلين لورينكر (helene.lorinquer@msf.be) تعمل منسقة لوحدة التحليل والدعوة، وستيفان جيوتغبر (stephan.goetghebuer@msf.be) تعمل منسقة عمليات لغرب أفريقيا في مركز عمليات منظمة أطباء بلا حدود في بروكسل (www.msf.be).

# بناء القدرات في سيراليون

لينا أبي رافع

**بناء القدرات عبارة جذابة توحي بالمثل العليا المتعلقة بالمؤسسات المحلية القوية والملكية القومية. لكن كيف يمكننا تفادي تحولها إلى نقل متعال أحادي الاتجاه للمعرفة تقوده دول الشمال؟**

غالباً ما يفترض المؤيدين لمفهوم بناء القدرات عدم توفر أية قدرات تبدأ بها وأنه لا يمكن للسكان المحليين الاعتماد على أنفسهم إلا بعد نقل الخبرة الفنية من الشمال إلى الجنوب. ولا يدرك إلا عدد ضئيل من وكالات التنمية مستوى الجهد والالتزام الذي تتطلبه عملية بناء القدرات على نحو فعال، إضافة إلى الفهم المتناسب الذي يجب أن يشكل الأساس لأية جهود تُبذل لكي تضيف إلى الطاقات الموجودة مسبقاً. وغالبا ما تكون الوكالات مدفوعة بالآفاق المستقبلية لأموال المانح على بناء القدرات، ومع ذلك تتجاهل العمل الحقيقي الذي يتعين إنجازه بعد الحصول على التمويل.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار شيوع بناء القدرات، فإن قرار لجنة الإنقاذ الدولية بتوظيف مستشارة لتقديم النصح بشأن بناء القدرات المحلية لمعالجة العنف الجنساني لم يكن قراراً يبعث على الدهشة. ومع ذلك تمثلت المفاجأة السارة عندما تم عرض الوظيفة عليّ في قرار اللجنة بأن أبدأ بإجراء تقييم موسع للقدرات. وقد يبدو ذلك أمر بديهي، لكنه أمر غالباً ما يتم التغاضي عنه بشكل كامل للأسف.

## مبادرة رينبو

شهدت الحرب الأهلية التي دارت رحاها ١١ عاماً في سيراليون، والتي انتهت في عام ٢٠٠١، نسبة عالية من الاعتداءات الجنسية ضد النساء والفتيات. لكن عودة السلام لم تعن أن النساء والفتيات أصبحن آمنات من الاعتداءات الجنسية، حيث ما يزال العنف الجنساني يمثل إحدى المشكلات الاجتماعية والصحية العامة الخطيرة. ودعماً للجهود المبذولة لمعالجة العنف الجنساني بشكل دائم ومساندة قدرة الدولة المتعافية على القيام بذلك، اشتركت لجنة الإنقاذ الدولية مع حكومة سيراليون لدعم مراكز إحالة الاعتداءات الجنسية – التي يطلق عليها محلياً اسم مراكز 'رينبو' – ولمعالجة قضايا العنف الجنساني من الناحية التاريخية في البلاد. وهذا لا يتضمن منع العنف الجنسي والتعامل معه فحسب، بل الدفاع أيضاً والإصلاح القانوني وجمع البيانات وبالطبع بناء القدرات لتوفير الدعم الكامل للناجين من العنف الجنساني.

وقد سعت مبادرة رينبو إلى:

- تلبية الاحتياجات المتعددة للناجين من الاعتداءات الجنسية من خلال تقديم الخدمات المباشرة.
- زيادة الوعي وتثقيف المجتمع وجميع الأطراف المعنية بخصوص الاعتداءات الجنسية والأشكال الأخرى للعنف الجنساني.
- تشجيع الإصلاحات الهيكلية في النظم القانونية والصحية لتوسيع نطاق وصول الناجين إلى نظام العدالة القائم.
- مناصرة ودعم الجهود طويلة المدى للقيام بالإصلاح التشريعي الرامي إلى تعزيز حقوق المرأة وحمايتها.

تقدم المراكز في العاصمة فريتاون ومدينتي كينيما وكونو الدعم القانوني والنفسي والطبي المجاني لحوالي ألف من الناجين من العنف الجنسي. وقد طلبت معظم الناجيات الجدد الدعم بسبب تعرضهن للاغتصاب وغالبيتهن من الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين السادسة والخامسة عشر عاماً، وكانت أصغر فتاة تبلغ من العمر شهرين قام باغتصابها أحد الجيران.

بالإضافة إلى ذلك، تمثل مبادرة رينبو ابتكاراً في مجال خدمات التعامل مع الاعتداءات الجنسية، لكن الأكثر ابتكاراً هو الخطة الرامية إلى جعل مبادرة رينبو جزء لا يتجزأ من الهياكل القومية، الأمر الذي يُمكّن الحكومة من تبني تلك المبادرة.

ونظراً لنجاح هذه المبادرة وحجم الاحتياجات المتزايدة في جميع أنحاء سيراليون، عقدت لجنة الإنقاذ الدولية العزم على الإسهام في بناء قدرات المؤسسات القومية لكي تتولى مسؤولية القيادة. لكن توسيع نطاق هذه المبادرة يتطلب مؤسسات حكومية قوية وشبكة قومية لمكافحة الاعتداءات الجنسية ودفاع وتعليم مشتركين. لذا سعت لجنة الإنقاذ الدولية إلى إنشاء هيئة أصحاب المصالح المتعددين ضمت الحكومة والمجتمع المدني. ففي نوفمبر عام ٢٠٠٦، تم تأسيس لجنة تنسيق البرامج القومية لمكافحة العنف الجنساني، وهي لجنة متعددة الوكالات والتي تكونت من خمس وزارات (الصحة، والرعاية الاجتماعية، وشؤون الأطفال والجنس، والعدل، والتعليم)، ومنظمات حقوق الإنسان ومنظمات غير حكومية دولية عديدة. وتسعى هذه اللجنة إلى تطوير أساليب مستدامة حديثة لدمج خدمات إحالة الاعتداءات الجنسية في نظام الرعاية الصحية العامة والمؤسسات القومية الأخرى، هذا فضلاً عن أنها تكفل تلبية الاحتياجات المعقدة للناجين من الاعتداءات الجنسية بشكل وافٍ عن طريق تعزيز الملكية طويلة المدى لأنشطة المشروعات والاضطلاع تدريجياً بالمسؤولية الإدارية عن مبادرة رينبو.

لينا أبي رافع

ائتلاف منظمات المرأة، المنطقة الشرقية، كينيا

## تقييم القدرات القومية

بدأت عمليات التقييم باستبيان بناء القدرات الذي منح المستجيبين – الحكومة وأطـراف المجتمع المدني – الفرصة للحديث بحرية عن نقاط قوتهم وضعفهم. وقد قام المستجيبون بتقييم أنفسهم وأيضاً المنظمات التي يمثلونها. وقد استخدمنا إحدى القوائم المرجعية القائمة على الرصد لدراسة القدرات التنظيمية والفنية التي تتضمن التحفيز والبيئة والتدريب والمراقبة والتقييم والتخطيط الاستراتيجي وفهم العنف الجنساني وإدارة الحالات وبروتوكولات الإحالة والصدمات غير المباشرة والنظم القانونية التقليدية والرسمية وتنمية المجتمع. وقد صنف المستجيبون قدراتهم وفق مقياس مرن لتتراوح من 'الخبير' إلى من هو 'في أشد الحاجة إلى بناء القدرات'. بعد ذلك شرعنا في إجراء مقابلات طويلة مستخدمين الأسئلة المفتوحة، وأمكن للمشاركين انتهاز هذه الفرصة للتحدث بصراحة عن القضايا ونقاط القوى والتحديات المتعلقة بصياغة أسلوب قومي. وتختبر مرحلة التقييم الخامسة والأخيرة المهارات الفنية والتنظيمية الفعلية لكي تثبت مهاراتهم الفعلية والتي على أساسها يتم وضع برامج بناء القدرات.

وتدرك لجنة الإنقاذ الدولية أن بناء القدرات يمثل أحد الالتزامات الرئيسية التي تتطلب استثماراً طويل المدى، حيث من المتوقع أن يستمر البرنامج لمدة خمسة أعوام لا تتولى فيها لجنة تنسيق البرامج القومية لمكافحة العنف الجنساني قيادة مبادرة رينبو فحسب، بل أيضاً برنامج أكبر لمكافحة العنف الجنساني تشمل خدماته جميع أنحاء سيراليون. كما تُدشن لجنة الإنقاذ الدولية برنامج اعتماد خاص بالعنف الجنساني من الممكن أن يؤدي إلى تأهيل مقبول على المستوى القومي في ميدان منع الاعتداءات الجنسية والتعامل معها. وسوف يتضمن البرنامج القدرات الرئيسية اللازمة لتلبية احتياجات الناجين العديدة كالتعاطف والاحـترام والعون النفسي أو القانوني أو الطبي ذات الصلة. وهذا يتضمن التدريب في إدارة الحالات وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأساليب الإحالة والدعم النفسي والاحتياجات الطبية الأساسية والمزيد غير ذلك. ويتسم التدريب المطلوب بالقوة والتفصيل ومن الضروري إدارته بشكل جيد إلى أقصى حد لكي يكون بمثابة نموذج تحتذي به دول غرب أفريقيا الأخرى.

> "إن مركز رينبو هو مركزنا ونحن سيراليونيون، لذا نحن مهتمون بوجوده ونرغب في استمرار وجوده". العاملين بوزارة الخدمة الاجتماعية في كينيما.

## أكثر من مجرد عبارة طنانة؟

إن عملية بناء القدرات ليست عملية هينة يمكن تنفيذها بسهولة من أجل إرضاء المانح وإنما هي عملية طويلة المدى تتطلب موارد كبيرة. وتتطلب أكثر من أي شيء آخر الاستعداد للانطلاق والثقة بأن هؤلاء الذين يجري تقوية طاقاتهم لديهم القدرة على أن يتسموا بالمرونة والاستمرار في التأثير طويلاً بعد انتقال الوكالات الدولية وأموالها إلى أماكن أخرى. ويعتبر العنف الجنساني ساحة هامة لبناء القدرات، وتهدف لجنة الإنقاذ الدولية وعاملوها المحليون المخلصون إلى ضمان حصول الناجين على أعلى مستوى من الخدمات. إن مبادرة رينبو تكملها جوانب أخرى من برنامج لجنة الإنقاذ الدولية لمكافحة العنف الجنساني في سيراليون والذي يتناول العنف المحلي والزواج القسري وأشكال العنف الأخرى ضد كل من الرجال والنساء.

وفي سيراليون، كما هو الحال في أي مكان آخر، يجب أن يتضمن بناء القدرات – المتعلقة بدعم مكافحة العنف الجنساني – المهارات الفنية والتنظيمية، وأن يعالج الاتجاهات والمعتقدات التي تساعد على توفير الخدمات أو إعاقتها. وقد عملت للمساعدة على بناء قدرات السكان المحليين في أفغانستان والمغرب وبنغلادش، ويمثل الأسلوب الذي انتهجته لجنة الإنقاذ الدولية في سيراليون أقوى وأدق الأساليب التي واجهتها. ولنستخدم القول المأثور بلغة كريو، إحدى لغات الكريول في سيراليون (بلينتي وك فو دو) (علينا بذل المزيد من الجهد والعمل)، وما نزال نستفيد ونتعلم من تجاربنا تماماً بقدر ما يتعين علينا أن نبذله من جهد.

أكملت لينا أبي رافع (safarlina@gmail.com) مؤخراً عملها كمستشارة للجنة الإنقاذ الدولية في سيراليون لبناء القدرات المتعلقة بالعنف الجنساني. وسوف تتولى مهمتها التالية كمستشارة أولى في الشؤون الجنسانية لدى الوكالة الاسترالية للتنمية الدولية في بابوا غينيا الجديدة، وهي بصدد الإنتهاء من تحضير رسالة درجة الدكتوراه من كلية لندن للاقتصاد حول أثار المساعدات الدولية التي تركز على القضايا الجنسانية في بيئات ما بعد الصراع.

للحصول على المزيد من المعلومات حول رينبو، انظر نشرة الهجرة القسرية عدد ٢٧، إيمي تيجان كيللا 'تأسيس الخدمات في سيراليون ما بعد النزاع'. نشرة الهجرة القسرية عدد ٢٧
www.nhq.org.uk/PDF/NHQ27/53.pdf

# منظور أفريقي حول بناء القدرات

ناعومي باردينغتون و ميلاني كوينى

**ماذا يعني بناء القدرات المؤسساتية للمنظمات غير الحكومية التي مقرها في الجنوب؟ وما هي تحديات بناء القدرات المؤسساتية التي تواجهها؟ والأهم من ذلك، ما هي الآثار المتعلقة بالسكان المستفيدين؟**

يوجد مقر منظمة العمل الإنساني الأفريقي في أديس أبابا وتزاول عملياتها في ١١ دولة أفريقية[١] وقد رأينا بناء القدرات المؤسساتية كتوطيد لهياكل إدارة المنظمة وآلياتها وممارسات الإدارة والكفاءة في حشد الموارد وتنسيق الموارد البشرية ودعمها وتعزيز لمستوى تقديم الخدمات والعلاقات الخارجية والمراقبة والتقييم. وهذه القائمة ليست شاملة على الإطلاق.

إن بناء القدرات المؤسساتية يعتبر ضرورة ملحة بالنسبة للمنظمات غير الحكومية الأفريقية إذا ما تعين عليها تحسين إمكانية مساءلتها والاستدامة والحصول على المزيد من الاستقلال. وهذا أمر أكثر أهمية أيضاً مع انخراط المجتمع الإنساني الدولي في مرحلة من مراحل الإصلاح. ومن المهم أن تكون المنظمات التي مقرها في الجنوب في طليعة التغيير لكي توجد علاقة أكثر توازناً مع نظرائها في الشمال. وتنظر منظمة العمل الإنساني الأفريقي إلى المنظمات غير الحكومية الأفريقية ليس كمجرد منظمات تنفيذية متلقية للأموال، وإنما كعناصر رئيسية فاعلة مؤيدة للتغيير تضعها معرفتها المحلية ومهاراتها وخبراتها في مكانة فريدة لتلبي الاحتياجات المتنوعة للسكان المستفيدين.

## لا يوجد خيار سهل

إن مراجعة الممارسات الحالية وتحديد الفجوات ونقاط الضعف واستخدام الأفراد والإبقاء عليهم وتدريبهم للارتقاء بهم للمستويات المطلوبة وتحسين نظم الاتصال يكلف المنظمات التي مقرها في الجنوب أموالاً كثيرة. كما تستغرق صياغة المقترحات ووضع مجالات برامج جديدة وتحسين آليات التقييم والمراقبة وقتاً طويلاً. هذا فضلاً عن تحمل المزيد من التكاليف عندما يتم طلب الخبرة الخارجية أو يتعين على العاملين السفر للمشاركة في الاجتماعات والدورات التدريبية التي تنظمها شبكات التنسيق. لذا يعتبر بناء القدرات عملية طويلة المدى تتطلب الالتزام الدائم. ولسوء الحظ، لا يتم منح التمويل في الغالب إلا على أساس قصير المدى ومرتبط ببرامج معينة من برامج تقديم الخدمات، الأمر الذي يترك للوكالات مجالاً ضئيلاً للمناورة من أجل إحداث تطوير تنظيمي وبناء القدرات المؤسساتية. لذلك، على سبيل المثال، تخضع منظمة العمل الإنساني الأفريقي – التي تمثل في الوقت الحالي رابع أكبر شريك تنفيذي لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين – لحد تكاليف تشغيل ثابتة يبلغ ٥ ٪ تفرضه الوكالة. ولهذه القيود أثر مباشر على قدرة المنظمات غير الحكومية الأفريقية على تلبية احتياجات بناء القدرات المؤسساتية بها على نحو هادف. ومن الضروري أن يتسم المانحون بالمسؤولية والسخاء ليس بمجرد المبالغ التي يمنحونها وإنما بالطريقة التي يتم بها تخصيص الأموال.

## عملية مزدوجة

إن ثمة نزعة في الخطاب المتعلق ببناء القدرات تفترض 'إنجاز' بعض الشيء لمنظمات الشعوب الأصلية من قبل شركائها في الشمال لأجل تعزيز كفاءتها في تقديم الخدمات وتطويرها. هذا فضلاً عن تلميح ضمني بأن المنظمات الأفريقية تعتبر أطراف سلبية في هذه العملية وتفتقر إلى القدرات الأساسية في منظماتها، بيد أن ذلك يقدم رؤية محدودة للمنظمات الأفريقية ويعجز عن الاعتراف بقدراتها.

إن الوكالات الدولية الكبيرة تتطلب أيضاً بناء القدرات، ويمكن للمنظمات غير الحكومية في الجنوب أن تتميز تميزاً فريداً بالإسهام في جعلها أكثر حساسية بالبيئات المحلية والملكية المحلية وزيادة الوعي بأهمية الأسلوب القائم على المشاركة وتعزيز قدرتها على ربط إغاثة الطوارئ قصيرة المدى بالتنمية طويلة المدى. لكن لسوء الحظ، ثمة فرص قليلة لمثل هذا التواصل. فقد شهد العام الماضي حضور منظمة العمل الإنساني الأفريقي لمجموعة متنوعة من الاجتماعات وحلقات العمل والمؤتمرات، والتي غالباً ما تشارك فيها على أنها المنظمة الأفريقية الوحيدة وأحياناً المنظمة الوحيدة التي مقرها في الجنوب.

وهذا انعكاس مؤسف للوضع الراهن للعلاقة بين الشركاء في الشمال والجنوب لا سيما عندما يتم مراراً وتكراراً تشجيع 'الملكية' و 'الشراكة' و 'التنمية الشعبية' و 'الاستدامة'. لكن منظمة العمل الإنساني الأفريقي ترغب في تحقيق تمثيل أكبر واشتراك نشط للعناصر الفاعلة الأفريقية والجنوبية الأخرى في المجموعات العاملة والشبكات والمنتديات.

إن الروابط بين الشمال والجنوب تتسم بالأهمية على حد سواء وتتطلب الأموال أيضاً. وكجزء من التزامها لبناء القدرات وتقوية قدرات المنظمات التي مقرها في الجنوب على الاستجابة للأزمات الإنسانية، تعمل منظمة العمل الإنساني الأفريقي مع الأطراف الأخرى لتقوية علاقات الشمال والجنوب فيما بين المنظمات. وكأحد أعضاء برنامج شراكات المجتمع المدني لمعهد التنمية الدولية[٢]، تعمل المنظمة أيضاً على تشجيع مشاركة أكبر للشركاء الجنوبيين وتأسيس مجتمع شبكات على مستوى العالم ذو خبرة لخدمة معاهد الأبحاث السياسية وهيئات الفكر والبحث والمنظمات المماثلة الأخرى العاملة في مجال التنمية الدولية.

وتبقى القيود اللوجستية والمالية المتعددة التي تواجه المنظمات غير الحكومية للشعوب الأصلية في بناء القدرات طالما أن المنظمات الجنوبية تظل خاضعة لبرامج قائمة على المشروعات. وعلى مدار ثلاثة عشر عاماً، كافحت منظمة العمل الإنساني الأفريقي بنجاح متزايد من أجل تخطي هذه العقبات. غير أن جهودنا وجهود المنظمات الإنسانية المماثلة التي مقرها في الجنوب لا يمكن أن تؤتي ثمارها ما لم يحدث التغيير أيضاً على المستوى الدولي. وفي نهاية الأمر، يكون السكان المتضررون هم المستفيدون من وجود منظمات الشعوب الأصلية الأكثر قدرة وقوة.

للحصول على مزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بناعومي باردينغتون مسؤول الاتصال بمنظمة العمل الإنساني الأفريقي: communication_aha@yahoo.com.

١. www.africahumanitarian.com
٢. www.odi.org.uk/cspp

# عودة السودانيين المؤهلين

لندزي مكماهون

**مع توقيع اتفاق السلام الشامل في يناير ٢٠٠٥، بدأت الحكومة الجديدة لجنوب السودان في الدعوة لعودة الملايين من النازحين واللاجئين الذين ينتمون إلى جنوب السودان. وتعمل منظمة الهجرة الدولية برنامجا لمساعدتهم في العودة.**

ولكن تواجه عملية إعادة اندماج السودانيين العائدين بأعدادهم الهائلة إلى المناطق التي لا تزال محطمة في الجنوب تحديات كبيرة فالخدمات الاجتماعية الأساسية في جنوب السودان غير مناسبة في مجملها لتلبية احتياجات السكان مما يثير المخاوف تجاه رفاهية وصلاح المقيمين والعدد المتنامي للعائدين. لقد خلف

© UNHCR/ كريستوفر

لاجئون سودانيون يلتقون بأقارب وأصدقاء لم يروهم منذ فترة طويلة تصل في بعض الحالات إلى ٢٠ عاماً

دمار الحرب الأهلية الذي لحق بالجنوب عدد محدوداً جداً من المدارس والعيادات الصحية ومنشآت المياه وتصريف المياه على حالها، ولا يتمتع إلا عدد قليل جدا من المقيمين بالخبرة والمعرفة لتشغيل البقية الباقية من تلك المنشآت. لقد قضت الحرب على القاعدة الزراعية للجنوب وتركت المنطقة بدون أي نشاط إنتاجي. والعاملون المدنيون والمدرسون والعاملون في مجال الصحة والزراعة والحرفيون والعاملون المدربون والمخضرمون جميعهم يعانون من شح الموارد. وسيستمر المقيمون والعائدون السودانيون في مواجهة صعوبات جمة في الوصول إلى الخدمات الأساسية، ومنها الرعاية الصحية والطبية والتعليم والمياه والصرف الصحي ما لم يتوفر مورد مناسب من العاملين المؤهلين لتلبية الطلبات المتنامية على المعرفة والتخصص والخبرة الواسعة.

أعدت المنظمة الدولية للهجرة برامج مشابهة تم تنفيذها بنجاح في البوسنة والهرسك وأفغانستان، وتعمل على تطوير برنامج عودة وإعادة إدماج السودانيين المؤهلين. بدأ هذا البرنامج الخاص بمنظمة الهجرة الدولية في عام ٢٠٠٦ وسيستمر لفترة أولية مدتها ثلاث سنوات. البرنامج الذي تموله وكالة التنمية والمساعدة في الحكومة الدانمركية (دانيدا) يساعد مؤسسات القطاع العام المؤسسات الخاصة في السودان لسد الفجوات الحرجة في الموارد البشرية من خلال تسهيل العودة الدائمة أو المؤقتة وإعادة إدماج السودانيين الذين يتمتعون بالمهارة والخبرة الضرورية لتقديم الخدمات الأساسية، وبناء مؤسسات قادرة وتشجيع الاستثمار الداخلي والأجنبي في السودان. ولتحقيق هذا الهدف يقوم برنامج عودة وإعادة إدماج السودانيين المؤهلين المتلهفين للعودة من بين النازحين داخليا في جنوب السودان، واللاجئين في الدول المجاورة، والشتات في الخليج، وأوروبا وأمريكا الشمالية. ويجمع البرنامج التفاصيل عن المهارات المطلوبة وفرص العمل التي يحتاج أصحاب العمل في القطاع العام والخاص في السودان لشغرها لصالح التنمية المستدامة. وبمجرد أن يحصل المرشحون على عرض عمل ويقبلونه، تعمل منظمة الهجرة على تسهيل عودة المرشحين للوظائف إلى مسقط رؤوسهم أو منقطة العمل في السودان، وتعمل على دعم عملية إعادة إدماج كل عائد من خلال إمدادهم بحزمة الإدماج المخصصة وخدمات الدعم.

وركز برنامج عودة وإعادة إدماج السودانيين المؤهلين في مرحلته التجريبية على المدرسين المؤهلين العائدين ممن يقطنون شمال السودان كنازحين داخليا إلى المدارس التي تم بناء الكثير منها حديثا في ولايات جنوب السودان التي فر منها أولئك النازحين داخليا. وبعد العودة الناجحة لخمسين مدرس وأفراد عائلاتهم، ووجود المئات من النازحين المسجلين الذين يستعدون للعودة، يتوسع البرنامج الآن ليلبي مواطن النقص في الموارد البشرية في مجالات الصحة، والزراعة والبنية التحتية. وسيسعى البرنامج إلى تعزيز تنمية القطاع الخاص في السودان من خلال توظيف السودانيين المؤهلين في مؤسسات القطاع الخاص ومن خلال دعم رجال الأعمال السودانيين الراغبين في العودة إلى السودان لتأسيس شركات مستقلة.

أنا من اكواتوريا الشرقية من لوباو بايام في مقاطعة توريت. أتيت إلى الخرطوم في عام ١٩٩٦ وكنت أبلغ من العمر ١١ عاما في ذلك الوقت. تسنت لي فرصة ارتياد المدرسة في الخرطوم وبعد ذلك أكملت دراستي لأصبح مدرس في التعليم قبل الابتدائي. والتحقت أيضا بدورات تدريب مدرسين في مجال التنمية المجتمعية، والتربية البدنية، وحماية الأطفال، وتنمية الطفولة المبكرة، والموسيقى والحركة ومجموعة مختلفة من المواضيع الأخرى.

سأسافر إلى توريت مرورا بجبا مع أفراد عائلتي. وبصرف النظر عن التدريس أرى أنني أساعد في مجال التعليم القبل الابتدائي في منطقة توريت لأن التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة مهم جدا. لدي الخبرة واشتركت في تأسيس مدرسة في مخيم السلام للنازحين داخليا قرب الخرطوم حيث نقيم.

بوسعي تقديم المساعدة. ولدي مواد التدريس والمعرفة وخبرة الحصول على الأموال من المنظمات غير الحكومية. وأستطيع القيام بالجزء الخاص بي لتحسين الوضع في توريت. ولا زلت أقول لزملائي في المخيمات الموجودة في الخرطوم: "ما الذي تفعلونه هنا إلى الآن؟ لنذهب ونبني شيئا لأجيال المستقبل في مسقط رأسنا".

لوكا جورج كيدي

لندزي مكماهون (lmcmahon@iom.int) تعمل منسقة لبرنامج عودة وإعادة إدماج السودانيين المؤهلين ومبادرات أخرى خاصة بالهجرة من أجل التنمية التي تنفذها المنظمة الدولية للهجرة.

**للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بسايمون أوبتز، موظف استعلامات، في المنظمة الدولية للهجرة في السودان (sopitz@iom.int).**

١. انظر نشرة الهجرة القسرية ٢٤ www.hijra.org.uk/sudan.htm

# تنمية القدرات من الداخل إلى الخارج

أنيسيا توماس وتيسيري بليس

**قام ١٥ من قادة جمعيتي الصليب الأحمر والهلال الأحمر سنة ٢٠٠٤ بالتقاء موظفين في معهد فريتز حيث أكد اللقاء الذي تم إجراءه في جوهانزبرغ- جنوب إفريقيا على الاعتقاد الآخذ بالانتشار بأن مشكلة إفريقيا الإنسانية لا يمكن حلها من الخارج.**

تحدث القادة الأفارقة صراحة عن الفشل في المساعدة الإنسانية الحالية في إفريقيا، حيث أنه وحسب وجهة نظرهم كانوا اعتبروا أن أكبر التحديات التي تواجههم تمثلت في عدم مقدرتهم على الحصول على التمويل من أجل دعم موظفيهم الأساسيين، وتكاليف البنى التحتية، بينما ينتظر منهم تنفيذ برامج مساعدات أمامية بشكل فعال. ويؤثر غياب البنى التحتية الملائمة سلبا على جذب المهارات الضرورية، أو توفير نوعية التقارير التي تطلبها الجهات المانحة الأمر الذي زعزع ثقة المانحين والذين غالبا ما يصرون على الإشراف المكلف والذي يوفره مغتربون يفتقرون إلى الخبرة. وكانوا أيضا قد عبروا عن شعورهم بعدم التعاون الكافي أو مشاركة الدروس المكتسبة من قبل قادة العمل الإنساني في إفريقيا.

معهد فريتز

الدكتور أووري نائب رئيس كينيا يسلم جائزة فريتز للتفوق الإنساني إلى بول بريتش رئيس جمعية الصليب الأحمر الكينية.

قام القادة بتأسيس شبكة في جوهانسبرغ تم تسميتها بالشراكة الجديدة لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الإفريقيتين (نيبارك) حيث تهدف إلى تكوين شبكة امتياز تسعى إلى إعطاء أعضاءها سلطة تقرير مصيرهم، وتوفير الدعم المتبادل لبعضهم البعض إضافة إلى تنمية صوت مشترك يخدم الأفراد الأضعف في القارة الإفريقية.

## فحص القدرات

يجب أن تكون قيادة تنمية القدرات من قبل المنظمات الجنوبية وأن يلعب المانحون والشركاء دور الجهة الداعمة، ويجب أن يقترن هذا النهج بخلق وتنمية حلول ومقاييس موضوعية تمكن من تحديد الثغرات، حيث يتم الاتفاق على هذه الحلول بشكل متبادل تعكس القدرات لكي يتمكن أصحاب الحصص من استعراضها. وأخيرا، يجب بذل جهود تهدف إلى مشاركة المعرفة والدروس بين المنظمات المختلفة والتي تواجه القضايا نفسها من أجل تسهيل التعلم والمراقبة فيما بين الأقران، إضافة إلى تحديد مناهج تنمية القدرات الفعالة وغير الفعالة.

هذا وطور معهد فريتز نموذج امتياز إنساني -يركز على التحديات التي عبر أعضاء نيبارك عنها- من أجل توظيف التقييم الموضوعي لأعضاء نيبارك في مجالات أ) الشفافية والمساءلة والحكم، ب) الاستدامة المالية، ج) فعاليات البرامج. ولن يؤدي هذا 'الفحص' إلى التعرف على سلامة الحكم وعجز القدرات وأنماط وجود القدرات أو غيابها لدى المنظمات والدول فقط، بل أيضا إلى خلق نقطة مرجعية ولغة تفاهم مشتركتين لأعضاء نيبارك والجهات الداعمة لهم مما يمكن مراقبة الأقران لبعضهم البعض، ومشاركة الممارسات الجيدة.

أما أول فحص تم تطبيقه فكان حول الشفافية والمساءلة والحكم والذي نفذته مجموعة إ س جي إس -أبرز شركة متخصصة في الفحص والتحقق والاختبار والشهادات على المستوى العالمي- حيث وظفت الشركة أدوات تقييم المعايير الخاصة بالمنظمات غير الحكومية. وشارك لحد الآن ١٤ عضو نيبارك، ثلاثة منهم شاركوا مجددا بعدها. هذا وتعلم الأعضاء أنه على الرغم من التزامهم المشترك ورؤيتهم والخبرة الإدارية على مستوى المشاريع وحقل العمل إلا أنهم يمتلكون نقاط ضعف مشتركة أيضا: القلق بشأن دور مجالس الأمناء، ونقص أو غياب القواعد السلوكية، إضافة إلى عدم القدرة على ضمان تطبيق الخبرات العملية المكتسبة من أجل تحسين نوعية الممارسات.

توحي التعليقات العديدة للأعضاء الذين شاركوا في المرحلة الأولى من الفحص بانبثاق التعلم الثمين. حيث

معهد فريتز

مونيك كوليبالي رئيسة جمعية الصليب الأحمر في ساحل العاج في اجتماع الجمعية العمومية في أديس أبابا في إثيوبيا عام ٢٠٠٦

صرحت جمعية الصليب الأحمر-أوغندا خلال اجتماع الجمعية العامة لنيبارك سنة ٢٠٠٦ قائلة أنها عقدت مؤتمرا بعد انتهاء المرحلة الأولية لفحص الشفافية والمساءلة والحكم قامت خلاله بتطوير قواعد سلوكية للجنة والإدارة، ووضعت سياسات وإجراءات تضارب المصالح، إضافة إلى أنها راجعت سياسات الفروع التابعة لها كاملة. وأثمرت هذه الجهود حيث حازت جمعية الصليب الأحمر-أوغندا على ارتفاع قدره ١٥٪ تقريبا في المرحلة الثانية من الفحص.

وكانت جمعية الصليب الأحمر-جنوب إفريقيا أخذت خطوة مشابهة حيث أنها عقدت ورشة عمل حول تعبئة الموارد، وهي نقطة ضعف كان قد تم الإشارة إليها في المرحلة الأولية للفحص، حيث تم التأكيد على الحاجة إلى وضع سياسة رسمية لجمع التبرعات إضافة إلى وضع استراتيجية طويلة الأمد من أجل تخصيص التبرعات. ومع أن الجمعية فشلت في اجتياز المرحلة الأولى من الفحص إلا أنها شعرت بأن مشاركتها ساعدتها في التعرف على نقاط الضعف والأولويات التي يجب تحسينها الأمر الذي مكن الجمعية لاحقا من اجتياز المرحلة الثانية من الفحص.

وتحدى أعضاء نيبارك مانحيهم في حركة الصليب الأحمر على أن يخضعوا أنفسهم لعمليات الفحص نفسها لكي يتعرفوا على مدى صعوبة هذه العملية ومن أجل التوصل إلى لغة تفاهم متبادلة حول القدرات. وكانت جمعية الصليب الأحمر-إسبانيا قد قبلت بهذا التحدي في ٢٠٠٦ الأمر الذي دفع الأمين العام للجمعية لاحقا إلى التحدث علانية عن كيفية اكتشاف الجمعية حقيقة مشاركتها للكثير من التحديات التي تواجهها المنظمات الأفريقية.

قام معهد فريتز وكي بي إم جي -كينيا في ٢٠٠٧ بتطوير أداة فحص ثانية من أجل تقييم استدامة المنظمة المالية، حيث تشمل أداة التقييم هذه تقييم تنوع مصادر التمويل للمنظمة، وعلاقاتها مع أصحاب الحصص إضافة إلى تحديد ما إذا كانت المنظمة تمتلك المهارات والخبرة والتدريب اللازمة لتطوير استراتيجية جمع تبرعات فعالة. وكان قد تم تطوير أداة التقييم بالتعاون مع الصليب الأحمر في إثيوبيا لضمان الملائمة على نطاق شبكة نيبارك إضافة إلى صقلها وتحسينها من خلال مشاركة الصليب الأحمر في موزمبيق وأوغندا في عمليات فحص تجريبية وجلسات استفتاء الآراء. هذا وبدأ معهد فيرتز بالعمل على أداة تقييم فعالية البرامج والتي تشكل عملية الفحص الثالثة.

وكان قد انضم أربعة أعضاء جدد إلى نيبارك وهم بوروندي والكاميرون وغانا وموزمبيق ومن المتوقع أن تضم الشبكة خمسة وعشرين عضوا مع نهاية سنة ٢٠٠٧. هذا وتم عقد اجتماعين تقرر من خلالهما تعيين مدير تنفيذي وتأسيس رسالة إخبارية. وقام الأعضاء بعقد اجتماعات سبقت مناقشات سياسة حركة الصليب الأحمر من أجل تبادل الآراء والتوصل إلى موقف مشترك. ويذكر أن المشاركة في عمليات التقييم والفحص عززت جهود أعضاء نيبارك في جمع التبرعات وزادت من ثقل مصداقيتهم. وتقدر المنظمات التي تفشل في اجتياز الفحص في المرة الأولى أن تقدم حجة متماسكة من أجل التماس التبرعات الهادفة إلى تنمية القدرات المحلية.

"تقوم نيبارك بتوفير الفرصة للجمعيات الوطنية الإفريقية لإثبات المصداقية لشركائنا والحكومات والجمعيات أيضا. وطلبت منا الشبكة أن نسعى لتأمين الموارد من دولنا حيث أن الاستدامة هي إحدى القيم الأساسية التي تبنتها نيبارك."

توم بوروك، رئيس مجلس جمعية الصليب الأحمر الأوغندية

"كلما واتتني فرصة توصية نيبارك لجمعيات وطنية إفريقية أخرى، أقول لهم أن عمليات الفحص هذه ليست عقوبات؛ بل إنها توفر لهم الفرصة لإظهار أوضاعهم سابقا، وحاليا وما يتوجب عليهم فعله."

مونيك كوليبالي، رئيس جمعية الصليب الأحمر في جمهورية كوت ديفوار

"وفرت أداة تقييم الاستدامة فرصة تحليل تنوع مصادر التمويل لمنظمتنا، إضافة إلى أنها سمحت لنا بمراجعة نفقاتنا الرئيسية؛ وكنتيجة لمشاركتنا بالعملية التجريبية، أخذنا بتطوير خطة تعبئة موارد رئيسية، ستمكننا من تحقيق أهدافنا على المدى البعيد."

فيرناندا تيكسيرا، الأمين العام لجمعية الصليب الأحمر في موزمبيق

## الخاتمة

لا يمكن اعتبار نيبارك على أنها نموذج مثالي بأي شكل من الأشكال، والوقت وحده سيثبت ما إذا كانت ستزيد من حجم القدرات بشكل دائم أم لا. إلا أن فائدة هذا النموذج تكمن في قدرته على إبراز نقاط القوة والضعف لدى الأعضاء المشاركين فيه، إضافة إلى توفير كل منظمة بمعلومات عملية، يمكن الاستناد إليها عند وضع الاستراتيجيات من أجل بناء القدرات. ويمكن بعد ذلك إحداث التغييرات اللازمة داخل المنظمات بناء على أولويات وجداول هذه المنظمات، وبالعمل مع الشركاء التي تختارها بنفسها.

تشغل أنيسيا توماس (anisya.thomas@fritzinstitute.org) منصب مدير عام لدى معهد فريتز، ويشغل ديسيري بليس (desiree.bliss@fritzinstitute.org) منصب مدير البرامج في المعهد (www.fritzinstitute.org).يعمل معهد فريتز من أجل تمكين الجاهزية والفعالية في العمل الإنساني، من خلال خلق ونشر العمليات، والأنظمة، والمعايير، الملائمة.

١. See www.sgs.com

# المناصرة الشجاعة تعزز أخيراً من حماية اللاجئين في كينيا

إيفا أييرا

**في نوفمبر ٢٠٠٦، تم سن قانون اللاجئين بعد ١٥ سنة من دراسته في البرلمان الكيني. و يعتقد الكثيرون أنه قد يكون أهم معلم من معالم إدارة شؤون اللاجئين في كينيا.**

ولم يكن من الممكن للقانون أن يصدر دون مناصرة وممارسات للضغوط والمفاوضات وإحداث توازنات بين القضايا السياسية والاقتصادية وقضايا حقوق الإنسان والاعتبارات الأمنية. وقد لعب الاتحاد الكيني للاجئين، والذي تم إنشائه عام ١٩٩٨ كمنظمة لدعم اللاجئين ومساعدتهم قانونيا، في هذا الشأن دورا محوريا في تأييد هذا القانون، وذلك بالعمل مع شركائه في جهود منسقة لتحقيق التغيير الدائم في إدارة شؤون اللاجئين.

وترجع مقاومة كينيا لقانون اللاجئين إلى عام ١٩٩٠-١٩٩١ عندما قفز عدد اللاجئين من حوالي ١٤،٤٠٠ إلى حوالي ٣٠٠ ألف لاجئ تدفقوا بشكل جماعي من الصومال والسودان وأثيوبيا إبان الأزمة الاقتصادية المزمنة والتضخم الجامح. وعندما واجهت كينيا سيلا لا نهاية له من اللاجئين، أعدت كينيا مشروع قانون للاجئين لكن الحكومة كانت تراقب الوضع غير راغبة في تحمل هذا العبء المتزايد إلى ما لا نهاية. وقد أقامت الحكومة مخيمين للاجئين – داداب و كاكوما – في أماكن نائية وغير ملائمة في أطراف كينيا وفوضت سلطة الإدارة والحماية إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وذلك في محاولة لضمان أن المجتمع الدولي لن يتجاهل تفاقم مأساة اللاجئين في كينيا. ولكن نطاق الحقوق المتاحة للاجئين قد تقلص. فقد تعرضوا للسجن والاعتقال الغير قانوني ولخطر الطرد. وأصبحت حقوقهم غير مضمونة وغير محددة. كما كانت معايير حماية اللاجئين في حالة من التدهور المستمر.

وبمرور السنين زادت معارضة الحكومة لسن قانون اللاجئين. واستمرت كينيا في مواجهة تدفقات متقطعة من اللاجئين، وأصبحت الحدود الطويلة المفتوحة مع الصومال تشكل مصدرا للقلق وأثارت الزيادة في جرائم إطلاق النار سخط الرأي العام ضد اللاجئين والمهاجرين.

لاجئات سودانيات في معسكر كاكوما

واشتد القلق بشأن التدهور البيئي في مخيمات اللاجئين حيث يعيش عدد كبير من اللاجئين على مساحة صغيرة من الأرض. وازدادت الصراعات بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة ولاحظ العديد من الكينيين التفاوت بين مستوى معيشتهم ومستوى معيشة أولئك اللاجئين. و تم اعتبار سن التشريع عبئا لا تستطيع كينيا المحاصرة أن تتحمله. وكلما تفاقم وضع اللاجئين زادت المقاومة لسن القانون رغم أن الحاجة إلى الحماية والمساءلة والإدارة المتوقعة أصبحت أكثر وضوحا حيث ازدادت احتياجات اللاجئين.

وقد كانت هناك بشرى بمناخ سياسي جديد مع حلول الانتخابات العامة في عام ٢٠٠٢. وقد فتح التحول الديمقراطي المجال أمام شكل جديد من الارتباط بين الحكومة والمجتمع المدني و خفف من العداء تجاه المنظمات غير الحكومية والذي كان عداء حادا في ظل الحكومات السابقة.

وفي عام ٢٠٠٦ تم نشر قانون اللاجئين في الجريدة الرسمية وأعيد إلى البرلمان. ومع وجود فرصة جديدة وقوية قام اتحاد اللاجئين في كينيا بحشد قطاع عريض من أصحاب المصالح في الحملة المتحمسة لسن القانون. وقد عمل اتحاد اللاجئين في كينيا على ترويج التشريع وشارك على أعلى مستوى مع اللجنة البرلمانية المسؤولة عن مشروع القانون وتابع المناقشات البرلمانية وكان على اتصال بإدارة شؤون اللاجئين ووكالات الأمم المتحدة وعمل مع الجهات المدنية الفاعلة الأخرى للضغط من أجل سن القانون.

## استراتيجيات المناصرة

يُقر منهج المناصرة الذي يتبعه اتحاد اللاجئين في كينيا بالحاجة إلى المنظمات غير الحكومية وذلك للإعلان عن أن الاتحاد هو اتحاد غير حزبي وغير سياسي. ولكن نظرا لتاريخ مشروع القانون ومشاعر الكينيين نحوه، فقد غاصت العملية في الاعتبارات السياسية التي تجب معالجتها إذا ما تعين سن القانون. وعلينا أن نقر بالحاجة إلى ارتباطات طويلة الأجل تركز على إزالة الغموض عن موضوع اللاجئين وعملية اللجوء وتغيير المواقف تجاهها. وعلينا أن نقر بالحاجة إلى التفاوض الشامل. إن للسياسيين والإدارات الحكومية والعامة مصالح مختلفة واهتمامات مشروعة تجاه اللاجئين والتي تستحق النقاش الصريح والتقدير. وقد أصبحت مناقشة موضوع اللاجئين في كينيا قضية محفوفة بالمشاكل والصعوبات تغذيها وسائل الإعلام بصورها النمطية السلبية وتزايد الجرائم المسلحة والربط الواضح بين تدفق اللاجئين والأوبئة النادرة والاستياء من الطريقة التي رفع بها اللاجئين تكاليف استئجار المساكن.

ونحن لا نهمل أهمية التمييز بين اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين. ويركز اتحاد اللاجئين في كينيا وشركائه على تعزيز القانون بوصفه قانوناً يرمي إلى معالجة هذه المسائل من خلال وضع نظم إدارية يمكن التنبؤ بها، والتمييز بين اللاجئين وبين الفئات الأخرى من المهاجرين وإبراز الحاجة إلى الحكومة الكينية لاستئناف السلطة الكاملة للإدارة العامة لشؤون اللاجئين. وبينما هناك حجج هامة لضمان معايير حقوق الإنسان الدولية في التشريعات الوطنية، فمن المهم أيضا معالجة القضايا العملية التي تنشأ داخل بلد ما. ومن الأهمية بمكان إثبات أن التشريع الجديد سوف يكون في صالح كينيا.

وقد حظي اتحاد اللاجئين في كينيا لكونه منظمة لاحكومية وطنية فقد حظي بإطار يسمح له بتقديم الحجج ومعالجة القضايا التي قد ينظر إليها من زاوية مختلفة من قبل أحد الفاعلين الدوليين. و بالعمل مع المشرعين، فقد استعرضنا كل بند من مشروع القانون من أجل ضمان حماية حقوق اللاجئين وفقا للمعايير الدولية ومعالجة الشواغل الأمنية التي أثارها بعض الشركاء الحكوميين وحماية البيئة في المناطق التي تستضيف اللاجئين وضمان أن التشريعات ستساعد كلا من اللاجئين والمجتمعات المضيفة. وقد تم إدراج توصياتنا في النص الرسمي للمشروع كما أعيدت صياغتها على شكل قانون. وقد تم التوقيع على مشروع القانون من قبل الرئيس الكيني وأصبح قانونا في ديسمبر ٢٠٠٦. وفي نهاية عملية طويلة من المفاوضات، تنفس اتحاد اللاجئين في كينيا والمنظمات غير الحكومية الشريكة والمنظمات الحكومية الدولية وإدارة شؤون اللاجئين واللاجئين مجتمعين الصعداء إقرارا بالانجاز الذي حققته المناصرة الشجاعة التي حققت آمالنا وأنها فاتحة عهد جديد في إدارة شؤون اللاجئين.

## الأحداث في الصومال تتحدى القانون الجديد

من المهم حاليا ضمان الالتزام بالمعايير القانونية وأن تأخذ الحكومة في اعتبارها أحكام هذه التشريعات. ويهتم اتحاد اللاجئين في كينيا برؤية القانون الجديد مطبقا في حالة اللاجئين الصوماليين في الجولة الحالية من الصراع. لقد ظلت الحدود مغلقة منذ يناير ٢٠٠٧ وبعض طالبي اللجوء تمت إعادتهم قسرا. وقد نجح بعض اللاجئين في التوافد على بلد اللجوء والعديد من مخيمات النازحين الصوماليين على الجانب الآخر من حدود كينيا والصومال. ومع أننا نؤيد الحكومة في جهودها الرامية إلى تعزيز الأمن وحماية الكينيين، فنحن لا نعتقد أن الحل يكمن في منع دخول أو إرغام الضعفاء على العودة واللاجئين من النساء والرجال والأطفال في حالة من الأذى والتهديد بالقتل. وفي نفس الوقت نقر بأن الحكومة قد سمحت للمساعدات الإنسانية بالمرور عبر الصومال إلى كينيا، كما أننا نحث المجتمع الدولي على مضاعفة الجهود لتوفير الأمن والمساعدات الإنسانية لإيواء النازحين في الجانب الصومالي من الحدود. إننا ندعو الحكومة إلى فتح الحدود والسماح لأولئك الذين هم في حاجة إليها. ويمكن لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تعبئة موارد المجتمع الدولي للمساعدة في فحص طالبي اللجوء عند الحدود قبل دخولهم البلاد من أجل الإبقاء على الطابع المدني للجوء.

لقد كانت كينيا تستضيف أكثر من ١٥٠ ألف لاجئ صومالي على مدى خمسة عشر عاما من الاضطرابات في الصومال - وهي لفتة إنسانية حميدة معترف بها في جميع أنحاء العالم. وهي تشترك في أكثر من ٦٠٠ كم من الحدود مع الصومال. إن رفض السماح لدخول طالبي اللجوء من خلال النقاط الحدودية المعروفة سوف يجبر الناس على إيجاد طرق بديلة وغير رسمية إلى البلاد، وستفوت الحكومة فرصة فحص الوافدين. إن إغلاق الحدود ومنع دخول طالبي اللجوء قد يؤدي أيضا إلى احتمال تصاعد الوضع الإنساني في الصومال وقد يمتد إلى كينيا.

إننا ندعو الحكومة إلى إعادة تقييم موقفها والسماح للاجئين من الصومال بالدخول وطلب اللجوء في كينيا تمشيا مع القانون الوطني والسياسات المنصوص عليها في قانون اللاجئين وبما يتماشى مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني. ومن نفس المنطلق، يجب على المجتمع الدولي أن يظهر التزاما أكبر في تحمله للمسؤوليات الأمنية والإنسانية الناجمة عن الوضع في الصومال.

**إيفا أييرا (eayiera@rckkenya.org) هي مسؤولة المناصرة وموظفة رفيعة المستوى للبرامج في اتحاد اللاجئين في كينيا (www.rckkenya.org). للاشتراك في الصحيفة الإلكترونية لاتحاد اللاجئين في كينيا رجاء زيارة الرابط www.rckkenya.org/newsletter.html**

# من يملك بناء القدرات ويدفع به؟

كولين ثويز وسارة روزنغيرتنر

**يرتكز بناء القدرات على البيئة التي ينشأ فيها وغالبا ما يخضع إلى الألعاب السياسية الشمالية- الجنوبية. وهذا غالبا ما يتضح في عمليات التشاور الإقليمية ومنتديات الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية لتبادل المعلومات بشكل غير رسمي بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك التي تتعلق بالهجرة.**

منذ بداية نشأتها في أوربا عام ١٩٨٤، ساعدت عمليات التشاور الإقليمية الحكومات في مناطق بعينها من أجل تعزيز التفاهم وتطبيق سياسات وقوانين الهجرة واللجوء. وهي تركز على تعزيز القدرات الوطنية وإقامة التعاون الإقليمي. وغالبا ما تركز عمليات التشاور الإقليمية على الجوانب المتعلقة بمراقبة الحدود.

وهذه العمليات تلبي الحاجة في مناطق مثل آسيا الوسطى والقوقاز، حيث يعد تنظيم الهجرة عبر البلدان المجاورة ظاهرة حديثة نسبيا، وتعزيز القدرات الوطنية أمر أساسي. وقامت كثير من هذه البلدان بإنشاء إدارات الهجرة في التسعينيات، وعملت على تعزيز قدراتها على معالجة قضايا اللاجئين والهجرة. وفي إفريقيا، حيث يعتبر تنظيم حقوق التنقل في معظم أنحاء القارة مفهوما جديدا، لا جدال في أهمية الحاجة إلى تعزيز القدرات الوطنية والتعاون الإقليمي.

ولا يُلزم نموذج عمليات التشاور الإقليمية الدول بتقديم تعهدات أكيدة تجاه القضايا التي نوقشت. وتستطيع البلدان العمل معا للاستفادة من التدريب وتبادل المعلومات وإقامة روابط مع نظرائها في البلدان المجاورة، وتعزيز التفاهم المشترك دون تقييد سيادة كل منها.

ومع ذلك، فان المساهمة التي تسهم بها الأطراف الشمالية الخارجية في تشكيل جدول التدريب تكشف عن الكثير من الأمور. على سبيل المثال، ضمن عمليات التشاور الإقليمية التي تجري في إفريقيا كان لأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وجود ثابت بوصفهما "مراقبين". وبالمثل، كان لاستراليا وكندا أيضا نفوذا غير متوازن في عمليات التشاور الإقليمية التي تقع ضمن مجالات اهتمامها. وكانت هناك حالات تولت فيها القوى الإقليمية وضع جدول أعمال عمليات التشاور الإقليمية. وفي منطقة البحر الكاريبي ٢٠٠١-٢٠٠٢، اعترضت الحكومة الأمريكية على معالجة قضية عودة المبعدين. وفي حوارات كومنولث الدول المستقلة والمنطقة المجاورة التي جرت من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٤، وقفت الحكومة الروسية في كثير من الأحيان في موقف الدفاع بشأن معالجتها لقضايا الهجرة، وكانت متحفظة حول تقاسم المعلومات.

وكان التأثير الشمالي أيضا وراء حقيقة أن عمليات التشاور الإقليمية تميل إلى التركيز على قضايا "إدارة الهجرة" ومراقبة الحدود. أما المشاورات الحكومية الدولية المتعلقة بسياسات اللجوء واللاجئين والهجرة في أوروبا وأمريكا الشمالية واستراليا - وهي عمليات تشاور إقليمية تجري بين دول الشمال والتي ظهرت أولا بسبب القلق لإيجاد حماية أكثر فعالية للاجئين - فقد ركزت جهودها على مراقبة الحدود بشكل فعال. وفي الجنوب، تميل المناقشات كذلك إلى التركيز على مراقبة الحدود، وهي ليست ناشئة عن اهتمامات بلدان الجنوب فحسب بل أيضا دون شك نظرا لتكلفة برامج وتقنيات مراقبة الحدود التي تكون بلدان الجنوب قادرة على تنفيذها بفضل دعم البلدان في الشمال.

وتشارك منظمات دولية عادة في تيسير جلسات عمليات التشاور الإقليمية والحفاظ على تبادل المعلومات داخل تلك العمليات وتقديم الخبرة الفنية والدعم الإداري. وتدار معظم أمانات عمليات التشاور الإقليمية من قبل المنظمة الدولية للهجرة. ودور المنظمة ليس بالأمر الهين إذ توجد صلة واضحة بين تعزيز واستدامة هذه الجهود الإقليمية وفي الوقت ذاته ضمان مشاركة المنظمة والمتابعة من خلال تنفيذ برامج المنظمة في البلدان والأقاليم المعنية.

وفي حالة عمليات التشاور الإقليمية، يؤثر الشمال بشكل واضح على بناء القدرات في الجنوب. وقد يعمل على تسهيل إنشاء عمليات التشاور الإقليمية كوسيلة لتوفير التدريب ليكون له تأثير على المحتوى على أساس مصالحه مثل مراقبة الحدود. إلا أنه من الواضح أن الجنوب ليس هو " الخاسر" في هذه المعادلة. فالجنوب بحاجة إلى القدرات التي يجلبها له الشمال عن طريق عمليات التشاور الإقليمية. علاوة على ذلك، فإن بلدان الجنوب قد تتفق مع لغة الخطابة التي يتشارك فيها المراقبون والمنظمات الدولية المشاركة في عمليات التشاور الإقليمية، إلا أنها في النهاية ليست ملزمة رسميا بما أقرته عمليات التشاور الإقليمية. وبسبب الطابع غير الملزم لتلك العمليات، يمكن للبلدان اختيار عناصر معينة مثل التدريب والمساعدة التقنية، دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى دمج عناصر أخرى في الاستراتيجيات الوطنية. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى إن الشمال غالبا ما يؤثر في أولويات الجنوب في عقر داره. وينبغي أن يكون المدى الذي يعني أن تحديد أولويات القضايا بالغة الأهمية إلى الجنوب يجري تجاهله - في مقابل أولويات الشمال - محل اهتمام.

كولين ثوويز (thouez@un.org ) هي رئيس معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار www.unitar.org ) وسارة روزنغيرتنر (rosengaertner@un.org ) زميل في المعهد.

# النازحون الصوماليون وحالة الطوارئ المزدوجة

حسان نور

**ذكرت وسائل الإعلام الدولية أن ما يزيد عن ٣٠٠ ألف صومالي قد نزحوا حديثا بسبب القتال في مقديشو. وعادة ما تتصدر أنباء النزوح الناجم عن النزاعات العناوين الرئيسية. لكن أعداد النازحين ضحايا التغير البيئي وصلت أيضاً إلى أرقام مهولة. ورغم ذلك فإن الاستجابة الدولية ما تزال مقصرة إلى درجة مفجعة.**

وم تنج أي أسرة صومالية تقريبا من أزمات النزوح هذه فلقد تعرض الصوماليون بادئ الأمر في منتصف السبعينيات والثمانينيات نتيجة للجفاف والهجمات التي شنها سياد بري، الحاكم العسكري للصومال في الفترة من عام ١٩٦٩ إلى ١٩٩١، على المدنيين، وتسبب النزوح في شمال الصومال إلى تهجير المئات من الآلاف الذين لجأوا إلى إثيوبيا. كما تصاعدت حدة النزوح إلى بشكل كبير إثر اندلاع الحرب الأهلية في أوائل التسعينيات، ونسبة لعدد أولئك الذين اضطروا للنزوح مقارنة بالعدد الإجمالي للسكان تعتبر أزمة النزوح في الصومال أسوأ من تلك التي نشهدها في دارفور أو العراق هذه الأيام.

ويعتبر مصطلح النازح الداخلي مفيدا لأغراض التعريف ولكنه لا يعبر بصدق عن حقيقة الواقع الذي يواجهه الصومال في الوقت الحاضر. ومن الأهمية بمكان التفرقة بين النازحين بسبب الصراع والنازحين بسبب الكوارث البيئية، فالنزوح بسبب الصراع هو نتيجة مباشرة للحرب الأهلية والسياسات المضطربة حيث تقدر أعداد النازحين بسبب الصراع بحوالي ٦٠٠ ألف صومالي مع احتمال تتفاقم هذا العدد بسبب الصراع في كيسمايو ومقديشو ليصل إلى المليون نازح. ولقد أجبر النازحون بسبب الصراع على ترك بيوتهم لأسباب أمنية، وهو نوع من أنواع النزوح ذا الأثر الهائل وطويل الأمد على العائلات ويؤدي إلى الاعتماد المستمر على المساعدة الإنسانية . وعندما اندلع الاقتتال بين الإسلاميين والحكومة الفيدرالية الانتقالية التي تدعمها إثيوبيا، كان المدنيون في ذات الوقت يصارعون لمواجهة الفيضانات العارمة في المناطق المجاورة للنهر في جنوب الصومال في نوفمبر وديسمبر مما أضاف ٣٠٠ ألف نازح إلى أعداد نازحي البيئة بسبب الجفاف.

## نازحو الصومال المنسيون

وفي خضم تعقد أوضاع النزوح الجارية في الصومال، لم يلاحظ إلا قلة من الناس أن هناك من بين النازحين نازحون ليسوا داخليين ولا حتى صوماليين. ومن ضمن هؤلاء اللاجئين أعداد كبيرة من الإثيوبيين (المنتمين إلى جماعة أورومو العرقية – وهي الأغلبية في البلاد) الذين فروا مرة أخرى للهرب من الجنود الإثيوبيين الذين يدعمون الحكومية الفيدرالية الانتقالية، وهناك أيضا التانزانيون (من جزيرة زنجبار) والسودانيين.

نساء مع أطفالهن في معسكر للنازحين في عرار في جنوب الصومال.

مانوشير بقائي/ ايرين

وهؤلاء جميعا لديهم احتياجات ماسة لم يلبها أحد تتعلق بالحماية والمساعدة. ولا يمكن حصر أعداهم ولكنهم يقدرون بعدة آلاف.

ولقد تم إجبار أعداد كبيرة من الصوماليين على العودة وهذه الظاهرة المقلقة آخذة في التزايد، فقد قامت المملكة السعودية ولسنوات عديدة بإعادة الصوماليين قسراً إلى أوطانهم، ومع ارتفاع أعداد الصوماليين والإثيوبيين الأوروموين في كينيا وأوغندا واليمن فمن المرجح أن يتم إعادة المزيد منهم إلى الصومال على غير رغبتهم. كما أغلقت كينيا مؤخرا أماكن الوصول إلى الآلاف من الصوماليين المخيمين على طول حدودها. وعلى الرغم من سن قانون جديد للاجئين مؤخرا، فهناك مزاعم أنها قد احتجزت عددا من الصوماليين وأعادتهم بالقوة بدون أن تسنح الفرصة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أن تحدد ما إذا كانوا مؤهلين لوضع اللاجئين. ومن المرجح أن يضطر المزيد والمزيد من الصوماليين وغير الصوماليين الفارين من الصومال إلى أن يعهدوا بحياتهم إلى المهربين في أثناء سعيهم إلى الوصول إلى بر الأمان في أوربا .

## ضرورة التحرك الوطني والدولي العاجل

منذ عام ١٩٩١ لم يكن هناك كيان وطني مسؤول عن النازحين داخليا، ولقد أدت المحاولة التدريجية التي تبذلها الحكومة الفيدرالية الانتقالية لإعادة بسط سيطرتها في مقديشو إلى بذل جهود حثيثة في نواح عديدة لتتولي الاهتمام بقضية النازحين داخليا. ولقد أعلنت مفوضية اللاجئين الوطنية التي تأسست حديثا أن النازحين داخليا يندرجون ضمن نطاق اختصاصها ولكنها اعتذرت بأن قدراتها محدودة بسبب عدم قدرة الحكومة الفيدرالية الانتقالية على استعادة السلطات في مقديشو، ناهيك عن الصومال بأسرها. ولذا ما يزال واجب توفير الحماية والمساعدة إلى السكان الصوماليين يقع على عاتق المجتمع الدولي والمنظمات اللاحكومية الصومالية التي يدعمها ماليا عادة رجال الأعمال المحليون.

يجهل العديدون المبادئ التوجيهية المتعلقة بالنزوح الداخلي في الصومال. وتعتبر حماية النازحين داخليا، دائما وأبدا، واجب السلطات الوطنية، ومن الحتمي أن يتشجع أعضاء الحكومة الفيدرالية الانتقالية والدول في المنطقة وكذلك الأطراف الفاعلة اللاحكومية على أن يمسكوا بزمام الأمور، ولا يمكن أن تحل وكالات الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات اللاحكومية الدولية محل السلطات المحلية المختصة. والصوماليون بحاجة إلى مساعدة الآخرين في تفهم دورهم ومسؤولياتهم تجاه رعاية كل من النازحين داخليا واللاجئين.

وفي الصومال، كما هو الحال في دارفور، يعتبر النزوح تذكيراً بالصراع الذي يتوجب إنهائه وحله، وهناك حاجة إلى الاستجابة القوية من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لوضع حد لدائرة العنف والنزوح التي استمرت ستة عشر عاما. ويواجه الاتحاد الأفريقي مهمة صعبة، وينبغي أن لا يحرم الاتحاد الأفريقي مرة أخرى من الموارد التي يحتاج إليها لتحقيق أهدافه، إضافة إلى ضرورة توضيح طبيعة تلك المهمة. عندما كنت في دارفور كان من الواضح أن قوات الاتحاد الإفريقي لا تفهم إلا القليل عن طبيعة التفويض التي تتكفل به وبالفعل لم أتمكن على الإطلاق من تحديده ومعرفته لأن صياغته استغرقت وقتا طويلا دون جدوى. وهناك أمور كثيرة قد تصبح على المحك بالنسبة إلى قارة أفريقيا إذا سمحنا لبعثة الاتحاد الأفريقي الفقيرة في العتاد والتي لا تعمل بكفاءة وضمن إطار ولاية محدودة وملزمة بوقت معين أن يتم تشكيلها لتفشل من جديد.

ويعد تعزيز التفاهم نحو احترام القانون أداة مهمة في حل الصراعات وحماية المدنيين وتحقيق الإدارة الرشيدة. ويحتاج الصومال بشكل عاجل إلى برامج سيادة القانون مثل تلك التي تم وضعها في دارفـور . ويمكن أن تساعد مراكز العدالة والثقة التي تديرها المجتمعات المحلية في المرحلة الانتقالية نحو السلام.

من العقبات الرئيسية التي تحول دون وجود استجابة إنسانية أكثر تضافرا إحجام الجهات المانحة عن التدخل في الصومال، ويعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى الفشل الذي واجهته من قبل في إنجاز أي تحسن ملموس. وذكر النداء الإنساني المنسق من أجل الصومال (CAP) لعام ٢٠٠٧، الذي صاغه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في نوفمبر ٢٠٠٦ أن مليون شخص بحاجة إلى المساعدة، ومن ضمنهم ٤٠٠ ألف نازح. وفي أبريل ٢٠٠٧ تمت تغطية النداء الإنساني المنسق من أجل الصومال بنسبة ٣٣٪، مع اتجاه أغلب الأموال نحو قطاع الأغذية. وتمت تغطية أقل من ١٠٪ من قطاعات الصحة والحماية والمأوى والزراعة في حين أن برامج التعليم والانتعاش لم تتلق أية أموال على الإطلاق بحلول أبريل ٢٠٠٧. ومع تعقد الموقف السياسي يعتبر نقص التمويل المزمن الذي يعاني منه النداء الإنساني المنسق من أجل الصومال عقبة خطيرة في وجه تحقيق نجاح المصالحة وعملية إعادة الإعمار في الصومال. وبينما تعمل الدبلوماسية السياسية على تحقيق المصالحة الوطنية، دعت حملات الدفاع عن الحقوق التي تقوم بها الأمم المتحدة من أجل الصومال الجهات المانحة أن تنظر في التمويل طويل الأمد والذي من شأنه أن يعتبر دليلا بارزا على الالتزام الدولي الحقيقي نحو الجوانب العديدة لانتعاش الصومال، لاسيما في مناطق الصومالي لاند والبونت لاند المستقرة نسبيا.

وتتسبب عوامل مثل الافتقار إلى الأمـن في مقديشو والمناطق المحيطة بها وكذلك المتاريس على الطرق وإغلاق الموانئ والقرصنة البحرية في خلق صعوبات أمام تمكن المساعدات الإنسانية من دخول البلاد واستيراد السلع الغذائية وغير الغذائية وتدفق التجارة داخل المنطقة في جنوب ووسط الصومال. ولقد أصاب الركود النشاط التجاري في ميناء مقديشو الرئيسي مما أضر بشكل كبير في عمليات استيراد السلع الغذائية وغير الغذائية وتسبب بارتفاع أسعارها. وعلى الرغم من توافر الحبوب التي يتم إنتاجها محليا بأسعار منخفضة نسبيا، يتعذر على السكان النازحين، لاسيما الفئات الأفقر منهم، الحصول على الغذاء، وذلك بسبب الاضطراب المفاجئ الذي لحق بسبل العيش وضياع إمكانيات كسب الدخل.

ولقد جرت أحدث حالة نزوح من مقديشو في مناخ ساده العنف القائم على التمييز المرتكب ضد المدنيين بحيث تعرض العديدون منهم للابتزاز والتحرش وخاصة أولئك الذين لم يتمكنوا من الحصول على حماية من العشيرة، وكم من النازحين تركوا ليلاقوا مصيرهم وحدهم، وتظل المعلومات حول الظروف المعيشية والحماية محدودة جـدا. كما تتزايد المعاناة من الحالات المرضية مثل الإسهال بنسبة كبيرة بسبب استهلاك المياه غير الآمنة، والملاريا في العديد من الأماكن في جنوب ووسط الصومال. كما تشير التقارير إلى زيادة ملحوظة في حالات الإسهال الحاد والكوليرا، والتي غالبا ما ترتبط بظروف ما بعد الفيضان والافتقار إلى مياه الشرب الآمنة والصرف الصحي. والمناطق التي ينتشر بها الإسهال الحاد بدرجة كبيرة (مقديشو والمناطق المحيطة بها) هي نفسها المناطق التي يصعب الوصول إليها أكثر من غيرها لتقديم العلاج. وتبقى الصومال دائما غير آمنة غذائيا وتظل مشكلة سوء التغذية مشكلة خطيرة، وتعاني المناطق المتاخمة للنهر من حالة شديدة من عدم الأمن الغذائي بسبب مرحلة ما بعد الفيضانات والافتقار إلى الأمان. وعلى وجه العموم، يتعرض النازحون لمشكلة سوء التغذية خصوصا بسبب إذ إن امكانياتهم أقل في إعالة أنفسهم.

وما يزال الوجود الدولي في جنوب ووسط الصومال ضعيفا ومتقطعا وغير كاف بسبب تفاقم حالة انعدام الأمان، ولا يكفي النظر إلى الاحتياجات الهائلة للسكان، لاسيما في مقديشو وما حولها

وغيرها من المدن الجنوبية. وغالبا ما يتوجب على الأمم المتحدة والمنظمات اللاحكومية الوطنية والدولية توفير خدماتها لوحدها في ظل غياب حكومة تقوم بواجباتها على النحو الأمثل وأن تتفاعل بشكل مباشر مع قادة العشائر والسلطات المحلية. كما تتعذر عملية التفاوض بشكل خاص في الجنوب بسبب التبدل المستمر في هياكل السلطة المحلية والانتماءات للعشائر.

عويس يوسف حسان/إيرن

تدمير الممتلكات في موقاديشو في الصومال، أيار/ مايو ٢٠٠٧

ولقد كان ولا يزال للإنهاء المبكر والعاجل لبعثة الأمم المتحدة في الصومال في عام ١٩٩٥ آثاره السلبية على كم ونوعية المساعدات الإنسانية التي يتم تقديمها للنازحين الصوماليين. وتمركز مجتمع المساعدة الدولي المسؤول عن الصومال منذ الانسحاب من الصومال في نيروبي. ولقد استمر وجود الأمم المتحدة العملي بدرجة لا بأس بها في من مناطق الصوماليلاند والبونتلاند ولكنه كان محدوداً في جنوب ووسط الصومال والذي ساهم الموظفون الوطنيون الصوماليون بقدر كبير في ضمان استمرار عملياته. والمنظمة الوحيدة التي احتفظت بالتواجد الكامل في جنوب الصومال هي منظمة كونسرن العالمية منذ عمليات عام ١٩٩١. وتمكن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من الوصول إلى أغلب المناطق الجنوبية من خلال التفاوض المستمر مع الزعماء المحليين. وتستمر بعض المنظمات اللاحكومية الفيدرالية في التواجد من خلال موظفين وطنيين . ولقد بذل الشتات الصومالي جهودا فائقة لدعم المدنيين النازحين وجمعت المئات من آلاف الدولارات أثناء فترة الفيضان في ديسمبر الماضي. ومما يؤسف له أن جهودهم ليست متصلة بآليات التنسيق الشاملة، وهناك حاجة لعقد صلات بين المنظمات اللاحكومية الدولية والشتات لإعطاء الدفاع عن الحقوق بشكل مشترك دفعة أعظم.

ولا تزال الفجوة العملية التي تفصل بين نيروبي والمستوى الميداني موجودة رغم المحاولات الحديثة لرأب هذا الصدع. وتعد الصومال واحدة من أربع دول يطبق فيها منهج التجميع وهو عنصر رئيسي لعملية الإصلاح الإنسانية التي تقوم بها الأمم المتحدة . ولقد ساعد منهج التجميع الوكالات في التعرف على فجوات الاستجابة ولكنه لم يؤدي إلى محاولة سد تلك الفجوات بشكل مستمر. ولا يوجد تعاون كامل بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات اللاحكومية سواء المحلية أو الدولية. وبوصفها جهة رائدة في مجموعة الحماية، اعتمدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على التنسيق ودور تحليل الفجوات فيما يتعلق بالاستجابة لوضع النزوح الداخلي . ويعتبر التواجد العملي في الصومال محدودا. ومن الممكن أن تستفيد الاستجابة الإنسانية من قدر أكبر من التعاون مع الأطراف الفاعلة المحلية التي عادة ما تعمل في المناطق التي يعتبرها المجتمع الدولي مناطق لا يمكن الوصول إليها.

وفي أوائل عام ٢٠٠٧ دعا جون هولمز، منسق الأمم المتحدة للمساعدات الإنسانية المعين حديثا المجتمعَ الدولي للمساعدات أن يعاودوا الانخراط في مقديشو مع الاستفادة من تحرك الحكومة الفيدرالية الانتقالية مجددا نحو العاصمة، وتلبية التوقعات الكبيرة للسكان في المصالحة والأمن وعودة الخدمات الأساسية. ولقد قوبلت هذه الدعوة لإعادة الانخراط الفوري بالتشكك من جانب بعض الأطراف الفاعلة في مجال المساعدات الإنسانية، وبنهاية شهر مارس من عام ٢٠٠٧، تردى الوضع الأمني في مقديشو لدرجة أنه جعل وصول المساعدات الإنسانية شبه مستحيل حتى بالنسبة للمنظمات اللاحكومية المحلية. وفي شهر مايو، أصبح جون هولمز مسؤول الأمم المتحدة الوحيد من ذوي المناصب الرفيعة الذي يزور مقديشو منذ عشر سنوات. ومع حث الحكومة الفيدرالية الانتقالية على توفير بيئة عمل مواتية أكثر بالنسبة إلى العاملين في مجال تقديم المساعدات، ذكر هولمز أن هؤلاء العاملين لا يصلون إلا إلى ثلث هؤلاء المتضررين من أسوأ قتال جرى في مقديشو من سنوات عديدة.

ويعيش مئات الآلاف من السكان الذي فروا من المدينة والمناطق المحيطة دون غذاء ومياه ومأوى ويحتاجون إلى المساعدة الفورية" . وقال هولمز في مؤتمر صحفي "إذا نظرنا إلى أعداد النازحين والقدرة على الوصول إليهم، لوجدنا أن الصومال تعاني من أزمة نزوح أسوأ من أزمة دارفور أو تشاد أو أي مكان آخر هذا العام".

**حسان نور (hassan.noor@concern.net، rannieb@hotmail.com) هو منسق الطوارئ لمنظمة كونسرن العالمية بالصومال. وقبل الصومال عمل في دارفور في قضايا الحماية وسيادة القانون. وتمت كتابة هذه المقالة بصفة شخصية ولا تمثل بالضرورة آراء منظمة كونسرن العالمية.**

١. أنظر المقالة التي كتبتها إيفا أبيرا في صفحة ٢٦
٢. أنظر مقالة هانو فان ديموند، "من الصومال إلى اليمن: أخطار جسيمة، توقعات قليلة"، نشرة الهجرة القسرية العدد ٢٧ http://www.hijra.org.uk/PDF/NHQ27/67-69.pdf
٣. أنظر مقال سارة ماغواير ومارتين جي باريندز، "تعزيز سيادة القانون في دارفور"، نشرة الهجرة القسرية العدد ٢٥ http://www.hijra.org.uk/PDF/NHQ25/44-46.pdf
٤. تيم موريس، "مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والنازحون داخليا، وما بينهما"، نشرة الهجرة القسرية العدد ٢٥ http://www.hijra.org.uk/PDF/NHQ25/54-55.pdf

# جمهورية أفريقيا الوسطى: لم تعد في طي النسيان؟

توبي لانزير وأماندا ويلر

**يستفيق المجتمع الدولي على الأهمية الإستراتيجية لجمهورية إفريقيا الوسطى في أزمة دارفور. فهل يدوم الاهتمام الحالي طويلا بما فيه الكفاية لمساعدة شعب جمهورية إفريقيا الوسطى فيما بعد حدود المستقبل القريب؟**

في عام ٢٠٠٤، عندما كان جان برتران أريستيد في حاجة إلى اللجوء بعد أن طرد من هاييتي، اختار الذهاب إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. ولسنوات عدة، كانت جمهورية أفريقيا الوسطي التي تحدها اليابسة من كل الجهات المكان المثالي للهاربين. ومع اندساسها بين تشاد والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو والكاميرون، كانت هذه الدولة ذات الكثافة السكانية المنخفضة، إذ يبلغ عدد سكانها أكثر بقليل من أربعة ملايين نسمة لكن مساحتها أكبر من مساحة فرنسا، مهمشة بسبب جيرانها ومطالباتهم الكثيرة تحت مسمى المصلحة الإستراتيجية. أما التاريخ الحديث لجمهورية إفريقيا الوسطى، والذي صاغه حاكمها الإمبراطور المعروف عنه الإسراف والذي كان الغرب يتغاضي عنه، يبدو أنه قد ترك مرارة في حلق المجتمع الدولي. ولم تكن الجهات المانحة والمنظمات الدولية ترغب في استثمار الأموال والجهود في بلد كان وقع فيه إحدى عشر تمردا أو محاولة انقلاب في العقد الماضي.

اليوم يبدو الوضع مختلفا. بدأت جمهورية إفريقيا الوسطى في الظهور على ساحة وسائل الإعلام الدولية. وأضفى الرئيس فرانسوا بوزيز، وهو جنرال سابق استولى على السلطة في عام ٢٠٠٣، الشرعية على حكمه من خلال الانتخابات. وهناك حديث يدور حول نشر قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام على طول حدود تلك الجمهورية مع منطقة دارفور في السودان ولذا تتدفق المنظمات غير الحكومية الدولية على العاصمة بانجي لبعثات التقييم. وهذا التطور المفاجئ نسبيا للأحداث يثير التساؤلات. لماذا نسى العالم جمهورية إفريقيا الوسطى لفترة طويلة؟ ما الذي تبدل؟ وربما كان الأهم من ذلك، ما الذي يمكن أن تفعله الأطراف الفاعلة العاملة في المجال الإنساني والتنمية لتحويل الاهتمام الذي تتمتع به جمهورية إفريقيا الوسطى في الوقت الحالي إلى تحسن ملموس لشعبها؟

حتى عام ٢٠٠٦ كان الوجود الدولي في جمهورية إفريقيا الوسطى محدودا للغاية. خمس منظمات دولية غير حكومية فحسب كانت تعمل خارج العاصمة، وتمركزت مختلف وكالات الأمم المتحدة في هذا البلد إلى حد كبير في بانجي، ولم تكن تتحرك خارج المدينة إلا مع مرافقين مسلحين. ومع قلة عدد الناس الذين قد يروون قصة جمهورية إفريقيا الوسطى للمقرات والعواصم حول العالم، كان تمويل الأنشطة الإنسانية والإنمائية نادرا. ولأنها كانت إما غير معروفة أو تبدو أنها لا توجد بها مصلحة إستراتيجية للجهات المانحة، منع أطراف فاعلة جديدة من المجيء إلى البلد، مما خلق حلقة مفرغة من الغفلة عنها.

لكن الوضع تغير جذريا في عام ٢٠٠٦. مأزق الدبلوماسية مع السودان في شأن الصراع في دارفور، واحتلال عدة مدن في الشمال الشرقي من جمهورية إفريقيا الوسطى من قبل جماعات المعارضة المسلحة، فتحت أعين كثيرة على الدور الذي تستطيع الجمهورية أن تلعبه في أزمة كبير تدور أحداثها في المنطقة. وفي عام ٢٠٠٦ تدهورت البيئة الأمنية تدهورا مطردا وخاصة في الشمال الشرقي والشمال الغربي. ويقدر أن حوالي ٢٨٢,٠٠٠ ألفا اضطروا إلى الفرار من ديارهم بسبب انعدام الأمن. وظل ٢١٢,٠٠٠ نازحا داخل حدود جمهورية إفريقيا الوسطى. وفر آخرون إلى تشاد والكاميرون وحتى دارفور. وأسهمت المخاوف من أن العنف في جمهورية إفريقيا الوسطى قد يؤدي إلى مزيد من زعزعة استقرار المنطقة الهشة أصلا إلى حد كبير في زيادة الاهتمام الدولي بها في الأشهر الأخيرة. كذلك، يمكن استخدام جمهورية إفريقيا الوسطى إذا كانت خارجة على القانون كنقطه انطلاق لأنشطة المتمردين في تشاد ودارفور، مما يجعل احتمالات وقف إطلاق النار أو اتفاقات الصلح في هذين البلدين أكثر بعدا. وكاستجابة لهذا النمط من التفكير، اقترح الأمين العام للأمم المتحدة إنشاء بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى لحماية المدنيين المحاصرين في امتداد النزاع في دارفور[1] . والخلاصة أن العالم قد انتبه إلى عنصر أساسي من عناصر الأهمية الإستراتيجية لجمهورية إفريقيا الوسطى.

وتزامن مع هذا الإدراك فهم أفضل للاحتياجات الإنسانية لسكان جمهورية إفريقيا الوسطى. لقد تم إحراق مئات القرى ويختبئ الآلاف من الناس في الأدغال من شدة الخوف من العودة إلى منازلهم. وفي مارس ٢٠٠٧، اكتشف فريق الأمم المتحدة الذي زار بيراو، المدينة الرئيسية في منطقة فاكاجا القريبة من دارفور، أن ٧٠ ٪ من المنازل تم حرقها وأن المكان خلي من سكانه. يعاني مليون شخص من الصراع والفوضى. وهناك حاجة ملحة أن تقوم هيئة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بتوفير الغذاء والماء والكساء والبذور والأدوات والمأوى والخدمات الصحية والتعليمية.

ولن تحل المشاكل الناجمة عن عقود من إهمال التنمية في غضون بضعة أشهر. الأزمة التي تتكشف في جمهورية إفريقيا الوسطى ليست نتيجة العصيان وقطع الطرق فحسب ولكن من الفقر المزمن والتخلف. جمهورية إفريقيا الوسطى هي الدولة السابعة من اقل البلدان نموا. أكثر من نصف السكان لا يحصلون على مياه نقية. أكثر من ثلث الأطفال دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية المزمن. العمر المتوقع هو ٤٢ عاما فقط. ويعيش ٧٣ ٪ من السكان بأقل من دولار واحد يوميا. ومؤشرات وفيات الأمهات والأطفال تحت سن خمس سنوات، الذين يعانون بالفعل من الفقر الشديد، في انخفاض مستمر. وتزيد المسافات الشاسعة من مقرات الوكالات تقديم الدعم الإنساني والتنسيق وجمع البيانات تعقيدا. ويعرقل سوء الأحوال الجوية وانعدام الطرق الوصول إلى أجزاء كثيرة من البلد خلال الأشهر الستة الأولى من السنة.

وسيكون التحدي الحقيقي للمتخصصين في مجال التنمية والمساعدات الإنسانية الذين يعملون في البلاد هو الاستفادة من الدعم الذي تتمتع به حاليا وإقامة المشاريع والشراكات التي تستمر حتى بعد انحسار الأضواء عنها. وسيكون العمل مع حكومة إفريقيا الوسطى، التي عليها أن تستمر في إرادتها الحالية لتحسين مصير سكانها، أمرا جوهريا. رغم انه أمر طيب أن جمهورية إفريقيا الوسطى لم تعد أزمة منسية، ينبغي أن يكون الهدف من ذلك أنه في غضون سنتين أو ثلاث سنوات على الأكثر لن يكون هناك أزمة على الإطلاق.

توبي لانزير (lanzer@un.org ) هو منسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في جمهورية إفريقيا الوسطى، وأماندا ويلر (amanda.weyler@undp.org)، المساعد الخاص لمنسق الشؤون الإنسانية.

١. www.reliefweb.int/rw/RWB.NSF/db900SID/EGUA-6YPS53?OpenDocument

# محاربة الإفلات من العقوبة: المساعدات القانونية في دارفور

مارتن باريندز

**تعاني دارفور أكثر من أي منطقة أخرى في السودان من انعدام سيادة القانون فيها. ويدعم برنامج سيادة القانون الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قوات حفظ الأمن والمسؤولين القضائيين في فرض مسؤولياتهم تحت مظلة القانون الوطني والدولي – ويعمل معهم على إنهاء المناخ الإفلات من العقوبة السائد حالياً.**

أدى النزاع المسلح في دارفور إلى إنتهاكات المنظمة للحقوق الدولية للإنسان وقوانين حقوق الإنسان ضد السكان المدنيين مما ساهم في تعطل دور القانون والنظام واحتجاز المجتمعات المحلية أسيرة للخوف. وعلى الرغم من تدخل المنظمات الإنسانية على نطاق واسع في المنطقة يبقى أمن وحماية حقوق الإنسان للسكان المتأثرين بالحرب في خطر شديد، وتبقى الهجمات المباشرة على السكان المدنيين شائعة وتشمل القتل الإعتباطي، والإغتصاب، والنهب والعوائق الجدية التي تحد من حرية الحركة.

وبسبب افتقار قوات حفظ النظام والمسؤولين القضائيين في دارفور إلى القدرة والحافز لتأييد وحماية حقوق الإنسان، يبقى السكان المتأثرين بالحرب عرضة للعنف الإعتباطي وحرمان الأمان الجسدي والمادي والقانوني. وبسبب تعرض النساء هناك لنقص في تطبيق القانون الكافي والمتجاوب، بالرغم من العنف الجنسي والعنف ضد المرأة الشامل، تمتنع النساء على وجه الخصوص عن التقدم بالشكاوي والحصول على حقوقهن.

وقد بدأ برنامج الأمم المتحدة للإنماء في السودان، بالتعاون مع اللجنة الدولية للإنقاذ وعدد من منظمات حقوق الإنسان السودانية برنامجاً طموحاً لتطبيق سيادة القانون في دارفور. ويعمل البرنامج على رفع مستوى الوعي بحقوق الإنسان وسيادة القانون ويشجع أصحاب المصالح المحليون على العمل بشكل نشط لمنع الإنتهاكات الحالية للمعايير الدولية والحد منها وإعادة الثقة في مؤسسات سيادة القانون الرسمية وغير الرسمية، إضافة إلى العمل بشكل تدريجي على بناء ثقافة ومناخ العدالة - وهي ثقافة تتجاوب مع بناء القدرة طويلة المدى والتطوير الإنساني المستمر.

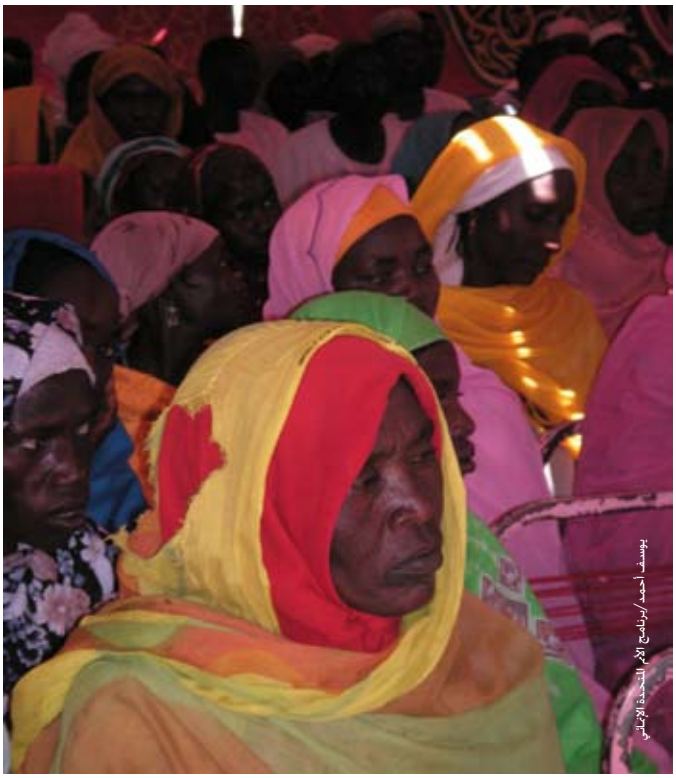
يوسف أحمد/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجمعية الدولية للصليب الأحمر: التدريب على القانون في التدريب على القانون في الجنينة في غرب دارفور

## زيادة الوعي

انطلق برنامج سيادة القانون لمنظمة الأمم المتحدة للإنماء في دارفور في سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٤ بموافقة السلطات المحلية والإتحادية وبدعم من المجتمعات المحلية النشطة. وقد استقطب برنامج التدريب الخاص بحقوق الإنسان مع نهاية عام ٢٠٠٦ أكثر من ٢٥ ألف شخص من كافة أنحاء دارفور، بما فيهم أعضاء القوات المسلحة السودانية، وقوات الدفاع الشعبية، وقوات الشرطة السودانية، والأمن القومي، والمجموعات المسلحة غير الحكومية، والجيوش الشعبية والجاليات المحلية القريبة من الفئات المتحاربة. ويحاول برنامج الأمم المتحدة للإنماء من خلال جهود زيادة التوعية على نشر الرسالة الأهم وهي أن حقوق الإنسان هي لكل سكان المناطق ولكل الأديان. حقوق الإنسان هي للجميع.

وقد امتد التدريب أيضاً إلى السكان المتأثرين بالحرب، حيث من الضروري للسكان المتأثرين بالحرب كما هو للنازحين داخلياً وغيرهم أن يدركوا حقوقهم كما هو من الضروري للإدارات المحلية والقيادات العشائرية إدراك مسؤولياتهم المحددة وفقاً للقانون الوطني والدولي. ويشمل التدريب كل أصحاب المصالح في دارفور في مناقشات مفتوحة في مكان محايد، ويقدم لهم التدريب فرصة لبدء معالجة بعض القضايا أساس النزاع. لذا يكمن الهدف ليس فقط في زيادة الوعي العام حول سيادة القانون وحقوق الإنسان ولكن أيضاً لتغيير المواقف والعقليات، ولبناء الثقة وترويج المصالحة، وغرس إحساس العمل الصحيح مرة ثانية في دارفور بناءً على التقاليد المحلية، والمعايير الدولية والأخلاق العالمية.

## بناء القدرات المحلية

لكن التدريب بحد ذاته لا يشكل الهدف النهائي من هذا البرنامج حيث من الضروري زيادة الوعي يجب أن يتمم ويعزز بالجهود المتوازية لضمان الحماية خلال فترة بناء قدرات مجموعات الحقوق المحلية، وتوجيه ومراقبة كل أصحاب المصالح وخاصة منتهكي حقوق الإنسان المحتملين بشكل مستمر. وقد أسس برنامج سيادة القانون لمنظمة الأمم المتحدة للإنماء في دارفور مراكز مساعدة قانونية التي أسست من طرفها مجموعات قانونية، بالإضافة إلى شبكة من محامي دارفور للمساعدة القانونية، لتشجيع الجاليات المحلية وتحسين سبل الوصول إلى العدالة.

جنود الاتحاد الإفريقي في شمال دارفور

إضافة إلى ذلك، بدأ برنامج الأمم المتحدة للإنماء بعقد سلسلة حلقات دراسية حول سيادة القانون بتعاون قريب مع جامعات دارفور الرسمية. وقد وفرت هذه الحلقات الدراسية - التي جمعت الأكاديميين المحليين، والسلطات الحكومية وممثلو عن المنظمات والمجتمع المدني والجاليات قاعدة لزيادة الوعي حول سيادة القانون وحقوق الإنسان. وهدفت الحلقات الدراسية إلى تبني الحوار بين أصحاب المصالح، والترويج لحرية الكلام والتجمع وبناء الثقة أيضاً وتبني المصالحة. ومنذ مارس/ آذار ٢٠٠٥، نظمنا أكثر من مائة حلقة دراسية حول سيادة القانون اجتذبت مئات المشاركين الناس وشهدت مستويات متزايدة من النقاش المفتوح والصريح.

وعلى الرغم من أن بعض النجاحات في المناطق كانت على يد القوات التابعة لمهمة الإتحاد الأفريقية في السودان، إلا أن هناك حاجة واضحة لبناء القدرات الأخرى لكي تتمكن القوات التابعة لمهمة الإتحاد الأفريقية في السودان من أن تساهم بشكل أكثر فعالية في دارفور. وبناء على طلبات القوات التابعة لمهمة الإتحاد الأفريقية في السودان والجاليات الإنسانية الأوسع، طور برناج الأمم المتحدة للإنماء والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة برنامجاً مشتركاً لدعم قدرة القوات التابعة لمهمة الإتحاد الأفريقية في السودان على حماية السكان المدنيين في دارفور، والمساهمة في بيئة تعزز إعادة الأمن الإنساني والإحترام الكامل لحقوق الإنسان وسيادة القانون.

ونظراً لانتشار العنف الجنسي والعنف الجنساني في دارفور، وقلة سبل الوصول إلى العدالة ووصمات العار الإجتماعية المرتبطة بهم، خصص برنامج سيادة القانون لمنظمة الأمم المتحدة للإنماء في دارفور المزيد من الإنتباه للتعهد بمنع العنف الجنسي والجنساني وزيادة سبل الرد والحماية في الأماكن التي لم يتخذ فيها أي إجراء من قبل. وهذا يتضمن الدعوة لحقوق النساء، ونصح الحكومات حول طرق تبني التشريعات والسياسات التي تطبق المعايير الدولية، واتخاذ الإجـراءات لتقليل الأخطار المتزايدة التي يسببها وجود أفراد أو مجموعات متأثرة بالنزاع. وتتضمن النشاطات تقديم الدعم لبناء قدرات أنظمة العدالة الرسمية وغير الرسمية - مثل تدريب القضاة والمدعين العاميين - والتأكد من حصول الناجون على الدعم اللازم في محاولتهم للحصول على التعويض القانوني.

يهدف برنامج سيادة القانون الخاص ببرنامج الأمم المتحدة للإنماء في دارفور - والمطبق حالياً بالتعاون مع منظمات العمل الإنساني - إلى وضع حجر الأساس للانتعاش التام عند وجود الاستقرار الأمني والسياسي. وبناءً على مبادئ التخويل والمشاركة في إطار العمل على الإنتعاش المبكر، يجب أن تأخذ برامج سيادة القانون وسط النزاع المسلح في حسبانها قلة الأمن، واستمرار عدم الاستقرار السياسي وإمكانية معاودة النزاع. ويتطلب معالجة هذه القضايا وجود نهج عملي ومرن ومتطور بشكل ثابت بقيادة محلية.

## شبكة برنامج الأمم المتحدة للإنماء للمساعدة القانونية

في محاولة لتشجيع الجاليات المحلية والترويج للوصول إلى العدالة في دارفور، أسس برناج الأمم المتحدة للإنماء شبكة مساعدة قانونية - وهي شبكة تتكون من ٦١ محامي من دارفور تواجه الحالات التي تحال إليهم من خلال مراكز مساعدة برناج الأمم المتحدة للإنماء القانونية وجمعيات المحامين، بالإضافة إلى عدد مختلف من ممثلي الأمم المتحدة (بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة في

السودان، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان)، ومنظمات غير حكومية ومنظمات المجتمع المدني السودانية. بدأت الشبكة عملها في أغسطس/ آب ٢٠٠٥ عندما وافق ثلاثة محامين في شمال دارفور على تمثيل الحالات التي كانت قد أُحيلت إليهم من قبل برنامج الأمم المتحدة للإنماء. ومنذ ذلك الحين توسعت الشبكة بشكل كبير من خلال توقيع إتفاقيات تعاون مع منظمة النية الحسنة ومركز اميل، ومؤسسة فرعية من المنظمة السودانية ضد التعذيب والتي مقرها في لندن . ولا يقدم محامو المساعدة القانونية الدعم فقط للأفراد المحتاجين للنصيحة والتمثيل القانوني ولكنهم أيضاً ساعدوا في محاربة الإفلات من العقوبة من خلال تقوية نظام العدالة في دارفور والتأكد من التزام المواطن بالمعايير المحلية والدولية. وراقب ضباط برنامج سيادة القانون في منظمة الأمم المتحدة للإنماء على الأرض إحالة الحالات بشكل مستمر ونوعية تمثيل المحكمة - وقدموا النصيحة والتوجيه الفني بالتعاون مع شركاء مثل اللجنة الدولية وبعثة الأمم المتحدة في السودان.

في الوقت الذي هدف فيه برنامج الأمم المتحدة للإنماء إلى تمتين نظام العدالة السوداني الرسمي والشعبي، ومعالجة الإفلات من العقوبة من خلال التأكد من الإلتزام بلقانون المحلي السوداني، إلا أن برنامج الأمم المتحدة للإنماء لا يقبل ببعض العقوبات التي يجب أن تعتبر تعذيب أو قاسية أو لا إنسانية أو معالجة بمستويات مهينة أو جميعها. لذا قام محامو شبكة المساعدة القانونية لبرنامج الأمم المتحدة للإنماء بكل المحاولات لتفادي هذه العقوبات والدعوة لوجود عقوبات بديلة، تسبقها من خلال إجراءات الإصلاح القانوني. وبالإضافة لذلك، يجب أن يتم تصعيد الجهود الدبلوماسية للترويج للإصلاح القانوني على المستوى الوطني والتأكد من مصادقة السودان على عدد من الآليات الدولية الهامة، بما في ذلك الإتفاقية على إزالة كل أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩) اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (١٩٨٤) .

وفي الوقت الحاضر، هناك مجموعة واسعة من العقبات لدخول العدالة إلى دارفور، بما فيها انعدام الثقة المتأصل العميق بين السكان المحليين في المؤسسات المكلفة بضمان أمنهم وسلامتهم، ومواصلة التعرض للمضايقة والعنف، والنقص الحاد والإجراءات البيروقراطية المعقدة جدا، والتكاليف العالية والفساد المنتشر بشكل واسع. وقد حسن بند المساعدة القانونية من قدرة الأفراد على التعامل مع هذه القيود، كما طور أيضاً وبشكل غير مباشر من إمكانية إقامة نظام عدالة نزيه وعادل وعاجل والوصول إلى قرار سلمي للنزاع.

**مارتن بارينذز (maarten.barends@undp.org) مسؤول عن برنامج سياة القانون لمنظمة الأمم المتحدة للإنماء في دارفور. للمزيد من المعلومات، يمكن الاتصال به أو بالسيدة ياسمين شريف، المستشارة الرئيسية لبرنامج العدالة وإصلاح قطاع الأمن في مكتب برنامج الأمم المتحدة للإنماء لمنع الأزمة وتحسينها في جنيف، على البريد الإلكتروني (yasmine.sherif@undp.org).**

**تعبر هذه المقالة عن وجهة نظر شخصية ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الأمم المتحدة.**

١. www.amis-sudan.org
٢. يهدف الإنتعاش المبكر إلى خلق عمليات مستقلة ذاتياً ومرنة وقومية لتحسين الأوضاع ما بعد الأزمة، وتطويق الظروف المعيشية، والملجئ، والحكم، والبيئة والأبعاد إجتماعية، بما في ذلك إعادة اندماج السكان النازحين.
٣. يشغل برناج الأمم المتحدة للإنماء حالياً سبعة مراكز مساعدة قانونية عبر دارفور، مجهزة كلها بتقريباً ٢٥ محامي.
٤. www.soatsudan.org
٥. www.unhchr.ch/html/menu3/b/e1cedaw.htm
٦. www.unhchr.ch/html/menu3/b/h_cat39.htm

### الزواج القسري

في فبراير/ شباط ٢٠٠٤، أجبرت فتاة بعمر ١٤ سنة من قبل أبيها على الزواج من جندي، وكان والدها قد هددها بالقتل إذا رفضت. وفي يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٦، توجه صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى برنامج الأمم المتحدة للإنماء للمساعدة القانونية للحصول على المساعدة القانونية وتكفلت بالقضية إحدى محاميات المساعدة القانونية. وتقدمت المحامية بطلب إلى المحكمة تطلب فيه، نيابة عن الفتاة، بإلغاء الزواج على أساس أن البنت كانت قاصر عندما تزوجت وأنه كان قد تم إكراهها عليه من قبل والدها تحت تهديد الموت. وفي المحكمة، اعترف والدها بأنه في الحقيقة أجبر ابنته على الزواج. ووافق زوجها على الطلاق إذا حصل على تعويض عن نفقات الزواج. ووافق والد الفتاة وتم إلغاء الزواج.

### اتهام بالزنا

تم العثور في ربيع ٢٠٠٦ على مولود مخفي في مرحاض في مخيم أبو شوك للنازحين داخلياً. وبعد تبليغ مركز المساعدة القانونية لمنظمة الأمم المتحدة للإنماء المحلي، أخذ المحامون الطفل الرضيع إلى عيادة المخيم وأبلغوا عن الحادثة للشرطة، وتمكنت الشرطة من العثور على الأم وإتهمتها بالعشرة الجنسية غير القانونية – الزنا - ومحاولة القتل. بعدها أحال المحامون الحالة إلى شبكة المساعدة القانونية لمنظمة الأمم المتحدة للإنماء. عندما قابل محامي المساعدة القانونية المتهمة، قالت بأنها كانت قد تعرضت للاغتصاب من قبل جندي مجهول لكنها كانت خائفة وتشعر بالعار الشديد مما منعها من إبلاغ أي شخص بالحادثة. وكان زوجها غائب لأكثر من سنتين وعند عودته نجح المحامون بإقناعه بأن زوجته كانت في الحقيقة ضحية اغتصاب. وقد شهد ابن زوجها وجدتها في المحكمة أن سلوكها بعد ولادة الطفل كان يختلف عن سلوكها الطبيعي. وقام محامو شبكة المساعدة القانونية لمنظمة الأمم المتحدة للإنماء بتمثيل المتهمة في المحكمة وأقنعوا القضاة أن أية إمرأة لن تحاول، في الظروف الطبيعية، قتل طفل رضيع بعمر ١٤ يوماً. ووافقت المحكمة وبرأت المرأة من كل التهم وأطلقت سراحها فوراً. وحصلت المرأة على المعالجة النفسية من المنظمة السودانية لمناهضة التعذيب (أمل) وتم لم شمل الطفل الرضيع مرة ثانية في النهاية مع أمه وزوجها.

### إدانة بالاغتصاب

في فبراير/شباط ٢٠٠٦، تعرضت امرأة عمرها ٢٦ سنة وتعاني من مشاكل عقلية من قبيلة زاغوه للاغتصاب من قبل شرطي في منطقة غولو. وشهد على الإغتصاب أربعة أشخاص. وأخذها شقيق المرأة، وهو أيضاً شرطي، إلى مستشفى الفاشر حيث تمت معاينة الهجوم بشكل رسمي. وقد طلب الأخ المساعدة من شبكة المساعدة القانونية لمنظمة الأمم المتحدة للإنماء التيقدم محاميها ملف الحالة إلى الشرطة، وقد حققت الشرطة وقابلت الشهود الأربعة واعتقلت المشتبه به. ولكن يتمتع أفراد قوة الشرطة السودانية بموجب القانون السوداني بالحصانة من الملاحقة. ولكن في مايو/أيار ٢٠٠٦، تم تسريح المتهم من قوة الشرطة، وبالتالي سمح للمحامين بمتابعة القضية ضده. وتقدم المحامون بطلب إدعاء خاص وبتقرير عن الحالة النفسية للضحية يبين بأن ضحية الإغتصاب عانت من مشاكل عقلية حادة واحتاجت لمعالجة نفسية. وقدم مركز (أمل) المعالجة للمرأة. وقد وجدته المحكمة مذنباً وحكمت عليه بالسجن لأربع سنوات.

# حمايه أطفال السودان

جوليا فريدسون، سيمار سينغ، سارة سبنسر

**تمر حماية ورفاهية الأطفال في السودان بمنعطف حاسم.و بينما يتمتع الأطفال في الجنوب بحالة لا بأس بها من الأمن وتوفر الخدمات، لا يزال هؤلاء الموجودون في دارفور يواجهون مستويات مروعه من العنف والحرمان من الخدمات الأساسية. يجب أن تكون حماية الأطفال في طليعة الجهود المبذولة لإحلال السلام والاستقرار في السودان.**

في تقريرها الأخير بعنوان "أطفال السودان في مفترق طرق: ضرورة ملحة للحماية" توثق منظمة ووتشليست المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة الانتهاكات المستمرة ضد الأطفال من قبل جميع القوات والجماعات المسلحة العاملة في السودان، وتحث على اتخاذ إجراءات فورية لحماية الأطفال السودانيين. ويورد التقرير تفاصيل الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال في السودان في ست فئات رئيسية حددها قرار مجلس الأمن ١٦١٢ بشأن الأطفال والصراعات المسلحة بأنها: القتل والتشويه؛ الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي؛ الاختطاف؛ الحرمان من المساعدة الإنسانية؛ الاعتداءات على المدارس والمستشفيات؛ وتجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل القوات المسلحة.

ومنذ توقيع اتفاق السلام الشامل عاد السلام النسبي إلى الكثير من مناطق جنوب السودان. ونص اتفاق السلام الشامل على إعادة هيكلة حكومة السودان، بما في ذلك اعتماد دستور وطني مؤقت وإنشاء حكومة وحدة وطنية وهيئة شبه مستقلة في الجنوب تعرف باسم حكومة جنوب السودان. وكان تنفيذ اتفاق السلام الشامل بطيئا للغاية وصعبا. وفي حين أن الاتفاق أنهى إحدى أطول الحروب الإفريقية، إلا أنه لم يشمل إلا طرفين فقط من أطراف النزاع، مما أدى إلى عدم التأييد الواسع في جميع أنحاء البلاد. ومع تحول انتباه المجتمع الدولي إلى الاهتمام بالصراع الدائر في دارفور، لم يتمكن العالم من أن يستمر بشكل فعال في تنفيذ اتفاق السلام الشامل. ورغم وجود إطار دولي لدعم عودة النازحين داخليا واللاجئين وتوقيع اتفاقات تدعمها مفوضية المم المتحدة لشؤون اللاجئين للعودة إلى الوطن بين السودان والعديد من البلدان المضيفة للاجئين، تمت كثير من حالات العودة بدون دعم. ولقد مثلت المسافات الطويلة وارتفاع تكاليف النقل والألغام والطرق التي يغمرها الفيضان تحديات لوجستية هائلة. وفي كثير من الأحيان، كانت رحلة العودة إلى الديار مخيفة ومحفوف بالمخاطر. وأبلغ العائدون إلى الجنوب أنهم واجهوا نشاط الميليشيات والمدنيين المسلحين والألغام الأرضية والتجنيد الإجباري

عائلات نازحة تصل إلى مخيم كواجوك في ولاية وراب في جنوب السودان في طريق عودتها إلى قراها وموطنها في مايو/أيار ٢٠٠٧

للأطفال ومحدودية الإمدادات من الغذاء والماء. وفي بعض الحالات، تعرض العائدون إلى السلب والاعتداء والخطف والاغتصاب وفرض ضرائب غير مشروعة.

قد قلل العنف المزمن وانعدام الأمن في أجزاء من السودان، لاسيما في دارفور والشرق، إلى حد كبير من الحصول على معلومات عن إساءة معاملة الأطفال السودانيين. والعديد من الخبراء الميدانيين أوضحوا أن تبادل هذه المعلومات من شأنه أن يزيد من مخاطر الهجمات أو التهديدات الانتقامية ضد المدنيين والذين يعاونوهم. تعوق سياسات الحكومة وإجراءاتها الإدارية المقيدة أيضا الوصول إلى المعلومات، ولذا تشعر منظمة ووتشليست بالقلق إزاء ما يبدو انه جهد متعمد من جانب حكومة الوحدة الوطنية لمنع جمع ونشر المعلومات عن الهجمات ضد الأطفال. ولا تزال القوات والجماعات المسلحة العاملة في دارفور تقتل وتشوه الأطفال والشباب، ولقد قام العاملون في المجال الإنساني وخبراء آخرون في المنطقة بتوثيق حالات إطلاق النار، وتشويه وتعذيب الأطفال من جانب الجماعات المسلحة. ويصعب تحديد انتشار الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي في السودان نظرا لاستشراء الخوف والوصمة التي تحيط بالإبلاغ، والهجمات الانتقامية التي تشن ضد النساء والفتيات الذين يبلغون، والقوانين العرفية والرسمية التي تعاقب الناجين ومحدودية وصول الناجين إلى الخدمات. ويعتقد معظم الخبراء، مع ذلك، أن معدلات العنف الجنسي مرتفعة في جميع أنحاء السودان. في دارفور، تفيد التقارير أن جميع المجموعات المسلحة ترتكب العنف الجنسي الذي غالبا ما يكون في منتهى الوحشية. ويستخدم العنف الجنسي من قبل الميليشيات العربية في دارفور باعتباره أداة لاستعباد وإذلال الفتيات والنساء غير العربيات، وأعمال العنف الجنسي غالبا ما تكون مصحوبة بألفاظ عنصرية وغيرها من التعليقات المهينة. وتم اختطاف فتيات كثيرات في دارفور خلال الهجمات على قراهم، وبمجرد اختطافهن قد يكن عرضة للاغتصاب الجماعي، وعادة ما يُغتصبن عدة مرات من كل مرتكب للجريمة.

وعلى الرغم من أن الهجمات على المدارس تضاءلت في الجنوب، لا يزال جنوب السودان به أقل معدلات الالتحاق بالمدارس في العالم، حيث يقدر أن ٢٥ ٪ من الأطفال في سن التعليم الابتدائي مقيدون في المدارس. ولقد تعرضت المدارس والطلاب والمعلمين في دارفور بشكل متزايد للهجوم من قبل الجماعات المسلحة، مما أدى إلى تقليل فرص التعليم للأطفال. ورغم الهدوء النسبي للاعتداءات على المستشفيات ومرافق الرعاية الصحية، يفتقر الجنوب إلى البنية التحتية الصحية الملائمة والعاملين الصحيين المؤهلين، إذ تفيد الإحصائيات أنه يتوفر طبيب واحد لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة، ومركز رعاية صحية أولية واحد لكل ٧٩٠٠٠ نسمة. والاعتداءات على المستشفيات والمرافق الطبية والموظفين الطبيين والوكالات الإنسانية كثيرة في دارفور. وقد عرقلت هذه الهجمات الوصول إلى الرعاية الصحية، وتقدر وكالات المعونة انه لا يحصل إلا من ٤٠ إلى ٥٠ ٪ من الشعب في دارفور على الخدمات الصحية.

تشير التقارير إلى أن معظم الجماعات المسلحة في السودان تجند الأطفال وتستغلهم. بينما تواصل القوات المسلحة السودانية إنكار وجود أطفال داخل وحداتهم، أقر ممثلو القوات المسلحة السودانية بوجود الأطفال في الجماعات المسلحة الأخرى التي أدمجت حديثا في قواتهم. وانخفض تجنيد الأطفال في جنوب السودان، رغم أن المجموعات المسلحة التي ليست طرفا في اتفاق السلام الشامل بدأت حملات التجنيد قبل دمجها في الجيش الشعبي لتحرير السودان أو القوات المسلحة السودانية لتعزيز قدرتها التفاوضية. وقامت الميليشيات السودانية أيضا بتجنيد الأطفال وغيرهم من المدنيين بين اللاجئين في تشاد.

كانت الأحداث الأخيرة بصيص أمل خافت لتحسين الأمن في السودان. لكن على حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان أن تفعلا المزيد لضمان حماية الأطفال والشباب. ومن الخطوات المهمة في هذا الاتجاه زيادة الإنفاق على الجانب الاجتماعي في دارفور والجنوب واستخدام عائدات النفط لدعم التعليم وغيرها من الخدمات الاجتماعية للأطفال والشباب. وعلى حكومة الوحدة الوطنية كذلك أن تسمح للوكالات الإنسانية دون قيود بالوصول إلى جميع مناطق السودان ويجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تواصل العمل مع الحكومتين السودانيتين لضمان التزام كل منهما بالتزاماتها وتعهداتها الواردة في اتفاق السلام الشامل وقرارات مجلس الأمن والقانون الدولي.

ومن التوصيات الرئيسية الأخرى لمساعدة الأطفال في السودان ودعمهم ما يلي:

- يجب أن توقف السلطات التابعة لحكومة الوحدة الوطنية فورا جميع عمليات الترحيل القسري للنازحين داخليا، لاسيما أولئك الذين يعيشون في الخرطوم والمناطق المحيطة بها.
- يجب أن تكفل كل من حكومة جنوب السودان وحكومة الوحدة الوطنية لجميع الأطفال، بما في ذلك اللاجئون والنازحون داخليا، حرية وسلامة الوصول إلى التعليم الابتدائي والثانوي – الذي يقدمه بانتظام معلمون يحصلون على مرتباتهم بانتظام بالاتفاق مع المعايير الدنيا للتعليم في حالات الطوارئ التي حددتها الشبكة المشتركة للتعليم في مجال الطوارئ.
- ينبغي على أعضاء المجتمع الإنساني- بما في ذلك المانحون – أن يعملوا على تعزيز وتوسيع برامج حماية ومساعدة الأطفال في السودان، خاصة الأطفال المنفصلين عن ذويهم والشباب والفتيات غير الملتحقين بالمدارس وغيرهم ممن قد يواجهون مخاطر اكبر من العنف والاستغلال وسوء المعاملة والإهمال.
- على البلدان والوكالات المانحة أن تزيد وتدعم الموارد البشرية والمالية لتوفير حماية كافية للأطفال في جميع أنحاء السودان.
- على شركاء التجارة الرئيسيين للسودان وحلفائها، لاسيما جمهورية الصين الشعبية وأعضاء جامعة الدول العربية، أن تستخدم جميع الوسائل المتاحة لضمان أن التزام حكومة الوحدة الوطنية بتعهداتها والتزاماتها الواردة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقانون الدولي.

**جوليا فريدسون، بريد إلكتروني (juliaf@womenscommission.org) هي مديرة اللجنة، وسارة سبنسر (sarahsp@womenscommission.org) مسؤولة فيها، وسيمار سينغ (simars@womencommission.org) متخصص برامج يتبع منظمة و'وتش ليست' بشأن الأطفال والصراعات المسلحة. وموقع التقرير بعنوان "أطفال السودان في مفترق الطرق" على الانترنت هو: www.watchlist.org/reports/sudan.php**

١. تكافح منظمة ووتشليست بشأن الأطفال والصراعات المسلحة أن تضع حدا للمخالفات التي ترتكب ضد الأطفال في الصراعات المسلحة ولضمان حقوقهم، www.watchlist.org

٢. بعد الموافقة على قرار مجلس الأمن رقم ١٦١٢ بالإجماع في يوليو ٢٠٠٥، أرسى القرار آلية رصد وتبليغ شاملة للتأكد من حماية الأطفال المعرضين للصراعات المسلحة. أنظر: www.crin.org/resources/infoDetail.asp?ID=5957

٣. الاتفاق المبرم بين الشمال والجنوب الذي أنهى الصراع بين الحكومة المتمركزة في الخرطوم وقوات المعارضة الجنوبية الموقع في يناير ٢٠٠٥. أنظر نشرة الهجرة القسرية العدد ٢٤ http://www.hijra.org.uk/sudan.htm

٤. www.ineesite.org/page.asp?pid=1240 و www.fmreview.org/FMRpdfs/EducationSupplement/19.pdf

# عودة النازحين السودانيين الجنوبيين البطيئة

كلمة أسرة تحرير نشرة الهجرة القسرية

**تسارعت وتيرة عودة اللاجئين السودانيين والنازحين داخليا إلى جنوب السودان لكن التوقعات التي كانت سائدة وقت توقيع اتفاق السلام الشامل في يناير ٢٠٠٥ لم تتحقق بعد. مع توجيه كافة الأنظار إلى دارفور، تظل المساعدة لدعم العودة إلى جنوب السودان غير كافية.**

مهّد اتفاق السلام الشامل الذي أنهى النزاع بين حكومة الخرطوم ومجموعة المتمردين الرئيسية في الجنوب الطريق لعودة أولئك الذين نزحوا من ديارهم في الجنوب. وبموجب أحكامه من المقرر أن تغادر آخر مجموعة قوات من الشمال المرابطة في الجنوب وتستعد المنطقة لأول إحصاء. ويتحول جنوب السودان ببطء ولكن تدريجيا من العمل الإنساني إلى الإنعاش والتنمية. ولا تزال هناك جيوب للصراع وقطع للطرق ولكن محادثات السلام بين الحكومة الأوغندية وجيش الرب للمقاومة قد حسنت الحالة الأمنية. ومع ذلك، هناك احتياجات إنسانية هائلة في دول المنطقة العشرة. وتؤكد تقارير الأمم المتحدة أنه في الربع الأول من عام ٢٠٠٧ لقي أكثر من ٦٣٠ شخصا حتفهم بسبب الالتهاب السحائي و ٣٤٠ من الإسهال المائي الحاد. وحالت الألغام غير المنفجرة دون العودة إلى الزراعة في كثير من المناطق.

ولقد عادت الأغلبية الساحقة من النازحين داخليا الذين يقدر عددهم بنحو ١,٢ مليون الذين عادوا منذ توقيع اتفاق السلام الشامل دون دعم من المجتمع الدولي. ولم يتم العمل بالإطار المؤسسي لدعم عودة النازحين داخليا واللاجئين إذ إن الافتقار إلى البنية الأساسية وفرص العيش منع الأمم المتحدة من تعزيز عودة النازحين داخليا واللاجئين واسعة النطاق. ولقد بقى حوالي مليونين من النازحين داخليا من الجنوب في العاصمة الخرطوم، حيث لا يزالون يتعرضون للتهجير القسري.

أ. بيهرل/لبدن

أنطونيو غوتيريس مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يتحدث مع إمرأة عائدة في جبا، جنوب السودان في يوم اللاجئ الدولي، ٢٠ يونيو ٢٠٠٧

ولقد حددت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لنفسها هدفا لعام ٢٠٠٧ لإعادة ١٠٢ ألف لاجئ سوداني من الدول المجاورة عن طريق البر والجو وتزويدهم بمستلزمات فردية للعودة إلى الوطن ودعم إعادة اندماجهم في المجتمع. وحتى الآن، في عام ٢٠٠٧، عاد ٥٣٥٨٥ لاجئ. وفي أبريل، عاد آخر اللاجئين من جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية إفريقيا الوسطى، بعد ١٧ عاما من فتح أول مخيمات اللاجئين السودانيين في جمهورية إفريقيا الوسطى. وهناك ما يقدر بحوالي ٣٥٠ ألف لاجئ من جنوب السودان في الدول المجاورة. ولقد تحول اهتمام المفوضية إلى المخيمات في أوغندا وكينيا، حيث تجري عملية تسجيل ضخمة للإعداد لإعادة اللاجئين إلى جنوب السودان.

وقد أشاد مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أنطونيو غوتيريس بالعودة إلى جنوب السودان بوصفها نقطة مضيئة في المنطقة التي شهدت الكثير من حركات النزوح. وفي زيارته في اليوم العالمي للاجئين الى جبا، عاصمة الجنوب، أخبر المفوض السامي اللاجئين العائدين من أوغندا أن المجتمع الدولي "بحاجة إلى التعبير عن التضامن مع شعب جنوب السودان... إنكم ستعودون إلى دياركم وأنتم في حاجة إلى تعليم أطفالكم وإلى الرعاية الصحية لأسركم وإلى الأراضي الزراعية لأغراض الزراعة وغيرها من أشكال الدعم. ولن يكون كل هذا ممكنا إلا إذا كان هناك تضامن قوي من جانب لمجتمع الدولي".

ولقد ساعدت المنظمة الدولية للهجرة أكثر من ١١٠ ألف من الجنوبيين إلى العودة من الخرطوم منذ عام ٢٠٠٥. ولقد دعا برونسون ماكينلى المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة، مرددا دعوة المفوضية لمساعدة أكثر تضافرا، إلى توفير الخدمات الأساسية والبنية التحتية لتشجيع النازحين داخليا على العودة. وقال برونسون في زيارته الأخيرة إلى جبا " يجب أن يكون الناس قادرين على إعالة أنفسهم وأسرهم. وإذا كانوا يعرفون أن هناك القليل جدا ينتظرهم على الجانب الآخر، فلا بد أن يكون هذا عاملا مثبطا".

وبموجب شروط اتفاق السلام الشامل من المفروض أن يحصل الجنوب على ٥٠ ٪ من عائدات النفط من الآبار في الجنوب. كما تعهد المانحون بتقديم ٤,٥ مليار دولار، بعضها مخصص لإعادة بناء البنية التحتية المدمرة. وتقول حكومة جنوب السودان إنها لم تشهد تنفيذ غالبية هذه التعهدات حتى الآن.

١. انظر نشرة الهجرة القسرية العدد ٢٤، www.hijra.org.uk/sudan.htm

# سجن القيم العائلية في الولايات المتحدة الأمريكية

ميشيل برانيه

**يطعن أحد التقارير التي صدرت مؤخرا عن لجنة المرأة المعنية باللاجئين من النساء والأطفال ودائرة اللاجئين والهجرة اللوثرية في المنهج العقابي الأمريكي المتمدد لاحتجاز الأسر.**

وكان الكونغرس قد أقر عقب هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ قانون الأمن الداخلي الذي أدى إلى تقسيم وظائف دائرة الهجرة والتجنس إلى ثلاث وكالات منفصلة ووضعها تحت الولاية القضائية لإدارة الأمن الداخلي حديثة النشأة. وأدت التغييرات الأخرى التي طرأت على قانون الهجرة عقب هجمات ٩/١١ إلى إنفاذ أشمل وأكثر تقييدا لسياسات الهجرة، بما فيها تمديد الترحيل المُعجَّل.

وتقع العائلات الآن من بين الأشخاص الذين يخضعون للاحتجاز في المنشآت الشبيهة بالمنشآت العقابية. وفي أي يوم يمر تستطيع الحكومة الأمريكية احتجاز أكثر من ٦٠٠ رجل وامرأة وطفل يتم اعتقالهم كأسر على طول الحدود الأمريكية وداخل البلاد. لقد توسعت عملية احتجاز العائلات بشكل خطير في عام ٢٠٠٦ بافتتاح مركز تي دون هتو السكني في تايلور في ولاية تكساس الذي يتسع لعدد ٥١٢ سرير. لقد أصبحت مدينو هتو مركزا رئيسيا لتوسع الاحتجاز المتعلق بالهجرة في أمريكا. وقبل افتتاح هذا المركز كان يتم الإفراج عن معظم العائلات إما معا أو على نحو منفصل واحتجازهم فردا فردا. واليوم تنفذ دائرة الهجرة والجمارك الأمريكية نموذجا من السجن العقابي الذي يعتبر مناهضا للأسرة، وغير أمريكي ومعارضا للمقصد العلني للكونغرس الأمريكي.

وتشير المقابلات الشخصية التي أجريناها مع المحتجزين الحاليين والسابقين في هتو إلى أن هناك تجاهلاً غير مقبول لمصالح الأطفال والعائلات. إن مركز هتو الذي تديره الآن الشركة الإصلاحية الأمريكية (كوريكشن كوربوريشن أوف أمريكيا)، وهي إحدى أكبر الشركات التي تدير السجون في الولايات المتحدة، هو منشأة جنائية قديمة ولا تزال تبدو كسجن متكامل بأسلاك شائكة وزنازين. ويبدو أن أغلبية الأطفال المحتجزين لم يبلغوا الثانية عشرة من العمر ومن بينهم أطفال رضع. وتستخدم سياسة العزل والتهديد بالعزل كوسائل انضباطية ويتم عزل الأطفال البالغ أعمارهم ستة سنوات عن آبائهم. وتبدو آثار لصدمة نفسية شائعة وواضحة المعالم على الأناس المحتجزين. فقد بكت كل امرأة أجريت معها مقابلة خاصة. وفي وقت زيارة لجنة المرأة تلقت إحدى السيدات الحوامل قدرا غير ملائم من رعاية قبل الولادة وكان الأطفال يحصلون على ساعة واحدة من التعليم المدرسي في اليوم. وتحصل العائلات في هتو على عشرين دقيقة فقط ليمروا عبر طابور الكافتيريا ليطعموا أبنائهم وأنفسهم. ويمرض الأطفال على نحو دائم من الطعام ويفقدون أوزانهم. والعائلات تحصل على وقت ترفيهي

محدود جدا خارج وداخل المباني ولا يوجد لدى الأطفال أي دمى قماشية عند زيارتنا لهم.

وتوجد مظاهر أكثر إيجابية للحياة في المنشآت المقامة منذ زمن في بنسلفانيا ولكن المؤسسات في كلا الحالتين غير ملائمة بتاتا للعائلات حيث أن كلا الحالتين تجردان الآباء من دورهم كحكام ومخططين للأسرة وتضعان العائلات في أماكن مصممة لنظام العادلة الجنائية.

لا توجد أي متطلبات لترخيص منشآت سجن العائلات لأنه لا توجد سابقة لقضية سجن العائلات في الولايات المتحدة. إن عدم وجود إجراءات لتقييم إمكانية تطبيق المعايير الإصلاحية وتفتيش مراكز سجن الأسر يمنح دائرة الهجرة والجمارك استقلالية هائلة في فرض الطريقة التي تتم بها معاملة العائلات. وكلا المنشئتين تنتهكان المعايير القائمة لمعاملة الأطفال المنفردين والكبار أثناء الإجراءات القانونية للهجرة.

ورفع اتحاد الحريات المدنية الأمريكي دعاوى قضائية نيابة عن الأطفال المحتجزين في هتو.

احتجزت دائرة الجمارك والهجرة لوس، وهي سيدة من الإكوادور، هي وابنها البالغ من العمر ١٥ عاما. "أعيش في الولايات المتحدة لأكثر من أربعة سنوات. ولدي ابنة تحمل الجنسية الأمريكية ويبلغ عمرها الآن سنتين تقريبا. وأرسلت في طلب ابني البالغ ١٥ عاما. وقد عبر الحدود من المكسيك ولكنه سُجن. وتلقيت مكالمة هاتفية للحضور والتقاطه لذلك تركت ابنتي مع صديقتي التي تجاورني في السكن واستقللت حافلة إلى أريزونا لإحضار ابني. أخذت ابني وتوجهنا مباشرة إلى الحافلة. لقد أمضيت تسعة أشهر هنا ولم أشاهد ابنتي الرضيعة. لقد كان عمرها سنة واحدة فقط عندما تركتها مع صديقتي. لست أدري ما الذي يحدث لها".

إننا نوصي بالتغييرات النظامية التالية على معاملة الحكومة الأمريكية للأسر أثناء الإجراءات القانونية للهجرة:

- التوقف عن احتجاز الأسر في مؤسسات شبيهة بالسجون
- إطلاق سراح والإفراج عن طالبي اللجوء وفقا للمعايير الدولية والمبادئ التوجيهية لسياسة دائرة الجمارك والهجرة
- تمديد خيارات إطلاق السراح والإفراج أمام الأسر المعتقلة
- تطبيق بدائل للسجن للعائلات غير المؤهلة لإطلاق السراح أو الإفراج
- إسكان الأسر غير المؤهلة لإطلاق السراح أو الإفراج في منشآت مناسبة، وغير عقابية، وشبيهة بالمنازل.
- توسيع الشراكات الخاصة العامة لتقديم المعلومات القانونية والوصول القانوني الخيري لجميع العائلات المحتجزة.

**ميشيل برانيه (michelleb@womenscommission.org) تدير برنامج الاحتجاز واللجوء في اللجنة النسائية المعنية باللاجئين من النساء والأطفال.**

١. سجن القيم العائلية: احتجاز الأسر المهاجرة www.womenscommission.org/pdf/famdeten.pdf
٢. www.aclu.org/immigrants/detention/hutto.html

# إعادة تصنيف من قاتلوا لصالح الولايات المتحدة بالإرهابيين

بنجامين زاواتسكي

**قامت الولايات المتحدة الأمريكية خلال حرب الهند الصينية بتجنيد مقاتلين من جماعة همونغ من لاوس لتعطيل إمدادات شمال فيتنام وتعطيل تحركات القوات على طول طريق هوشي منه. وبينما يعيش الآن ما يقدر بـ ١٧٠ ألف من مقاتلي همونغ السابقين وأقربائهم في الولايات المتحدة، وقع آخرون من طالبي اللجوء ضحية للقانون الوطني "الباتريوت" الذي صدر بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر.**

"النجدة، الشيوعيون قادمون!" إن تقرير مجلة تايم حول اضطهاد حكومة لاو لجيش همونغ المتمرد لا يقل ترويعا اليوم مما كان عليه عند نشره. والشيء اللافت الوحيد هو أن عبارة " مرحبا بك في الغابة "[١] لا تعود لعقود مضت بل في ٢٤ أبريل ٢٠٠٣، ٢٨ سنة بالضبط بعد تاريخ استيلاء الفيتناميين الشماليين على سايغون. وعندما قرأت تلك القصة لأول مرة كنت المسؤول القانوني لدى الجميعة اليسوعية لخدمة اللاجئين في بانكوك في تايلند. و لم أكن قد سمعت أبدا من قبل عن جيش همونغ رغم أنني درست تاريخ حرب فيتنام في كلية أمريكية.

والهمونغ أقلية عرقية في فيتنام ولاوس وتايلند وبورما، وأصلها من جنوبي الصين، هي ثالث أكبر مجموعة عرقية في لاوس. وقد قامت وكالة الاستخبارات المركزية في عام ١٩٦١ بتصنيف همونغ لاوس كمصدر للمساعدة في جهود الحرب الأمريكية. وقد عينت وكالة الاستخبارات المركزية ومولت ودربت جيشا من حوالي ٤٠ ألف قتل نصفهم قبل سحب الولايات المتحدة قواتها من لاوس وتخيلها عن جيش الهمونغ.

أصبح الهمونغ أهدافا للانتقام والاضطهاد وتم إرسال الآلاف إلى مخيمات "إعادة التعليم" من قبل قوات باثيت لاو المنتصرة. وقد عاد بعض الهمونغ إلى قراهم وحاولوا استئناف الحياة في ظل النظام الجديد ولكن فر آخرون عبر نهر الميكونغ إلى تايلند. وخلال التسعينات أعيد آلاف اللاجئين من الهمونغ الذين يعيشون في تايلند قسرا إلى لاوس بواسطة الحكومة التايلندية.

يواصل أعداد غير معروفة من النازحين داخليا من الهمونغ البحث عن ملجأ في أماكن لا يمكن الوصول إليها في لاوس. بينما توجد قيود على حرية حركة منظمات حقوق الإنسان، تفيد منظمة العفو الدولية أن آلاف الرجال والنساء والأطفال من الهمونغ يعيشون في جماعات متفرقة في أدغال لاوس، مختبئين من السلطات التي تهجم بانتظام على معسكراتهم المؤقتة، فتقتل وتجرح منهم، مهددة حياتهم بشكل مستمر[٢]. ويؤكد مرصد حقوق الإنسان أن الاحتجاز التعسفي والتعذيب وإساءة المعاملة لا تزال تشكل ملامح مخيمات "إعادة التربية"[٣].

لم يكن يعرف غير القليل عن مصير النازحين الهمونغ حتى فجرت مجلة تايم القصة بالتهرب من دوريات الحكومة اللاوية لتقديم تقريراً عن شبكة سرية للشعب في لاوس لتهريب الأغذية والإمدادات إلى بقايا جيش الهمونغ وذريتهم. وقد شكل عدد آخر من التايم في عام ٢٠٠٤ (أغنية الطائر الأسود٤) أساسا لمطالبات لجوء سياسي ناجحة قمت بتقديمها إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في بانكوك. وفي غضون شهور تم قبول ٦ أشخاص وأسرهم كلاجئين من قبل الأمم المتحدة وتم ضمهم وإعادة توطينهم للالتحاق بمجتمعات الهمونغ في الولايات المتحدة. وفي عام ٢٠٠٠، واعترافا بالجميل، أقر الكونجرس قانون تجنيس الهمونغ القدامى والذي أسقط بعض الشروط من أجل إعادة توطينهم وأن يصبحوا مواطنين أمريكيين. وكأمريكي الجنسية، شعرت ببعض الفخر لأنني ناقشت قضيتهم مع المفوضية، وتطلعت إلى مساعدة العدد المتزايد من الهمونغ في تايلند. وقد دفعت مقالات مجلة تايم والضغوط التي مورست على الحكومة اللاوية العديد منهم إلى عبور الحدود، حيث وصل معظم الهمونغ اللاويين الباغل عددهم ٦,٠٠٠ والذين يعيشون حاليا في تايلند هناك خلال عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥.

إلا أن هذه عائلات الستة كانت بين آخر من توجهوا إلى الولايات المتحدة حيث تم إعادة تصنيف حلفاء أمريكا ضد الشيوعية السابقين، فضلا عن أولئك الذين يواصلون دعم بقاياهم في الأدغال الجبلية الشمالية في لاوس – على أنهم 'إرهابيون'. وعقب هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على الولايات المتحدة، أصدر الكونغرس قانون توحيد وتعزيز أمريكا بتوفير الأدوات المناسبة اللازمة لردع الإرهاب وقمعه. لقد قام القانون الوطني "باتريوت"٥ بتوسيع الأسس التي يمكن وفقها رفض دخول شخص إلى البلاد أو ترحيله منها. وإذا كان الشخص عضوا في منظمة إرهابية أو قام بتقديم الدعم المادي 'لمنظمة إرهابية'، حتى لو كان هذا لا يتعدى أكثر من تقديم كوب من الماء إلى جندي يوجه مسدسا إلى رأسه، فإن ذلك الشخص لن يُسمح له بالدخول إلى الولايات المتحدة وإذا كان موجودا بها بالفعل يتم ترحيله منها. وهذا القانون لم يؤثر على الهمونغ حتى عام ٢٠٠٥ عندما قام قانون الهوية الحقيقية بتوسيع تعريف المنظمة الإرهابية وجعلها تشمل ما تبقى من جيش الهمونغ المتمرد وشبكته السرية من "الداعمين الماديين"، والتي يُطلق عليها "الطير الأسود".

ويقدر الذين تم رفض دخولهم إلى الولايات المتحدة بـ ١٠ ألف شخص، ولا يشمل هؤلاء الهمونغ اللاويين وحسب بل اللاجئين من بورما وكولومبيا وكوبا وفيتنام وغيرها. ويعتبر إدراج جيش المتمردين الهمونغ أمر مستغرب لأن الولايات المتحدة هي التي أنشأت ودعمت هذا الجيش، وكان الانتماء لهذا الجيش هو السبب في جعل المقاتلين السابقين وذريتهم في حاجة إلى الحماية. وعلى النقيض من ثماني مجموعات أخرى من اللاجئين الذين تنازل الكونجرس عن تطبيق هذه القوانين عليهم من بينها ثلاث من بورما التي أعمل باسمها حاليا، لم يكن الهمونغ من بينهم، وذلك حسبما تم إعلانه من قبل إدارة بوش في يناير ٢٠٠٧. وهذه التنازلات على أي حال لا تنطبق إلا على الذين يقدمون الدعم المادي، مثل مجموعة "الطير الأسود'، وليس على المنظمات نفسها، وبالتالي يمكن الاستنتاج منطقياً وفقا لهذه الحقائق أن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية هي أيضا منظمة إرهابية نتيجة دعمها لهذه الجماعة، وهو استنتاج يبدو أن الولايات المتحدة غير عازمة على توضيحه أو تصحيحه.

إن هذه التأثيرات لا يشعر بها طالبي اللجوء في الولايات المتحدة فقط ولكن أيضاً أولئك المتواجدون على أرضها، وفي حين أن ست أسر قد ساعدتهم في بانكوك قد حالفهم الحظ بالسماح لهم بالدخول إلى الولايات المتحدة في ٢٠٠٤، فإنهم بعد ثلاث سنوات يكونون أقرب إلى ترحيلهم من أن يصبحوا مواطنين أمريكيين. لقد تم التخلي بأثر رجعي عن قانون تجنيس محاربي الهمونغ القدامى لعام ٢٠٠٠، والذي يهدف إلى مكافأة الهمونغ لمساعدتهم السابقة للولايات المتحدة، وذلك بسبب إصدار قانون الهوية الحقيقية والذي يهدد بجعل الآلاف من الهمونغ في الولايات المتحدة أشخاصا غير مرغوب فيهم.

لقد تم إبلاغي صراحة بواسطة موظفي السفارة الأمريكية في بانكوك في منتصف عام ٢٠٠٤ أنه بدون مساعدة من الهمونغ لتعذر العثور على بقايا الكثير من طياري الولايات المتحدة الذين تم إسقاطهم، وذلك مثل البقايا التي أحضرتها الأسر التي ساعدتها في ذلك الوقت. إن انضمام السفارة الأمريكية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في يناير ٢٠٠٧ في الضغط على الحكومة التايلندية ضد ترحيل ١٥٣ لاجئ من الهمونغ يشير إلى أن أميركا لا تزال تعترف بالاضطهاد الذي يتعرض له اللاويون الهمونغ. إن الشيء الذي لم تكن الولايات المتحدة على استعداد للاعتراف به منذ عام ٢٠٠٥ هو العلاقة العرضية بين البيانين الصادرين عن سفارتها : انه بسبب مساعدة الهمونغ للولايات المتحدة وطياريها في لاوس أثناء حرب فيتنام فإن حكومة لاوس تواصل اضطهادها لهم. وفي عام ٢٠٠٣ اختتمت مقالة مجلة تايم بمعاتبة من مقاتل سابق : "نحن سفكنا الدماء مع الولايات المتحدة. ويجب أن يتذكروا هذا. وينبغي عليهم أن يجدوا لنا الأرض التي نعيش فيها بأمان. "لقد كنت أشعر بالثقة و أنا أخبر العديد منهم في عام ٢٠٠٤ أن أمريكا - بلدي الأصلي- سوف يفعل ذلك. ماذا أقول لهم الآن؟"

**لقد عمل بنجامين زاواتسكي (BZawacki@alumni.holycross.edu) لدى الجميعة اليسوعية لخدمة اللاجئين في بانكوك، كما عمل منذ يناير ٢٠٠٦ عمل مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تايلند. وهذا المقال مكتوب بصفته الشخصية وليس المقصود منه أن يعبر عن الجميعة اليسوعية لخدمة اللاجئين أو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.**

١. www.time.com/time/magazine/article/0,9171,501030505-447253,00.html
٢. http://web.amnesty.org/library/Index/ENGASA260032007
٣. http://hrw.org/english/docs/2006/12/12/thaila14822.htm
٤. www.time.com/time/magazine/article/0,9171,695913,00.html
٥. http://thomas.loc.gov/cgi-bin/query/z?c107:H.R.3162.ENR

# أصوات جريئة

**في مايو ٢٠٠٧ قدمت اللجنة النسائية للاجئات والأطفال جوائزها السنوية "أصوات جريئة" إلى ثلاث نازحين كرسوا حياتهم لتعزيز الفرص الاقتصادية للاجئين والنازحين من النساء والشباب. وهذه هي شهاداتهم (بعد تنقيحها).**

"لقد ولدت في مقاطعة ماجويندناو في المناطق المتأثرة بالصراع في ميندناو بجنوب الفلبين. العنف موجود منذ أكثر من ٣٠ عاما، ولا زلت أتذكر بوضوح شديد أسرتنا وهي تجبر على أن تهرع مسرعة من مكان إلى آخر بحثا دوما عن الأمان. ولقد قضيت معظم طفولتي في مركز إجلاء. وهذا أصعب من أي شيء يمكن أن يتصوره أي شخص لم يشهد تجربة مماثلة. أما الذين يذهبون هناك فليس لديهم أي خيار آخر. وكنت أكره الوضع الذي كنا فيه لكنني لم أكن اعرف على من ألقي باللوم. كنت غاضبة وتختلط عليّ الأمور ومتألمة. ورغم الواقع المئيوس منه في ذلك الوقت، لم أكن أريد أن أفشل أو أن أكون عديمة الفائدة. وجعلت الانتهاء من دراستي الابتدائية والثانوية مهمتي. وكنت أبيع الطعام المطبوخ الذي تعده عائلتي الصغيرة على الرصيف واستخدمت تلك المبالغ الزهيدة العائدة من البيع لمساعدة عائلتي ودفع المصاريف المدرسية. وبعد عدة سنوات من مساعدة إخواني من المسلمين على أن نتحد ونطالب بالسلام ونعمل على تلبية احتياجاتهم، فقد قررت أن أعمل على تحقيق حلمي. وكنت أعمل في معاونة بعض أقاربي في أعمال المنزل وكنت أدفع مصاريف دراستي. وتخرجت بعد حصولي على شهادة البكالوريوس في الخدمة الاجتماعية. وبعد عدة سنوات، عملت لدى المنظمة الدولية لخدمات المجتمع والأسرة. ومع نشأتي في خضم الصراع المسلح المستمر، كنت أشعر دائما بعدم الأمان والافتقار إلى الثقة بالنفس. ولقد رأت المنظمة التي عملت لديها شيئا فيّ لم أكن أراه في نفسي ألا وهو أني أستطيع أن أؤثر بشكل ايجابي على حياة الآخرين.

نوريدى عبد الله

يمثل بناء الثقة تحديا رئيسيا في ميندناو؛ فالكثير منا مرتابون، ودائما ما يفكرون بأنهم مستغلون ومهملون ومهمشون. ونحن نشعر على الدوام بالخيانة لأن الكثير من الوعود قد بذلت لمجرد أن يتم الحنث بها في اليوم التالي. ولقد شهدنا الأطراف المتنازعة تتوصل إلى عقد اتفاقات سلام لمجرد أن يخالفها جميع الأطراف. ولقد تعلمت أن الثقة لا يمكن بناؤها إلا عندما يتصرف المرء بنزاهة ويبذل الجهد الصادق لإثبات إخلاصه في العمل مع المجتمعات المحلية ويعمل على تيسير الأنشطة التي تقلل من الشعور بالتهميش ويتقاسم أعباء الناس.

عندما بدأت المنظمة الدولية لخدمات المجتمع والأسرة في العمل مع سكان قرية إنوجوج في عام ٢٠٠١، كان كل سكان هذه القرية الصغيرة التي تعمل بالزراعة وصيد الأسماك تقريبا في مراكز الإجلاء، وقد تعرضوا مرارا للنزوح القسري والنزاع المسلح. وكانوا لا يثقون في بعضهم بعضا ولا في الغرباء. كانت معدلات وفيات الأطفال والأمهات مرتفعة. معظم الآباء لم يحصلوا سوى على اقل من ست سنوات من التعليم ولم تكن هناك مدارس في القرية. ثم ساعدت المنظمة هؤلاء الناس على تنظيم شؤونهم. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، شيد سكان قرية إنوجوج - من خلال العمل التطوعي والعمل مقابل الغذاء - اثني عشر فصلا دائما تستوعب في الوقت الحالي سبعمائة (٧٠٠) طالب يعمل فيها اثنا عشر معلما ومدرس أول، وغالبيتهم يعملون على أساس التفرغ براتب زهيد. وهذه النجاحات تمنحني القدرة على مواصلة عملي".

**نوريدى عبد الله كريم (nakarim@cfsi.ph )**
**ترأس عمليات ميندانوا في المنظمة الدولية لخدمات المجتمع والأسرة .**

---

"النساء والأطفال مثل الخردة في مخيمات اللاجئين، وهذا الأمر يتطلب الشجاعة من أجل البقاء على قيد الحياة والاستمرار في وضع اللاجئ. وأنا شاهدة عيان على ذلك. ولقد استغلني الرجال جنسيا وآذوني بدنيا. ويستغل الناس قساة القلوب الحرب والصراع لتعريض النساء والأطفال إلى الخطر. وقفت بحزم وآليت على نفسي بشجاعة خوض معركة من اجل الحرية الكاملة للمرأة والطفل واحترام كرامة الإنسان والاعتماد على الذات. فررت من ليبيريا عام اندلاع الحرب الأهلية في عام ١٩٩٠ ووصلت إلى غينيا حيث ساعدت في إنشاء مدارس للاجئين. ولقد تركني شريك عمري الذي عشت معه ثلاثة عشر عاما وحدي مع سبعة أطفال عليّ أن أعولهم. وتمكنت براتب صغير أن أدفع الإيجار وأن أعول أولادي لكني اضطررت إلى اللجوء إلى الديون لتلبية الاحتياجات اليومية. وفي نهاية كل شهر، لم يترك لي سداد الدين شيئا لأن الفائدة كانت مرتفعة جدا. وقلت لنفسي، أنا أستغل مرة أخرى. وتحدثت إلى عدد قليل من المعلمات، ونظمنا اتحاد ائتماني صغير يسمى نادي الاكتفاء الذاتي للاجئات الذي يقرض المال بفائدة منخفضة. وحصلت على قرض استغليته بمساعدة مهارتي في صنع المخبوزات لصنع الكعك والفطائر المحلاة والخبز التي كنت أبيعها للناس. ووجدت أن

إميلي سلوبوه

هناك الكثير من اللاجئات ممن هجرهن أزواجهن مع أطفالهن. ورأيت فتيات أجبرن على ممارسة الدعارة من اجل البقاء. ولقد تعرضن للاغتصاب والهجر والقهر والحرمان من حقوقهن. والعديد من النساء والفتيات كن يلقين حتفهن بسبب فيروس نقص المناعة المكتسبة المسبب للايدز والحمل غير المرغوب فيه. وقررت أن أحدث بعضهن عن فخر وكرامة المرأة. واعتبرت نفسي مثلا على ذلك. وقالوا لي، "حسنا، اميلي، أنت لديك وظيفة، أما بالنسبة إلينا، فنحن لسنا مثقفات وليس لدينا مهنة".

واستحوذ هذا على انتباهي. وقالوا إنهن على استعداد لتعلم أي مهارات تساعدهن في إعالة أطفالهن. وأنشأنا منظمة أخذت في النمو حتى أصبحت الشبكة الدولية للمرأة اليوم. وتتولى المنظمة أنشطة الحماية والتمكين في ليبيريا وغينيا وقريبا سنبدأ العمل في سيراليون. ولقد أكسبنا خمسة آلاف سيدة وفتاة مهارات قابلة للتسويق مثل الخياطة وصنع المخبوزات وصنع الصابون واستخدام الحاسوب، وتصفيف الشعر والنجارة والتطريز وطباعة المنسوجات. وستواصل المنظمة الوفاء بالتزامها بأن النساء والأطفال سيكون لهم مكان يسوده السلام الكامل والمساواة في السلطة".

**إميلي سلوبوه (ewasloboh@yahoo.com ) هي منسقة منظمة الشبكة الدولية للمرأة اليوم.**

"بعد ظهر أحد الأيام، كنا نلعب أنا وأخي الصغير على ضفاف بحيرة تنجانيقا. وفجاه شاهدنا المئات من الناس يفرون خوفا على حياتهم. وكانوا يتزاحمون ويتدافعون للصعود على متن قارب. ولقد استمعنا إلى قصص التعذيب والقتل في بلدنا، زائير - التي نسميها الآن جمهورية الكونغو الديمقراطية. كانت الحرب مستعرة هناك. وكنت اخشي على حياتنا، لذلك فقد أمسكت يد أخي وجريت نحو القارب. بعد أن عبرنا البحيرة رسونا في تنزانيا، وليس لدينا سوى الملابس التي نرتديها على أجسادنا. كان هذا قبل إحدى عشر عاما، في عام ١٩٩٦. وكان عمري يناهز الخامسة عشر وأخي الأصغر مسيمبى كان في الحادية عشر . كنا وحدنا تماما. عشنا ونمنا تحت الأشجار لبضعة أشهر حتى أخذنا شخص ما إلى مخيم اللاجئين في لوجوفو . وهناك، عثرنا أخيرا على والدينا وجدتنا وأشقائنا. ومعسكر لوجوفو معسكر هائل وهو يضم اثني وثلاثين قرية. ويعيش الناس على حصص من برنامج الأغذية العالمي.

وأطلق علينا بعض التنزانيين أسماء مثل المقاتلين واللصوص وآكلو الرجال. وظنوا أننا أناس عاجزون ولا قيمة لنا. فور وصولي كنت اعرف أنني يجب أن أواصل التعليم. ولكن لفترة طويلة في المخيم لم يكن هناك أي شيء، لم تكن هناك مواد تعليمية ولا مبنى للمدرسة. كنا ندرس تحت الأشجار. وأتذكر أنني كنت أكتب على غلاف عبوة دقيق ذرة. ولدفع تكاليف المدرسة اضطررت إلى بيع بعض المواد الغذائية التي تلقيناها من برنامج الأغذية العالمي رغم أنه لا يكفي للبقاء على قيد الحياة. وعزف كثير من الناس عن الذهاب إلى المدرسة في البداية لأنهم كانوا يأملون ألا يمكثوا في تنزانيا لمدة طويلة. وأعربوا عن اعتقادهم بان الدراسة أثناء الوجود في مخيم للاجئين لا معنى لها لأن هذا التعليم لن يُعترف به في أي مكان. وحضرت فصل مسائي لدراسة الانجليزية يديره اللاجئون. واعتقد معظم الناس أن تعلم الانجليزية هي مضيعة للوقت لأننا لا نتكلم الانجليزية في الكونغو. ولكن في عام ١٩٩٩، وصل آلاف الناس إلى لوجوفو. وأدرك الناس إنه من المهم دراسة الانجليزية ليتمكنوا من التواصل مع العاملين في المنظمات الدولية. طلب مني زملائي في الفصل الدراسي أن أعلمهم الانجليزية. لدرجة أنني بدأت فصل مسائي نجح نجاحا باهرا.

ولقد قررت أن أنشئ منظمة جديدة يمكن أن تفعل أكثر من مجرد تعليم الانجليزية. وبينما كنت لا أزال في المدرسة الثانوية قمت بتأسيس مركز تنمية الشباب وتعليم الكبار واسمها بلغتي الأم Kituo cha Maendeleo ya Vijana na Elimu ya Watu Wazima . ويوجد مقرنا في مخيم لوجوفو ولكننا كنا نخطط للانتقال إلى الكونغو للعمل مع هؤلاء الذين دمرت الحرب حياتهم. ونحن نكافح الفقر والجهل، ونزيد فرص العمل. ونضع برامج للنساء والشباب ونوفر التدريب على اكتساب اللغات. ولقد بدأنا مع بعض المتطوعين من أصدقائي. الآن لدينا فريق من العاملين مكون من أربعة وأربعين رجلا وامرأة. ولقد قدمنا المساعدة للأيتام بحيث يمكنهم الذهاب إلى المدارس الثانوية. وقد قمنا بحملة لتوعية الناس حول فيروس نقص المناعة البشرية / الايدز. وتتعلم النساء الحياكة وصنع الصابون ومهارات الحاسوب حتى يتمكنوا من إيجاد فرص العمل وكسب العيش. ونريد أن تعالج المرأة مشاكلها بنفسها وأن تنمي

أتو واوناجي

ثقتها بنفسها. ونريد أن تعيش المرأة بدون خوف. ونريد أن تشارك النساء في القرارات التي تؤثر على حياتهن. فالمرأة اللاجئة هي كل شيء؛ فهي مصدر كل ما في أسرتها أو بيتها. ولقد تعرض الأطفال في مخيم لوجوفو للاجئين إلى الاغتصاب وأجبروا على الزواج في سن مبكرة جدا. ولم يحصلوا على التعليم المدرسي، وقد يكون ذلك أحيانا لأنهم جنود أطفال.

ونحن نفتخر بانجازاتنا؛ ولقد تم الاعتراف بالمركز محليا ودوليا. وتمكنا من الحصول على الدعم المالي من الأفراد والمنظمات. وبسبب عملنا، كل شخص في مخيم لوجوفو يدرك الآن ما هو الايدز وبذلك تغير أسلوب تعاملهم مع هذا المرض. وثمانين في المائة من الشباب الذين يتكلمون الانجليزية في المخيم وهم قد تعلموها في مركزنا. وتحصل النساء على عمل بسبب برامجنا".

**أتو واوناجي (autuuwaonaje@yahoo.com ) عاش كلاجئ في مخيم لوجوفو في تنزانيا على مدار الإحدى عشر عاما الأخيرة.**

١. www.womenscommission.org
٢. www.cfsi.ph

# قضايا تختبر كولومبيا وتعزز من حماية النازحين داخليا

ماريا بياتريس نوجيرا وشارالامبوس إيفستاثوبولوس

**أظهرت القرارات الحاسمة التي صدرت في قضيتين ضد دولة كولومبيا إمكانيات القرارات القضائية الخاصة بحقوق الإنسان في توضيح حقوق النازحين داخليا وإرساء آليات ومعايير جديدة في الحماية المحلية والدولية.**

لعبت النظم الإقليمية لحقوق الإنسان دائما دورا مهما في التأكيد على الطبيعة الدولية لحماية النازحين القائمة على الحقوق. وقد تم ذلك من خلال أنشطة إعداد التقارير وبعثات تقصي الحقائق ورصد أزمات محددة من أزمات النزوح الداخلي. ولقد كان الحجم الفعلي للقرارات القضائية التي صدرت عن محاكم إقليميه لحقوق الإنسان بشأن قضية حقوق النازحين داخليا متواضعا. ولكن حدث تطور مهم، نتيجة للقضيتين اللتين رفعتا أمام محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ضد دولة كولومبيا : حكم دعوى مذبحة مابيريان ضد كولومبيا، وصدر الحكم فيها في سبتمبر ٢٠٠٥، وحكم دعوى مذبحة إيتوانجو ضد كولومبيا وصدر الحكم فيها في يوليو ٢٠٠٦.

وتتعامل كلتا القضيتين أساسا مع الحرمان من الحرية وتعذيب وقتل العديد من المدنيين التي ارتكبتها الجماعات شبه العسكرية التي تسمى أوتوديفنداس أونيداس الكولومبية (جبهة الدفاع الذاتي المتحدة الكولومبية) في البلديات الكولومبية أتوانجو عام ١٩٩٦ ومابيريان في عام ١٩٩٧. وأكد الاعتراف بالتعاون - بالفعل أو التقصير - من جانب أفراد الجيش الوطني الكولومبي في هذه الغارات المسلحة مسؤولية الدولة عن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في كلتا الحالتين.

وبسبب التهديدات التي أطلقتها الجماعات شبه العسكرية والضرر المادي والنفسي وتدمير الممتلكات وسبل العيش، أُجبرت عدة أسر على الفرار من ديارهم. وأدى تعدد انتهاكات حقوق الإنسان وأشكال الحرمان التي واجهها هؤلاء الناس إلى وضع قضية النزوح الداخلي في بؤرة الاهتمام في المداولات في كلتا القضيتين. ونظرت المحكمة في انتهاكات الحق في الحياة والسلامة الشخصية والمحاكمة العادلة وحرية التنقل والإقامة والضمانات القضائية والملكية الخاصة وحقوق الطفل على ضوء الأحكام الواردة في الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان . وفي نهاية المطاف، ارتأت المحكمة أن الدولة الكولومبية مسؤولة عن هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان. وألزمت المحكمة الحكومة الكولومبية بتقديم مختلف أشكال التعويضات النقدية وغير النقدية، بما في ذلك الحاجة إلى تمكين جميع النازحين من العودة الآمنة والكريمة إذا كانوا يريدون ذلك.

## تعزيز حقوق النازحين داخليا

هاتان القضيتان كانتا أولى القضايا التي حدت بمحكمة البلدان الأمريكية إلى أن تدرس بشكل منهجي تداعيات حقوق الإنسان للنزوح الداخلي. وبهذا ترسخ اختصاص المحكمة في وضع وتوضيح المعايير القانونية لحماية النازحين داخليا وتعزيز رصد القانون الدولي لحقوق الإنسان لحالات النزوح الداخلي في المنطقة. ولم توسع المحكمة تفسير حقوق النازحين داخليا فحسب، بل طرحت أيضا توصيات محددة لسياسة الحماية الفورية في كولومبيا. وبالتالي دعمت الأحكام الحماية الدولية الشاملة للنازحين داخليا وكذلك مسؤوليات الدولة الكولومبية عن الحماية المحلية.

وتتعزز الحماية الدولية من خلال الاعتراف بأن النازحين داخليا يشكلون فئة خاصة من الفئات المستحقة للاهتمام. والسبب وراء الضعف المتزايد الذي ينتاب النازحين داخليا، وفقا للمحكمة، هو التعرض لمزيد من العنف وسوء المعاملة والتجنيد الإجباري، وكذلك التهميش والفقر والتفكك الاجتماعي بسبب فقدان أماكن إقامتهم وأموالهم وأرزاقهم. وتترك 'الأزمة الأمنية' التي أنشأتها حركة النزوح الداخلي القسري النازحين داخليا دون حماية، مع تضرر النساء والأطفال بشكل متفرق.

ويرتب هذا الوضع من الضعف الخاص، وفقا للأحكام، التزاما على الدول باتخاذ تدابير ايجابية لضمان الأمن للنازحين داخليا، حتى عندما يكون النزوح بسبب أفعال أطراف أخرى. ومع تقرير هذا الالتزام، فإن المحكمة تعزز مفهوم حماية النازحين داخليا الذي لا يقتصر على مجرد قبول مساعدة إنسانية من المجتمع الدولي. والدول ملزمة باتخاذ التدابير الإدارية والتشريعية و/أو القضائية لحماية النازحين داخليا ومساعدتهم وتمكينهم. وسوف تطالب المحكمة في المستقبل بمراعاة هذه الالتزامات في جميع القضايا التي تتعلق بالنازحين داخليا.

ويسهم تفسير المحكمة لطبيعة حماية النازحين داخليا القائمة على الحقوق بدرجة كبيرة في جهود الحماية التي تبذل على المستوى الدولي. ولقد أقرت المحكمة المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي وطبقتها من اجل توضيح المحتوى والتوصل إلى بعض حقوق الإنسان المنصوص عليها في الاتفاقية الأمريكية. وتم الإقرار رسميا بالحق في عدم التعرض للنزوح قسرا بوصفه عنصرا من عناصر الحق في حرية التنقل والإقامة. وتم الاعتراف بحالة الضعف التي تصيب النازحين داخليا بأنها انتهاك للحق في السلامة الشخصية. وتؤكد الأحكام أن النزوح الداخلي يستتبع انتهاكات كثيرة لحقوق الإنسان على صعيد جماعي ومنظم ولفترات طويلة، وبالتالي منع النازحين داخليا من أن يحيوا 'حياة كريمة'. وبالتالي تنشأ الحاجة إلى التوسع في تفسير مفهوم 'الحق في الحياة'، ومن ثم توسيع طبيعة الحماية من مجرد المساعدة إلى تعزيز وإعمال حقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بالحماية المحلية، فان المحكمة لم تقصر تحليلها للنزوح الداخلي الكولومبي على الظروف المحددة للقضيتين، بل استعرضت المحكمة أسباب أزمة النازحين داخليا في كولومبيا وتعقيداتها ومظاهرها في محاولة

لوضع القضيتين في سياق مشكلة حقوق الإنسان الأكبر. ولقد تم نشر وعي كبير حول تحديات حقوق الإنسان التي يطرحها النزوح الداخلي في كولومبيا والالتزامات المحددة التي تتم مطالبة الدولة بها. وعند استعراض وتقييم سياسات الحكومة الكولومبية تجاه النازحين داخليا وجدت المحكمة أن الموارد المخصصة لحماية النازحين داخليا لا تكافئ حجم المشكلة. واتفقت المحكمة مع القرارات السابقة للمحكمة الدستورية الكولومبية في اعتبار الظروف اللاإنسانية التي يواجهها النازحون داخليا ظروفا"غير دستورية".

وهذه القرارات أفادت ليس مجرد بضع مئات من النازحين داخليا بشكل مباشر بل ساعدت أيضا في تشكيل السياسات الحكومية في هذا الصدد. وبإقرار هذه القرارات ورفعها إلى مستوى الإقليمية، تشجع محكمة الدول الأمريكية الأفراد ومنظمات المجتمع المدني في كولومبيا وأماكن أخرى في أمريكا اللاتينية على أن تعزز المساءلة والمطالبة باحترام حقوق النازحين داخليا والعمل بها.

وتطالب المحكمة - كشكل من أشكال التعويض لأفراد الأسرة من النازحين والسكان السابقين لبلدتي مابيريان وإيتوانجو - أن تضمن الدولة عودتهم الطوعية والآمنة في غضون فترة ستة أشهر. بالتالي تقع على الدولة الكولومبية مسؤولة ضمان ظروف آمنة للعودة الطوعية إلى البلدتين. وإذا كانت هذه الظروف لا يمكن ضمانها في غضون الفترة المقررة، فإنه "يتعين على الدولة أن توفر الموارد اللازمة والكافية لضحايا النزوح لمساعدتهم على الاستقرار في ظروف مماثلة للظروف التي كانوا يعيشون فيها قبل حدوث وقائع القضية في مكان يختارونه بحرية وطواعية". وهذا ليس مجرد توصية سياسية لكنه مطالبة ينبغي على الدولة الكولومبية الامتثال لها.

تشتهر محكمة الدول الأمريكية بأنها تأمر بأشكال غير مالية للتعويض وأنها تولى الاهتمام اللازم لإعادة تأهيل الضحايا الناجين وأقربائهم. ومع ذلك، لم يحدث من قبل أن اعترفت محكمة لحقوق الإنسان قضائيا بالحلول الدائمة لأزمات الهجرة القسرية كعلاج أو شكل من أشكال التعويض. ولقد اتخذت المحكمة خطوات رائدة نحو تعزيز حقوق الإنسان ورصد حالات النزوح الداخلي، مما يتيح الفرصة أمام القضايا الأخرى المتعلقة بالنازحين داخليا أن تنظر أمام محاكم حقوق الإنسان، وتطوير وتوضيح معايير قانونيه جديدة.

ماريا بياتريس نوجيرا (mb_nogueira@yahoo.com ) باحثة مساعدة في معهد العلاقات الدولية في جامعة برازيليا (www.unb.br/irel )، البرازيل. شارالامبوس إيفستاثوبولوس (haris8480@hotmail.com ) قام مؤخرا باستكمال أطروحة في دراسات التنمية، قسم التنمية الدولية (www.qeh.ox.ac.uk )، جامعة اوكسفورد.

١. www.oas.org/OASpage/humanrights.htm
٢. www.hrcr.org/docs/American_Convention/oashr.html
٣. www.brook.edu/fp/projects/idp/gp_page.htm
٤. أنظر دليل خوسيه سيبيدا إيسبيوناز، "إلى أي مدى تستطيع المحكمة الدستورية الكولومبية أن تحمي حقوق النازحين داخليا؟"، ملحق نشرة الهجرة القسرية "وضع النازحين داخليا على الخريطة: الإنجازات والتحديات"، ديسمبر ٢٠٠٦:
www.fmreview.org/FMRpdfs/BrookingsSpecial/13.pdf

# النزوح الداخلي في شرق بورما

هيذر راي

**يتسم تاريخ بورما بعد الاستقلال بتعدد الصراعات في هذه الدولة المتعددة الأعراق والأقليات إلى بدرجة استثنائية. وشهدت بورما منذ بدء الحكم العسكري في عام ١٩٦٢ انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وحركة شاملة من النزوح .**

وينتمي ما يقرب من ٦٠٪ من السكان في بورما والذين يقدر عددهم بنحو ٥٠ مليون مواطن إلى عرق البورمان، بينما ينتمي باقي المواطنين إلى تشكيلة كبيرة من المجموعات العرقية، ويطلق عليهم عموما "الأقليات الوطنية". وبينما تنقسم الدولة من الناحية الإدارية إلى سبعة أقسام وسبع ولايات أقلية وطنية، إلا أن هناك من الناحية العملية تنوع كبير داخل كل كيان منها.

وقد عانى المدنيون في مناطق الأقليات العرقية لفترات طويلة من الانتهاكات الكثيرة التي تضمنت النزوح القسري (والذي عادة ما يتكرر)، وكذلك العمالة القسرية والابتزاز والعقاب التعسفي والتعذيب والإعدام التعسفي والعنف الجنسي المنظم ضد النساء والفتيات، فمثلا في الفترة بين ١٩٩٦ و٢٠٠٠ تم نقل ما يقرب من ٣٠٠ ألف من القرويين الشان قسراً في ولاية شان، ولا تزال جماعة روهنجايا المسلمة في ولاية أراكان (راكاين) تعاني من التمييز والانتهاكات عقب عمليات الطرد الشاملة التي وقعت عام ١٩٧٨ و١٩٩١-١٩٩٢ في بنغلاديش والتي تم ترحيل العديدين منهم إلى وطنهم في ظل ظروف شديدة السوء.

وينفذ مجلس الدولة للسلام والتنمية – وهو الاسم الرسمي للمجلس العسكري الذي استولى على السلطة في عام ١٩٩٠ وأبطل نتائج الانتخابات التي فازت فيها العصبة الوطنية الديمقراطية التي كانت تتزعمها أونج سان سوكي- وطبق المجلس العسكري بلا رحمة سياسة "الحرمان الرباعي " والتي كان الهدف منها حرمان المتمردين من الغذاء والأموال والمجندين والمعلومات، والتي كان لها بالغ الأثر على المواطنين في مناطق الأقليات العرقية التي تحيط بورما الوسطى. ولقد هاجمت قوات بورما المسلحة القرويين ودمرت سبل عيشهم ضمن سياق العمليات المضادة للتمرد التي يبررونها بمقتضيات الوحدة الوطنية.

## شرق بورما

يقدر الائتلاف الحدودي لتايلاند وبورما – وهو تحالف مكون من المنظمات اللاحكومية التي تعمل سويا مع النازحين من بورما للاستجابة إلى الاحتياجات الإنسانية- أن مليون شخص في شرق

عندما هاجمت كتيبة المشاة ٥٠١ التابع لمجلس الجزالات الحاكم قرية ثي داه دير (التابعة لمدينة ثاو في مقاطعة بابون) في مارس ٢٠٠٧ اضطر القرويين للهرب حاملين ما يمكنهم حمله من الطعام والممتلكات.

بورما قد نزحوا في العقد الأخير. ويوجد حوالي ١٥٠ ألف لاجئ في مخيمات اللاجئين ضمن أعداد اللاجئين المتواجدين في تايلاند الذين يقدروا بنحو ٣٥٠ ألف لاجئ، بينما لا تعترف حكومة تايلاند بأن أعداد اللاجئين من الشان في تايلاند تعدت ٢٠٠ ألف لاجئ في تايلاند، ويقدرعدد العمال البورميين المهاجرين الذين يعيشون في تايلاند بحوالي المليون.

وفي الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٦ أجبر حوالي ٨٢ ألف شخص على الهروب من ديارهم نتيجة للهجمات العسكرية الواسعة التي شنها الجيش البورمي منذ عام ١٩٩٧. ولقد أثرت تلك الهجمات على مجموعات الكاريني والشان والمون وخاصة الكارين في ولاية الكارين ومنطقة شرق بيجو. ولقد وقعت الهجمات ضد الكارين عندما استغلت قوات مجلس الدولة للسلام والتنمية اتفاق وقف إطلاق النار غير الرسمي الذي أبرم في عام ٢٠٠٤ بين مجلس الدولة للسلام والتنمية واتحاد الكارين الوطني ليتوغل أكثر داخل المناطق التي يسيطر عليها اتحاد الكارين الوطني. ويصف أغلب المعلقون الهجمات بأنها جزء من سياسية المناطق الأربعة التي تم تنشيطها والتي تهدف إلى إيقاف دعم القرويين لجيش التحرير الوطني الكاريني وهو الجناح العسكري للاتحاد الوطني لكارين. وتمنع قوات مجلس الدولة للسلام والتنمية جيش التحرير الوطني الكاريني من الوصول إلى المدنيين عن طريق إجبار القرويين على التوجه إلى مواقع تحت السيطرة العسكرية.

وتُصر مجموعة حقوق الإنسان الكارينية على أن عبارة "النزوح بسبب الصراع" ليست عبارة دقيقة، فالنزوح هنا ليس مجرد نتيجة انحصار المدنيين بين قوتين عسكريتين متصارعتين بل إن القرويين أنفسهم مستهدفين عمدا وكذلك يتم تدمير حقول الأرز ومخازن الأرز والمواشي الخاصة بهم على نحو منظم. وفي عام ٢٠٠٦، تم نشر ٤٠٪ من قوات الحدود الأمامية البورمية في شرق بورما وتم تكليف وحدتين من وحدات المشاة الخفيفة بمهمة منع المدنيين من حصاد محاصيلهم الزراعية . وأعداد جيش التحرير أقل بكثير وغالبا ما انشغلت قواته بمساعدة القرويين الذين كانوا يحاولون الفرار من الجيش البورمي أكثر من توجيه هجمات مباشرة إلى قوات الجيش البورمي . وتقول مجموعة حقوق الإنسان الكارينية بأن الدولة العسكرية تقوم بشن حملة شعواء لجعل الريفيين يخضعون لسيطرة الدولة، مع أن الكثيرين منهم قد عاشوا الغالبية العظمى من حياتهم خارج نطاق أي سيطرة للحكومة.

ووجهتي النظر حول ما يحدث - "النزوح بسبب الصراع" و "الاستهداف المباشر للقرويين"- ليستا بالضرورة تفند كل منهما الأخرى، وهما يعكسان التأكيد على الجوانب المختلفة، رغم أنهما يتصلنا ببعضهما بعضا بشكل وثيق، التي تتصف بها الدولة المستبدة ومشروع بناء الدولة الذي يرى فيه النظام الحاكم مجموعات المعارضة المسلحة (بالرغم من ضعفها) وأي مدنيين لا يخضعون لسيطرتها المباشرة أو عملائها تحديا لسلطته وكثيرا ما كان القرويون يحاولون مقاومة سيطرة الدولة ولكنهم يدفعون ثمنا غاليا مقابل ذلك، ولذا يقع المدنيون في دائرة النزوح المتواصل.

قرويون يهربون من هجمات مجلس الجزالات الحاكم في بورما

وتظهر مواطن ضعفهم في إحصائيات الصحة المتدهورة، ففي عام ٢٠٠٤ صنفت منظمة الصحة العالمية دولة بورما في المرتبة المائة والتسعين ضمن مائة وواحد وتسعين دولة من حيث تقديم الرعاية الصحية. ويتم إنفاق أقل من ٣٪ من الميزانية القومية على الصحة – أي أقل من دولار واحد لكل شخص في العام- في حين أنه يتم إنفاق ٤٠٪ منها على الجيش. وتشير الإحصائيات إلى أن الوضع في شرق بورما أكثر تفاقما، ويقدر فريق الرعاية الصحية (BPHWT) أن معدلات وفيات الأطفال (تحت سن الخامسة) ٢٢١ طفلا في الألف (بالمقارنة بمائة وستة في الألف في بورما وواحد وعشرين في الألف في تايلاند). وتفيد التقارير أن معدلات الوفيات في الأمهات في شرق بورما عالية جدا لدرجة أنها تصل إلى واحدة ضمن اثني عشر سيدة. وتلك المؤشرات المرعبة تتساوى مع تلك التي نراها في دول مثل سيراليون أو جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتعزى تلك المشكلات بدرجة كبيرة إلى أسلوب مجلس الدولة للسلام والتنمية الذي يرى أن توفير الرعاية الصحية للقرويين وحصولهم على الأدوية يعد عملا عدائيا. ويزيد الطين بلة في هذه الأزمة الصعوبة الشديدة التي تواجهها تلك القلة من الجهات الإنسانية التي تحاول أن تقدم المساعدة إلى الجماعات النازحة التي تختبئ في الغابات. ولقد لقي العديد من أفراد الطاقم الطبي التابع لفريق (BPHWT) مصرعهم في تبادل لإطلاق النار أو بسبب الألغام الأرضية.

ويتعرض هؤلاء الذين يبحثون عن ملجأ في المناطق المتطرفة إلى مخاطر شديدة، إذ يعيشون على نظام غذائي يتألف من الأرز والخضروات البرية، وأثناء بحثهم عن الخضروات البرية أو عند عودتهم إلى القرى المدمرة لإنقاذ الأرز أو قدور الطهي يتعرضون للألغام التي وضعتها قوات مجلس الدولة للسلام والتنمية بطول ممرات القرية وفي حقول الأرز. ويتسبب سوء التغذية والحاجة إلى المأوى (خاصة في الموسم المطير) وعدم الحصول على الأدوية أو المساعدة الطبية في ارتفاع معدلات الإصابة بالملاريا والدوسنتاريا وغيرها من الأمراض. واكتشف المدنيون أن الاختباء في الأحراش يعني التعرض لخطر الضرب أو الاغتصاب أو القتل أو كل هذا على يد قوات مجلس الدولة للسلام والتنمية .

أما المدنيون الذين لم يتهربوا من سيطرة مجلس الدولة للسلام والتنمية والذين يعيشون في مواقع الترحيل القسري فهم كذلك يواجهون العديد من التحديات . فكثيرا ما يتم نقلهم إلى مناطق لا تتوفر فيها سبل الإعاشة الكافية. ومنذ عام ١٩٩٧، كان من المتوقع من قوات الخطوط

الأمامية أن تكون "معتمدة على ذاتها" . وتعتبر قوات مجلس الدولة للسلام والتنمية المدنية في مواقع إعادة التوطين عناصر قابلة للاستهلاك وغالبا ما تجبرهم على العمل كحمالين وفي زراعة المحاصيل ومد الطرق وبناء الكباري وجمع الخشب والبامبو لمباني الجيش وإزالة الألغام الأرضية. وبالإضافة إلى الأخطار الواضحة الكامنة في الكثير من هذه الأعمال، قد لا يبقى للقرويين سوى القليل من الوقت لرعاية محاصيلهم إذا كان لديهم أي محاصيل. وفي العديد من الحالات، يكون هناك حاجة لتصاريح السفر للتوجه إلى الحقول التي قد تكون بعيدة جدا مما يجعل العمل فيها مستحيلا في الوقت المخصص لهم. ويزيد السفر من وإلى الحقول، إذا كان ذلك ممكنا، من التعرض إلى الإصابة من الألغام الأرضية واغتصاب الفتيات والنساء والإعدام التعسفي على يد القوات المسلحة.

وبينما من الواضح أن العديد من القرويين يعتزمون مقاومة محاولات مجلس الدولة للسلام والتنمية في السيطرة عليهم والبقاء أقرب ما يمكن من أراضيهم، يتوجه آخرون عادة بعد معايشة تجارب النزوح المتكررة إلى الهروب نحو الحدود أملا في الدخول إلى مخيمات اللاجئين في تايلاند. وبمجرد عبورهم الحدود، تحاول المنظمات المجتمعية مثل لجنة اللاجئين الكارينية مساعدتهم في الحصول على حق دخول مخيمات اللاجئين. ومع ذلك، بات من الصعب العبور إلى تايلاند بسبب إحكام السيطرة أكثر على النقاط الحدودية. ومنذ أبريل ٢٠٠٦، تجمع الآلاف من النازحين داخليا بالقرب من آي هتو هتا الواقعة على الجانب البورمي من نهر سالوين. وفي مخيم النازحين في آي هتو هتا يتلقى حوالي ١٠٠٠ شخص المساعدة من تلك المنظمات المتمركزة على الحدود ومن الجهات المانحة المحلية والدولية. ولكن من الصعب جدا الحصول على مساعدة كافية للآلاف من الأشخاص المختبئين بالجوار ويصبح الأمر أكثر صعوبة عند الحصول على المساعدة من أجل النازحين داخل بورما، مع أن مجموعات متمركزة محليا، مثل فريق (BPHWT )، تحاول أن تفعل ذلك.

## المجتمع الدولي

في السابق كانت من الممكن لبعض الوكالات الدولية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر الوصول إلى المدنيين من شرق بورما بدرجة محدودة، ومع ذلك، في نوفمبر ٢٠٠٦، أمرت الحكومة البورمية الصليب الأحمر أن يغلق مكاتبه في شرق بورما، مع أنها قد سمحت له في وقت لاحق أن يعيد فتحها مع تخفيض نطاق عملياته. واضطرت لجنة الصليب الأحمر إلى خفض أعداد الموظفين، وأجبرت أن تتخلى عن برنامجها لزيارة المساجين. ومنذ أواخر عام ٢٠٠٤، حين تم القضاء على الجنرال خن نيونت، عامل المجلس وكالات المساعدة سواء الدولية أو المحلية الموجودة داخل البلاد بخشونة أكبر. وأسفر هذا عن تزايد المراقبة ومحاولات فرض المتطلبات الإدارية لزيادة إحكام سيطرة الدولة على الوكالات. و في عام ٢٠٠٥، ردا على الصعوبات التي تواجه العمل داخل الدولة، انسحب الصندوق العالمي لمكافحة مرض الإيدز والسل والملاريا الذي خصص ٩٨,٤ مليون دولار أمريكي لبرنامج مدته خمس سنوات في بورما من الدولة وكذلك انسحبت منظمة أطباء بلا حدود (فرع فرنسا) . ومنذ ذلك الحين، أسفرت تعهدات الدعم من الاتحاد الأوربي وغيره عن وضع مخططات لصندوق جديد للتعامل مع ثلاثة أمراض (صندوق الثلاثة أمراض) . وبينما استمر الجدل حول الآثار السياسية للمساعدات الإنسانية، يظل مدى الوفاء بهذه التعهدات وكيف يمكن تفعيلها بدون السيطرة الحكومية غير المقبولة قيد الدراسة. ومن الواضح، رغم ذلك، أنه في ظل الأوضاع الراهنة، أيا كانت المساعدات التي تصل إلى شعب بورما من خلال هذه القنوات، ليس من المرجح أن تصل إلى النازحين داخليا، سواء كانوا يختبئون في الأحراش أو يعيشون في مواقع الترحيل القسرية.

وفي ظل هذا الوضع، تظل المشكلة المتعلقة بالطريقة التي يتم بها تقديم المساعدة إلى الناس بالتعاون مع حكومة تستهدف نفس هؤلاء الناس معضلة تستعصي على الحل، لاسيما عندما تمثل هذه المساعدة تحديا لسيادة الدولة. والصعوبات التي تنشأ من النزوح القسري، المذكورة فيما سبق، هي نتيجة هجوم يشنه نظام حاكم يعتبر جميع مواطنيه أعداء محتملين، ويرى أفراد جماعات الأقلية العرقية على أنهم أعداء مؤكدين إذا لم يخضعوا لسيطرة الدولة أو لواحدة من الميلشيات العديدة التابعة لها التي تسيطر عليها. وإذا فشلت الحكومة في أداء مسؤولياتها فإن الحماية ينبغي أن تكون الأولوية القصوى للمجتمع الدولي. ومع ذلك، تظل السيادة مصدر الحماية على الرغم من أن هوة الخلاف بين مفهوم مجلس الدولة للسلام والتنمية عن السيادة بوصفها السلطة المطلقة والمفهوم الناشئ للسيادة بوصفها المسؤولية والتي من شأنها أن تضم المعايير المدرجة في المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي. وهذه المشكلة قد تضاعفت أكثر بسبب الفيتو الذي استخدمته الصين وروسيا في يناير ٢٠٠٧، ضد مشروع قرار بشأن بورما تقدمت به الولايات المتحدة وبريطانيا إلى مجلس الأمن. وقد يؤدي الفيتو إلى أن يظن مجلس الدولة للسلام والتنمية أن بإمكانه أن يستمر مع تمتعه بالحصانة في ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان المنتظمة تحت مسمى "الوحدة الوطنية". وعلى المستوى الإقليمي، لم يكن لرابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان) على الرغم من تململها بشأن سجل حقوق الإنسان البورمي حتى الآن سوى أثر ضعيف بسبب التزامها الجوهري بعدم التدخل . ومن ثم، على الأقل في الوقت الحاضر، على النازحين الداخليين من شرق بورما الذين يكافحون في مواجهة هذا الوضع الطارئ الآخذ في التردي، أن يظلوا معتمدين على ذاتهم بدرجة كبيرة.

تضطر المدارس للبقاء متنقلة بحيث يمكنها الإغلاق كلما اقترب منها جنود مجلس الجنزالات الحاكم أو عندما يضطر المدرسون والتلاميذ للهرب مع عائلاتهم لكنها تعاود الفتح مرة أخرى في أقرب فرصة ممكنة

**هيذر راي ( heather.rae@anu.edu.au )**
**هي زميلة في الشؤون الدولية، قسم العلاقات الدولية، كلية الأبحاث لدراسات المحيط الهادي وآسيا، الجامعة الوطنية الأسترالية.**

**تتوفر تقارير منظمة العفو الدولية بشأن بورما على الموقع التالي: http://web.amnesty.org/library/eng-mmr/index**

**كما يمكن الاطلاع على تقارير منظمة هيومن رايتس ووتش على الموقع التالي: www.hrw.org/asia/burma.php**

١. www.tbbc.org
٢. www.khrg.org

# منح حق الاقتراع للنازحين داخليا في نيبال

أنيتا غيميري

**تشهد نيبال نهاية للصراع الدائر بها وتجري فيها الآن نقاشات حول الجدول الزمني للانتخابات. وكان تخلى الثوار الماويين قد عن أسلحتهم وانضموا إلى حكومة الائتلاف. ولكن هل ستتمتع الانتخابات بأي مصداقية إذا لم يتمكن عدد كبير من النازحين داخليا من التصويت؟ وهل بوسع نيبال أن تتعلم من التجارب السابقة في غيرها من البلدان؟**

لقد خلّف عقد من الصراع المسلح حوالي ٢٠٠ ألف نازح في نيبال، ووفقا للمادة رقم ٨-١-١١ من قانون نيبال تجاه النازحين داخليا الذي تم وضعه مؤخرا، فإن القانون يكفل حق التصويت لجميع النازحين داخليا. ولكن السياسة لا توضح إن كان يحق للنازحين داخليا الترشح للانتخابات وإذا ما كان يتوجب عليهم التصويت في مسقط رأسهم أو في أماكن إقامتهم الحالية. ومن سوء الحظ أن عملية تسجيل المصوتين في معظم المحافظات في نيبال قد اكتملت وتم تسجيل جميع من لديهم إقامة دائمة فقط.

تعتبر الانتخابات وسيلة هامة يستطيع النازحون داخليا من خلالها المساهمة في رأيهم في القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في حياتهم. وبما أن النازحين داخليا هم مواطنون في الدولة التي اقتلعوا منها، فمن حقهم التصويت والمشاركة في الشؤون العامة، وهو حق مشدد عليه في المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي.

ومن الهام أن تستفيد نيبال من تجارب وخبرات المجتمع الدولي في إجراء والإشراف على الانتخابات التي تشمل النازحين داخليا. لقد حددت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومن خلال خبرتها الواسعة، ست مجموعات من العقبات التي تقف أمام منح حق الاقتراع للنازحين داخليا، ألا وهي: نقص الوثائق، والممارسات التمييزية، ونقص المعلومات الآنية والملائمة والجلية، وانعدام الأمن وأعمال التخويف. وتوجد جميع هذه العقبات في نيبال.

لقد فقد الكثيرون من النازحين داخليا وثائقهم أو تم مصادرة وثائقهم أثناء نزوحهم، وكانت الحكومة ذاتها قد نزحت في الكثير من المناطق لعدة سنوات وعجزت بالتالي عن تقديم الوثائق أو إثباتات الجنسية للمقيمين المحليين الذين نزوحوا لاحقا. وقد كان هناك مشاهد تنم عن الفوضى مؤخرا في المناطق الريفية جراء تدافع الناس للحصول على الاستحقاق الرسمي للجنسية. وحتى إذا كان النازحون داخليا يحملون الوثائق فهم ممنوعون من التصويت إلا في مسقط رأسهم. وبما أن معظم النازحين داخليا ينحدرون من أصول ريفية، والكثير منهم شبه أميين، فهناك تمييز ضدهم ويواجهون صعوبات كبيرة في فهم وتقييم الإجراءات البيروقراطية الحكومية. وسيعجز معظم النازحين داخليا عن العودة إلى مسقط رؤوسهم للتصويت. ويرجح نشوب صراع آخر بين العائدين وبين من احتلوا أراضيهم. ولا توجد هناك أي خطط ملموسة لإزالة الأعداد الهائلة للألغام الأرضية التي تمنع العائلات النازحة من العودة إلى ديارهم واستئناف سبل الرزق التي تعطلت.

وليزداد الأمر سوءا، لا يزال الماويون يطبقون نظامهم القضائي جنبا إلى جنب مع الحكومة في بعض المناطق ويضعون أحكامهم الخاصة حول من يستطيع العودة وتحت أي شروط. وقد أعلن الماويون عن ثلاث فئات من النازحين داخليا، حيث تمنع مجموعة منهم من العودة نهائيا، ويحق لمجموعة أخرى العودة ولكن بعد سداد غرامة مالية. وأعلن الماويون أنهم سيعيدون جزءا فقط من الأرض المصادرة من كل نازح داخليا. والآن يُعتبر الماويين جزءا من الحكومة ويجب أن يمتثلوا للقوانين المحلية وليس القوانين التي يفرضونها بأنفسهم. فأفعالهم تعتبر انتهاكا واضحا للمبادئ التوجيهية التي ترتكز عليها سياسة نيبال تجاه النازحين داخليا، وانتهاكا لاتفاق السلام الشامل الذي وافق الماويون بموجبه على المساعدة في التعويض عن الممتلكات وتسهيل العودة وإعادة الاندماج.

يعتبر حصول جمهور الناخبين على المعلومات الصحيحة والآنية التي تتعلق بترتيبات عملية التصويت أحد أهم شروط الانتخابات الحرة والنزيهة. ويجب أن يتوفر لدى موظفي الانتخابات معلومات واضحة ودقيقة لتوصيلها لكل من يحق له التصويت. ويجب الاهتمام لضمان أن المعلومات ستكون مفهومة لدى الأميين أو شبة الأميين. وبينما يقترب موعد الانتخابات الهام جدا في نيبال، إلا أنه لم يتم إنجاز أي مما سبق.

## خاتمة

إن حرمان النازحين داخليا من حق التصويت يشكك في شرعية الانتخابات القادمة، ومن الضروري:

- أن يتم إشراك المنظمات الدولية الخبيرة في عملية تقديم النصح والإشراف على جميع مراحل الانتخابات، وهي تسجيل الناخبين، ونشر المعلومات، وتنظيم الانتخابات وفرز الأصوات.
- أن يتم إشراك المجتمع المدني النيبالي في جميع مراحل مشاركة النازحين داخليا في العملية الانتخابية.
- أن يتم توعية السلطات الوطنية والمحلية المسؤولة عن إدارة الانتخابات بقدر التحديات التي يواجهها النازحون داخليا والسكان المستضعفون الآخرون عند ممارسة حقوقهم في الاقتراع. ويجب أن تحصل تلك السلطات على تدريب حول أفضل الممارسات لتناول مثل هذه المشاكل.
- أن يتم ملئ الفجوات الموجودة في القانون الانتخابي الوطني على نحو عاجل لضمان أنه يتوافق مع معايير حقوق الإنسان الدولية والمبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي.
- أن يتم وقف العمل بالشرط الذي يلزم النازحين داخليا بالتصويت في مسقط رؤوسهم.
- أن يتم استنباط إجراءات لضمان استطاعة النازحين داخليا التصويت خارج أماكن إقامتهم الأصلية. ويجب أن يشمل هذا الحق الأشخاص الموجودون في المستشفيات، والثكنات العسكرية والسجون.

- أن يتم إشراك النازحين داخليا – وخاصة المجموعات المهمشة كالنساء وأصحاب الإعاقات – في إجراءات التخطيط لضمان حقهم الديمقراطي في المشاركة المتساوية في العملية الانتخابية.
- أن تكون المعلومات الخاصة بالانتخابات نزيهة وسلسة بالنسبة لمستخدميها، وتأخذ بعين الاعتبار مستويات التعليم المتدنية والجذور الريفية لمعظم النازحين داخليا.

قد تساعد العملية الانتخابية في نيبال في المهمات الملحة لاستعادة الأمن وإضفاء الشرعية على الحكومة. ويمكن للسلطات أن تبعث برسالة واضحة بأنها ملتزمة بإقامة نيبال جديد فقط من خلال ضمان إشراك النازحين داخليا.

**أنيتا غيميري (bhattaraianita@yahoo.com) طالبة في برنامج الدكتوراة بجامعة كاتماندو، وتجري أبحاثا حول أثار الصراع المسلح على النزوح الداخلي في نيبال.**

١. انظر إيرين موني وبلقيس جراح، نشرة الهجرة القسرية ٢٣، "حماية حقوق الانتخاب للنازحين داخليا" www.hijra.org.uk/PDF/NHQ23/55.pdf
٢. www.osce.org

# طالبي اللجوء واللاجئين في المناطق الحضرية في تايلاند

فيرا دين أوتر

**تختلف الصعوبات التي يواجهها اللاجئون في المناطق الحضرية غالبا عن تلك الصعوبات التي يواجهها اللاجئون في المخيمات ولكنها لا تقل عنها خطورة. وتكافح الجمعية اليسوعية لخدمة اللاجئين في بانكوك لدعم الأعداد المتنامية للاجئين في المناطق الحضرية في تايلاند.**

تستضيف تايلاند حوالي ٤٧٧ ألف من طالبي اللجوء واللاجئين، وكان هناك ١٠ آلاف حالة قد وصلت في عام ٢٠٠٦. وأتت أغلبيتهم من بورما ويعيش هؤلاء في تسعة مخيمات للاجئين على طول الحدود بين تايلاند وبورما. وتعود أصول اللاجئين في المناطق الحضرية غالبا إلى لاوس ونيبال وسيريلانكا بينما يأتي الآخرون في الأساس من كمبوديا وفيتنام وإيران وفلسطين وجمهورية الكونغو الديمقراطية. إن متطلبات الحصول على تأشيرة دخول إلى تايلاند سهلة نسبيا مما يمكن طالبي اللجوء من دخول البلاد وبالتالي البحث عن المساعدة القانونية. ولكن تايلاند لا تعترف بالبورميين أو اللاويين الهامونغ كلاجئين (حضريين) ولا تسمح لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتنفيذ إجراءات تحديد حالة اللاجئين لهم.

وبينما تقدم تايلاند درجة معينة من الحماية لمعظم اللاجئين وطالبي اللجوء، إلا أن حياتهم ليست سهلة ويسيرة البتة. تايلاند لم توقع على معاهدة اللاجئين لعام ١٩٥١ أو بروتوكول ١٩٦٧، ويتعرض طالبي اللجوء واللاجئين من المناطق الحضرية دائما لمخاطر الاعتقال والسجن، ولا يحق للاجئين في المناطق الحضرية العمل رغم أن بعض اللاجئين (وخاصة الآسيويين) يتمكنون من الحصول على وظائف، أما اللاجئون القادمون من أفريقيا يجدون الآمر مستحيلا تقريبا. وتكتظ الأماكن السكنية بالسكان مما يزيد من خطر التعرض للعنف الجنسي والعنف القائم على أساس النوع حيث يتقاسم الكثير من النساء والرجال الغرباء عن بعضهم في معظم الأحيان غرفة واحدة. أما الغذاء الذي تناوله اللاجئين فيتكون أساسا من الأرز وقليل من التغذية الغنية بالبروتين. وبالنسبة لمعظم اللاجئين في المناطق الحضرية في تايلاند، فإن الحل الوحيد المتين هو إعادة التوطين في دولة ثالثة. لا تسمح تايلاند للاجئين بالاندماج محليا ومن غير المحتمل أن تغير سياستها. وبالرغم من ذلك تعتبر إعادة التوطين عملية بعيدة المدى ويقضي الكثير من اللاجئين في تايلاند العديد من السنوات في حالة إهمال ونسيان قانوني.

لاجئ بورمي في تايلاند

## احتياجات الاستشارة والمساعدة القانونية

بعد أن سجل اللاجئون في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يتم تحويلهم للجمعية اليسوعية لخدمة اللاجئين للحصول على الاستشارة قبل مقابلات تحديد حالة اللاجئين لهم. ويقضي كل طالب لجوء جديد ممن يزورون مقر الجمعية اليسوعية لخدمة اللاجئين بعض الوقت مع أحد العاملين الاجتماعيين، ويتلقى استشارات اجتماعية وعاطفية ونفسية لمدة ثلاثة شهور. ويتم تحويل كل من يتم اعتبارهم معرضين جدا للعنف القائم على أساس النوع أو ممن قد ينجون من هذا العنف إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مرة أخرى.

يشرح موظفو الجمعية اليسوعية لخدمة اللاجئين حقوق اللاجئين الموجودين في تايلاند وما المقصود بأن يكون المرء لاجئا. وأحيانا لا يقبل اللاجئون أنهم فقدوا الحالة التي كانوا يتمتعون بها سابقا وأن حياتهم ستكون أصعب مما كانت عليه في السابق. إن الجمعية اليسوعية لخدمة اللاجئين تساعد طالبي اللجوء على الاستعداد وتقوم برفع إدعائهم الأولي إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقد ينطوي ذلك على اجتماعات مطولة يتم أثنائها مناقشة جميع المعلومات ذات الصلة. ويقوم المكتب القانونية في الجمعية بإعداد مقابلات تجريبية مماثلة لمقابلات تحديد حالات اللاجئين لاستعراض كيف ستجري المقابلات مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وما طبيعة الأسئلة التي يتوقعها

المرء. إن الجزع أثناء المقابلة أو عدم معرفة توقيت البوح بالمعلومات الهامة في الوقت المناسب قد يؤديا إلى رفض الطلب. ويتعلم طالبوا اللجوء كيف تعمل لجنة تحديد حالات اللاجئين، وكم تستغرق من الوقت، وما الذي يستطيعون فعله بينما ينتظرون المقابلة ومتى يمكنهم توقع معرفة نتيجة المقابلة.

ويقوم العاملون بتوعية طالبي اللجوء بأن هناك دائما فرصة لأن يتم رفضهم وما هي النتائج المترتبة على ذلك حيث يحق لكل طالب لجوء يتم رفضه أن يستأنف. ويقوم موظف الشؤون القانونية في الجمعية اليسوعية لخدمة اللاجئين بمتابعة الحالات ودعم حالات الاستئناف إذا اعتقدوا أنه يجب الاعتراف بالشخص المستأنف كلاجئ.

يجب السماح للاجئين في المناطق الحضرية بالحياة في بانكوك أثناء انتظارهم لعمليات إعادة التوطين الخاصة بهم دون الخشية من الاعتقال والسجن، ويجب احترام حقوقهم التي يكفلها لهم القانون الدولي. وعلاوة على ذلك يجب على الدول التي ستتم بها إعادة التوطين أن تُضخم الحصص المحددة لها لإعادة توطين اللاجئين في المناطق الحضرية. وتوصي الجمعية اليسوعية لخدمة اللاجئين بالتالي:

- **أن تزيد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من تمويلها وموظفيها في المشاريع المتعلقة باللاجئين في المناطق الحضرية في تايلاند**
- أن تقدم الحكومة التايلاندية صفة قانونية مؤقتة للاجئين في المناطق الحضرية لكي لا يكونوا عرضة للاعتقال والسجن
- السماح لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتسجيل جميع طالبي اللجوء ممن يطلبون الحماية، والسماح لكل شخص بالتقدم لبرنامج تحديد حالات اللاجئين
- أن يعترف المجتمع الدولي باللاجئين في المناطق الحضرية على أنهم مجموعة مستضعفة من السكان
- أن تستوعب الدول المتعهدة بإعادة التوطين أعدادا أكبر من اللاجئين في المناطق الحضرية
- أن توسع المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية برامجها لدعم هذه المجموعة المستضعفة، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية التي تقدم المساعدات بالفعل.

تم إغلاق مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في بانكوك أمام الحالات الجديدة، وستجري مقابلات تحديد حالات اللاجئين وحالات الاستئناف في ٨ مايو ٢٠٠٧. وحتى هذه اللحظة فإن مستقبل إجراءات اللاجئين في المناطق الحضرية المسجلين مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ليست واضحة.

**فيرا دين أوتر (veradenotter@gmail.com) تعمل موظف تعبئة واستعلامات للجمعية اليسوعية لخدمة اللاجئين في تايلاند (www.jrs.or.th).**

١. انظر www.refugees.org/countryreports.aspx?subm=&ssm=&cid=1605

# ممارسات الدولة ووحدة الأسرة للاجئين الأفارقة

إستير سامبل

**مع تزايد إعطاء الدول الأفريقية والشمالية الأولوية لمراقبة الهجرة والاعتبارات الاقتصادية والأمنية، يتفرق شمل الأسر. وفي المملكة المتحدة، يحول الاعتقال والترحيل دون جمع شمل الأسرة ويعطل وحدتها.**

بالنسبة إلى اللاجئين الأفارقة، كثيرا ما يكون الانفصال الأسري نتيجة غير مقصودة للهجرة القسرية، مع اضطرار أفراد الأسرة إلى إتباع طرق مختلفة للفرار على أساس الفرص أو الموارد المتاحة. ومع ذلك، يمكن أيضا أن تكون إستراتيجية مؤقتة مختارة، مثل مساعدة الأطفال في الهرب من التجنيد العسكري أو لمساعدة عضو ناشط سياسيا إلى الاختباء. ونادرا ما يقصد بالانفصال الأسري أن يكون دائما، وعادة ما يتم بذل جهود ضخمة لإعادة توحيد أفراد الأسرة. ومع تقييد الطرق المشروعة للوصول إلى بر الأمان، تتشارك الأسر الإفريقية النازحة بصورة متزايدة في تجميع مبالغ يتم دفعها إلى وكيل غير قانوني لتزوير الوثائق ونقل أحد أفراد الأسرة إلى الخارج، على الرغم من مخاطر التهريب واحتمال الانفصال طويل الأجل. وفي سياق شدة الصدمة من الاضطهاد والنفي، يعتبر الدعم الاجتماعي والنفسي والمادي من جانب الأسرة له الأهمية القصوى.

من الشائع أن يعبر بعض أفراد الأسرة الحدود إلى مخيمات اللاجئين أو بلدان الشمال طلبا للجوء، بينما يبقى الآخرون نازحون داخليا بسبب القيود على التنقل التي تفرضها الأطراف المتقاتلة أو بسبب القيود الجسدية أو المادية. وتنص معاهدة ١٩٦٩بشأن 'تنظيم الجوانب المحددة من مشاكل اللاجئين في إفريقيا'، على أن جميع أفراد الأسرة ينبغي أن يشملهم الاعتراف بشكل واضح. ولم يتم إدراج تحديد وضع الأفراد لأن في حالات التدفق الجماعي تكون ضرورة الحماية واضحة، وستكون الفحوصات العديدة المطلوبة غير مجدية. وهذا يعني أن الأسر التي تتمكن من عبور الحدود سويا تمنح الحماية ولا يتم استجوابها بشكل منفصل كما هو الحال في المملكة المتحدة. كما يمكن للعائلات المشتتة أيضا، من الناحية النظرية، عبور الحدود وبعدها يجتمع الشمل. ومع ذلك، دون المزيد من الموارد المقدمة من الحكومات والجهات المانحة المستثمرة في اقتفاء أثر أسر اللاجئين لدعم أعمال الوكالات مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تكون فرص جمع الشمل ضئيلة في خضم الفوضى السائدة بين الجماعات المتفرقة التي تعيش في مخيمات اللاجئين.

يمكن أن توفر المشاريع المجتمعية المدرة للدخل الرفاهة النفسية والحماية الاجتماعية. ولقد حولت الحكومات في دولتي أوغندا وزامبيا، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بعض مخيمات اللاجئين إلى أماكن لإعادة توطين اللاجئين، وتوفير الأراضي الصالحة للزراعة المحلية والوصول إلى الأسواق والخدمات . وفي ظل هذه

الظروف تكون الأسر والمجتمعات أكثر قدرة في الحفاظ على وحدتها.

ولكن للأسف فان معظم الدول الإفريقية – بسبب أنها تعاني من حالة استياء من عدم الحصول على مساعدة دولية وعدم تقاسم الأعباء عالميا- تتبع النموذج الشمالي وتشدد الرقابة على الحدود. وكما هو الحال في المملكة المتحدة، يعني هذا أنه من الممكن أن يتم قبول بعض أفراد العائلة ورفض غيرهم، مع تغير السياسات أو أثناء استجواب الأفراد. أما تنزانيا، التي كانت تشتهر من قبل بسياسة الانفتاح تجاه الروانديين، فلقد اتجهت إلى إعادة جميع اللاجئين وإغلاق حدودها، ومما دفعها إلى فعل ذلك كثرة أعداد اللاجئين والأزمة الاقتصادية وتقلص الدعم الدولي والمخاوف الأمنية.

## خطر الاعتقال والانفصال في المملكة المتحدة

هـؤلاء الذين ينجحون في الـوصـول إلى المملكة المتحدة يمكن أن يتعرضوا للاستجواب أو الاحتجاز أو الانفصال عن أسرهم. ومع رفض السماح لطالبي اللجوء بالعمل، ليس من سبيل أمام هؤلاء للوصول إلى الاستقرار أو الاكتفاء الذاتي الذي يسعون إليه. ويجيز القانون البريطاني الخاص باللجوء والهجرة لعام ٢٠٠٤ سحب كل الدعم من أسر طالبي اللجوء التي لم تفي بالشروط، إلا إذا كانت الأسرة مستعدة لتوقيع استمارة "العودة الطوعية" حتى تتلقى دعما طبقا للمادة ٤، وهذا يؤدي إلى الحرمان أو قد يؤدي إلى إيداع الأطفال في دور الرعاية. يمكن أيضا أن تفصل مراكز الاحتجاز بين أفراد الأسرة من طالبي اللجوء. ومن حيث الإبعاد، يعتبر "الأمن القومي" هو الاعتبار الرئيسي للحكومة، ويمكن أن تؤدي الجرائم البسيطة إلى ترحيل أحد أفراد الأسرة إلى منطقة الصراع.

وعلى الصعيد الأوروبي، فإن هؤلاء الذين يتمتعون بالحماية الثانوية - وهي التدابير المكملة لنظام الحماية المنصوص عليه في اتفاقيه جنيف وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ – لا يشملهم توجيه المجموعة الأوروبية بشأن لم شمل الأسرة. وبالمثل، لا تكفل لائحة دبلن وحدة الأسرة – وهي اللائحة الصادرة في ٢٠٠٣ لضمان أن طالبي اللجوء لا يمكن أن يطلبوا اللجوء إلا في دولة واحدة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي - إلا في حالات محدودة، إذا فصلوا خلال الهجرة القسرية، واضطروا إلى طلب اللجوء في بلدان أوروبيه مختلفة . يمكن للدول أن تتنصل من التزاماتها للحفاظ على وحدة الأسرة اللاجئين حيث لا يوجد تعريف لمفهوم "الأسرة" في القانون الدولي. والمجتمع الإفريقي التقليدي تسوده درجة أكبر من الترابط الاجتماعي إذ يتولى"الشيوخ" دورا اكبر والمزيد من الأقارب من بعيد والأصدقاء. وكنتيجة لارتفاع معدلات الوفيات، غالبا ما تكون التجمعات الأسرية "غير نووية". وتتسبب تجربة اللاجئين في تكوين تجمعات أسرية عدة بسبب الاختيار أو الظروف. ولابد أن تُعطى الروابط العاطفية والعلاقات الاقتصادية في بعض الحالات نفس درجة الأهمية التي تعطى لروابط الدم أو الزواج.

UNHCR/ هـ.ج. دبفير

طفل لاجئ من ليبيريا بعد وصوله مؤخراً إلى شيفيلد في المملكة المتحدة

وتتزايد شكوك الدول الغربية حول الأطفال التي بعث بهم الآباء ليكونوا "مسمار جحا"، حتى تتمكن الأسرة من أن تلحق بهم في وقت لاحق وبعد ذلك تمنح الإقامة. ولقد خالفت المملكة المتحدة رسميا المادة ٢٢ (٢) من اتفاقيه الأمم المتحدة لحقوق الطفل لعام ١٩٨٩لهذا السبب. وتلزم الاتفاقية الدول أن "تقتفي أثر الآباء أو أفراد الأسرة الآخرين لأي طفل لاجئ من اجل الحصول على المعلومات اللازمة لجمع شمل أسرته. وفي حالة عدم العثور على والديّ الطفل أو أفراد أسرته الآخرين، يمنح الطفل نفس الحماية الممنوحة لأي طفل آخر محروم بصفة دائمة أو مؤقتة من بيئته العائلية لأي سبب". ويواجه الأطفال اللاجئون في المملكة المتحدة استجوابا مطولا، وكثيرا ما احتجزوا بسبب الاختلاف على تحديد العمر، مما يؤدي إلى إجراءات مطولة من إجراء المقابلات والفحوصات التي يجريها أطباء الأطفال غير المريحة، أثناء احتجازهم مع البالغين.

وهذا التعارض بين مراقبة الهجرة وسياسات حماية الطفل يعني أن القُصر غير المصحوبين بذويهم تتضاءل احتمالات حصولهم على وضع اللاجئ، ولكن في الوقت نفسه يكونون بمنأى عن إعادتهم لأوطانهم، على الأقل حتى بلوغهم سن الثامنة عشرة. وهذا التنافر في السياسات يجعل الأطفال من طالبي اللجوء محاصرون في أوضاع مهمشة أو غير قانونية ويضاعف حالة الصدمة التي يعانون منها بالفعل.

وينبغي على الحكومات أن تدرك أنه من خلال دعم وحدة الأسرة يمكن تخفيف " العبء الاقتصادي" من وجود اللاجئين الذي يخشونه؛ فالمجموعة الأسرية تعتمد بدرجة أقل على المساعدات الخارجية، ويمكن أن تؤدي الحماية والشهود إلى الإسراع في إجراءات البت في اللجوء. وتتزايد أهمية قضية وحدة الأسرة للاجئين، في حين تتزايد أعداد اللاجئين والنازحين داخليا وتتوسع الدول في ضوابط الهجرة وتقييد الدخول لإعادة توحيد الأسرة وتمزيق أواصر وحدة الأسرة. ومن الممكن ترك اللاجئين معزولين وفي أمس الحاجة إلى الدعم. وأفضل طريقة لتخفيف حدة هذه المشكلة، سواء على الحكومات واللاجئين، هو تشجيع الاكتفاء الذاتي من اسر اللاجئين والفئات المجتمعية.

**إستير سامبل ( esthersample@hotmail.co.uk ) متطوعة في حملة الصليب الأحمر الدولية لتقديم خدمات التواصل وتعقب آثار اللاجئين وطالبي اللجوء وتعمل حاليا في ملاوي في منظمة غير حكومية لتنمية الشباب تسمى "AYISE".**

١. آنا لو، "الإدماج المحلي، حل دائم للاجئين؟" نشرة الهجرة القسرية العدد ٢٥ http://www.hijra.org.uk/PDF/NHQ25/64-66.pdf
٢. "لائحة دبلن: عشرين صوتا – عشرين سببا للتغيير" www.ecre.org/resources/responses_recommendations/798
٣. www.unicef.org/crc

# الإخفاق في توفير الحماية: دروس من شبكة النازحين داخليا الكينية

بريسكا كامونغي وجاكلين كلوب

**العنف الذي حرضت عليه الدولة في تسعينيات القرن الماضي في كينيا خلّف آلاف القتلى ومئات الآلاف من النازحين. واليوم يعيش حوالي ٤٣٠ ألف نازح داخليا في ظروف سيئة للغاية، وذلك بالرغم من أنه توجد في كينيا شبكة لدعم النازحين داخليا، ومجتمع مدني حيوي، وحرية سياسية للتنظيم، منذ انتخابات عام ٢٠٠٢ التاريخية. إذن أين الخلل؟**

في ظل جميع مزايا كينيا التي تتعلق بالكثير من جاراتها، وبتوجهها نحو الالتزام الرسمي بالمبادئ التوجيهية، إلا أنها لا تزال عاجزة عن حماية النازحين داخليا بشكل مناسب. إننا نعتمد على خبرتنا في العمل مع شبكة النازحين داخليا في كينيا لتحليل بعض من الحواجز السياسية العميقة التي تقف أمام التحرك الفعال للدولة والمجتمع المدني نيابة عن النازحين داخليا.

على مدار تسعينيات القرن الماضي، مولت حكومة الاتحاد الوطني الأفريقي الكينية ونسقت أعمال العنف للقضاء على الناخبين المؤيدين للمعارضة في الدوائر الانتخابية الرئيسية. وأثناء الإعداد لانتخابات عام ٢٠٠٢، التي أنهت نظام الحكم المستبد لدانيل أراب موا الذي استمر ٢٤ عاما، قرر تحالف المعارضة ناشنال رينبو National Rainbow (NaRC) ضم الكثير من السياسيين المنتمين للاتحاد الوطني الأفريقي الكيني المسؤولين عن العنف. وبما أن أولئك السياسيين يستطيعون الحصول على الأصوات، فقد تم استيعابهم أيضا في حكومة تحالف المعارضة ناشنال رينبو بعد الانتخابات وتم ترقية بعضهم أيضا ليحصلوا على مناصب كبيرة. وأدى ذلك إلى جعل عملية تناول محنة النازحين داخليا حساسة سياسيا ودفع بالرئيس الجديد، كواي كيباكي، إلى وضع خطط عملية إيجاد الحقيقة، وتحقيق العدالة والمصالحة على الرف. أما حقيقة استمرار الحكومة في النظر إلى بعض من مرتكبي أعمال العنف وشركائهم على مستوى المقاطعات على أنهم ضروريين لبقائها سياسيا يعتبر أحد أكبر الحواجز أمام إحراز التغيير.

انطلقت شبكة النازحين داخليا الكينية في عام ٢٠٠٣ بدعم من الكثير من أطراف المجتمع المدني ممن عملوا من أجل النازحين أثناء أعمال العنف وهم المجلس الوطني للكنائس في كينيا، وأبرشية ناكورو الكاثوليكية واللجنة الكينية لحقوق الإنسان. وتمثل الشبكة النازحين داخليا في معظم المناطق عدا شمال كينيا حيث عانى السكان من التشرد المصحوب بأعمال العنف. ولأن الشبكة عملت لتحظى باعتراف من عامة الشعب، فقد شعرت بضرورة أن تصبح مستقلة عن شركاء المجتمع المدني لأن الكثيرين من النازحين داخليا يشعرون بأنهم خذلوهم. ويشعر النازحون داخليا أيضا بالإحباط الشديد لما يبدو أنه نكران وتأخير رسمي من الدولة. وبصرف النظر عن بعض حالات إعادة التوطين وتقديم غذاء الإغاثة في بعض الأماكن، لم تقدم الحكومة والمجتمع المدني أي شيء للنازحين داخليا في كينيا.

وتعتبر الأرض من المشاكل الكبيرة الأخرى، وهي تعتبر قضية مسببة للنزاع وهي إحدى عواقبه أيضا. لقد أخفقت الحكومة في إصلاح نظام إدارة الأراضي بها. والآن يتلاعب السياسيون الحاليون بالأراضي لأغراض سياسية مثلما فعلت حكومة الاتحاد الوطني الأفريقي الكينية السابقة. وفي عام ٢٠٠٦ فالخطة التي تم الإعلان كثيرا عنها أنها لإعادة توطين النازحين داخليا قد حققت المنفعة لمئات من عائلات الأشخاص غير النازحين داخليا في الواقع. وشكلت الحكومة قوة ضاربة للأناس النازحين ولكن لم يتم الإعلان عنها جيدا، وأنجز عملها بشكل سيء جدا ولم يتم الإعلان عن تقريرها. ومرتكبو أعمال العنف في الانتخابات لم نجوا بفعلتهم دون عقاب، وللعلم فإن بعض أعضاء البرلمان يستعدون لاستخدام التشرد كشكل من أشكال تزييف الانتخابات عن طريق تقسيم الدوائر الانتخابية بقصد الحصول على أغلبية الأصوات.

تفتقر كينيا لإطار قانوني ومؤسساتي يعرف النازحين داخليا ويعترف بهم. وبينما لم تُقر الحكومة الكينية قانونا لسن المبادئ التوجيهية للنازحين داخليا كقانون داخلي، فقد وقعت هي وعشر حكومات أخرى في المنطقة على ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية لمنطقة البحيرات العظمى والذي يشتمل على بروتوكول خاص بحماية ومساعدة النازحين، وهو أول أداة أقليمية ملزمة قانونا تتعامل خصيصا مع النازحين داخليا. هناك حاجة لتعبئة محلية ودولية أكثر لإقناع الشعب الكيني والسياسيين الكينيين لوضعها موضع التنفيذ. وبدون ضغط سيظل الميثاق مجرد حبر على ورق.

## تواري النازحين داخليا عن الأنظار

يعتبر تجاهل المجتمع المدني للنازحين داخليا أيضا أحد عواقب تواريهم عن الأنظار بعد مرور ١٥ عاما على تشردهم. لقد تبعثر معظم اللاجئين داخليا بحثا عن سبل الرزق واندمجوا مع فقراء المدينة ومن يعيشون في أملاك الغير، فهم غير "ظاهرين" ولا يتواجدون في أماكن شبيهة بالمخيمات.

ولم تركز أي منظمة غير حكومية بشكل حصري على النازحين داخليا وقد تجاهلتهم الجهات المانحة أيضا. والتعبئة الدولية تكاد تكون معدومة بصرف النظر عن مركز مراقبة التشرد الداخلي التابع لمركز

**ن الإخفاق في تناول محنة النازحين داخليا يشجع على الاستغلال المتواصل للتشرد الداخلي كتكتيك سياسي لإلحاق الأذى الأذى الواضح بالديمقراطية**

اللاجئين النرويجي. ويبدو أن المجتمع الدولي يعتقد أن الأزمة الإنسانية في كينيا قد انتهت وأن هناك حكومة ديمقراطية تتقلد السلطة وأن مشكلة النازحين داخليا سيتم حلها آليا. أما المنظمات غير الحكومية التي تهتم بالشؤون الإنسانية العاملة في المنطقة فهي تركز على حالات الصراعات الأكثر خطورة وظهورا في الدول المجاورة كالصومال والسودان وأوغندا. أما الأمم المتحدة في كينيا فقد أخفقت إلى حد كبير في قبول حقيقة أن حماية النازحين داخليا تقع ضمن ولايتها. ولم يقم الموظفين الميدانيين وموظفين المقرات في مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتعبئة لصالح حقوق النازحين بشكل ناجع وينم عن التأكيد على هذه الحقوق. تعتبر كينيا قاعدة رئيسية لعمليات الإغاثة وبما أن قضية النازحين داخليا تعد قضية حساسة سياسية، يبدو أن الأمم المتحدة تفضل تجنب الوقوع في أي مشاكل مع الحكومة الكينية.

يؤدي ذلك إلى ترك شبكة النازحين داخليا لتكون منظمة التعبئة الرئيسية في كينيا. وكان مؤيدوها الرئيسيين من النازحين داخليا الأكثر فقرا ممن هم بأمس الحاجة للمساعدة والدعم لاستعادة الأرض، أو تلقي التعويضات أو حصولهم على أمن كاف للعودة إلى مزارعهم. أما النازحون داخليا من الطبقة الوسطى الذين عثروا على سبل لإعادة بناء حياتهم لم ينخرطوا عموما في الصراع. إن شبكة النازحين داخليا تفتقر للدعم المحلي والموارد والقيادة القوية. ومن الصعب تحقيق التماسك والأهداف الواضحة عند مواجهة مهمة تعبئة معقدة ومشحونة سياسيا. فقد حاولت شبكة النازحين أن تكون ممثلة ومتعددة الأعراق ويوجد بها أعضاء من معظم أرجاء البلاد، ولكن تحديات التنسيق مثبطة للهمم ومحدودة الموارد. وفي ظل عدم وجود دعم منسق ومخطط، من المرجح أن تنهار الشبكة وأما السياسيون الراغبون في الإبقاء على جدول أعمال النازحين داخليا في صمت مطبق سيجدون السبل اللازمة للتشجيع على الانقسامات داخل الشبكة.

## ما الذي يجب فعله؟

يرتبط التشرد الداخلي بالحكم الضعيف حيث أن الإخفاق في تناول محنة النازحين داخليا يشجع على الاستغلال المتواصل للتشرد الداخلي كتكتيك سياسي لإلحاق الأذى الواضح بالديمقراطية. إن الإخفاق في تناول احتياجات النازحين داخليا في كينيا يعني أن أجزاء كبيرة من مناطق التشرد السابقة، بما فيها مناطق تحتوي على معظم الأراضي الخصبة في كينيا، ستظل غير مستقرة وغير منتجة، وذلك له مؤشرات واضحة على الأمن الغذائي. وستظل تلك الأجزاء عرضة للأعمال العنف ويرجح أنها ستزيد من المعدلات الحالية للنازحين داخليا. إن أعداد النازحين داخليا في ازدياد نتيجة النمو الطبيعي وعمليات التشرد الجديدة في غربي كينيا وبين المجتمعات الريفية. والمشكلة لن تزول بل إنها ستزداد سوءا فقط.

إن التكاليف المستقبلية للتجاهل المستمر لقضية النازحين داخليا تحتاج لأن يتم فهمها بشكل أفضل وأن يتم شرحها في ندوات عامة. ويجب تشجيع القدرات وتحليل السياسات الدقيق والمعزز ودعمهما محليا. وإن كانت قضية الأراضي قضية حساسة سياسيا ومتعذرة الحل إلى هذه الدرجة، فهل يجب تعويض النازحين داخليا بطرق أخرى عن ممتلكاتهم التي فقدوها؟ وما هي أفضل السبل للتوصل إلى المصالحة في ظل القيود السياسية الحالية؟ هل كان هناك فرص للتغيير؟ إن توفر القيادة من قبل الأمم المتحدة ستكون أمرا هاما في خلق فرص للحوار والدبلوماسية وتقييد كينيا بالتزاماتها الدولية. والأمر المشجع أن وكالات الأمم المتحدة ذات العلاقة، وبتشجيع حثيث من مركز مراقبة التشرد الداخلي، تبدأ في مناقشة القضية على الأقل.

أما الأطراف الموجودة داخل المجتمع المدني الكيني التي كانت فاعلة في حماية ودعم احتياجات النازحين داخليا فقد استمرت في التشجيع وتقديم الدعم أثناء هذا الصراع الطويل الشاق. ومن المهم جدا إيجاد سبل لإنشاء شبكة أكثر وظيفية تتمتع بعلاقات تعبئة مع الأمم المتحدة والحكومة. أما الجهة الحكومية الوحيدة المناسبة للمساعدة في تصدر التعبئة والإستراتيجية لهذا العمل هي اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان، وهي الوكالة الحارسة لحقوق الإنسان في الحكومة الكينية. وتحتاج شبكة النازحين داخليا للدعم المباشر من جهة الموارد والمساعدة في التعبئة. ويجب على كينيا والمجتمع الدولي الاعتراف بالجهود التنظيمية لهذه المجموعة الشجاعة، والآخذة في فقدان الأمل، من المستضعفين جدا.

**بريسكا كامونغي (kamungi@yahoo.com) تدرس الدكتوراة بجامعة وتواترزراند وتعمل مستشارة في شؤون النازحين داخليا في كينيا. وتشغل جاكلين كلوب، بريد إلكتروني (jk2002@columbia.edu) منصب بروفسور مساعد في الشؤون الدولية والشؤون العامة بكلية الشؤون الدولية والشؤون العامة بجامعة كولومبيا. وكلاهما يقدمان دعما للصالح العام لشبكة النازحين داخليا. للمزيد من المعلومات حول التشرد الداخلي في كينيا، يرجى زيارة الموقع التالي www.internal-displacement.org**

# مبادلة غريبة للاجئين بين استراليا وأمريكا

ديفيد هولدكروفت

**أعلن وزير الهجرة الاسترالي كيفن أندروز في شهر أبريل أن استراليا قد "تبادل" حوالي ٢٠٠ لاجئ سنويا، وذلك ضمن صفقة أبرمت مع الولايات المتحدة.**

بموجب هذا البرنامج، سينظر في إعادة توطين طالبي اللجوء الموجودين حاليا في جزيرة ناورو في الولايات المتحدة إذا تم الاعتراف بهم كلاجئين. وفي ذات الوقت سيتم إعادة توطين اللاجئين الكوبيين والهايتيين المحتجزين حاليا في خليج غوانتانامو في استراليا. وتعتبر الولايات المتحدة أول حكومة تتعهد بإعادة توطين عدد كبير من اللاجئين من جزيرة ناورو. ووصف كيفن أندروز هذا التحرك بأنه رادع، ويجادل قائلا "إن إعادة التوطين المحتملة في الولايات المتحدة ستكون عاملا مثبطا لمن يسعون إلى القدوم إلى استراليا بشكل غير قانوني لأن لديهم أصدقاء هنا."

وبموجب "الحل السلمي" لاستراليا فإن طالبي اللجوء الذين يسافرون بحرا ولكن لا يصلون إلى الأراضي الاسترالية يتم التعامل معهم في مراكز احتجاز تديرها المنظمة الدولية للهجرة، بعقد مع الحكومة الاسترالية، في ناورو وجزيرة مانوس في بابوا غينيا الجديدة. لقد أنشئت هذه المراكز لردع طالبي اللجوء عن تقديم طلبات اللجوء في استراليا، لذلك فالمراكز تمنع وصول اللاجئين إلى النظام القضائي الاسترالي. وعلى الرغم من أن الحكومة الاسترالية قد أعلنت مرارا وتكرارا أن هذه المجموعة لن يسمح لها بالوصول إلى استراليا، فإن نسبة ٩٦٪ من اللاجئين الذين تم التعامل معهم من خلال هذا البرنامج انتهى بهم المطاف في استراليا أو نيوزلندا. ومن الواضح أن هذه طريقة غير مباشرة ومؤذية وباهظة التكاليف للتعامل مع طالبي اللجوء.

ومن الصعب فهم منطق الإعلان الأمريكي الاسترالي من أي وجهة نظر. فيبدو أن الحافز الرئيسي وراء سياسة اللاجئين هي ضبط الحدود فضلا عن أي مخاوف أخرى حول الوقاية ضد أي عمليات وصول غير موثقة إلى البلاد. وإذا كان ذلك على حساب العملية الحالية وحقوق الإنسان فإنها في النهاية ستنقلب ضد الهدف التي وضعت لأجله. يستطيع نظام حماية اللاجئين استيعاب التحركات غير المنتظمة لطالبي اللجوء عبر الحدود، ويجب عليه ذلك. واتخاذ مثل هذه الإجراءات الاستثنائية استجابة لمجموعة صغيرة من طالبي اللجوء يعد عملا غير وقورا وغير ضروريا تماما. وليس بوسع المرء فعل أي شيء سوى الاعتقاد بأن السياسة أيضا موضوعة "لحشر" لوبي اللاجئين في استراليا بوضع الولايات المتحدة كمكان مقبول لإعادة التوطين، ومع ذلك فهذه هي العملية التي وصلت استراليا من خلالها إلى هذه النتيجة التي تنطوي على أضرار كثيرة. يجب علينا البحث عن خيارات إنسانية وواقعية أكثر.

**ديفيد هولدكروفت (davidhsj@zipworld.com.au) يعمل مدير للجمعية اليسوعية لخدمة اللاجئين في استراليا.**

# نزوح رياضي على نطاق أولمبي

جان دو بليسيه

**تسببت الألعاب الاوليمبية في نزوح أكثر من مليوني شخص في العشرين عاما الأخيرة، مما أثر بدرجة كبيرة على مجموعات بعينها مثل النازحين والفقراء وطائفة الروما والأمريكيين من أصل أفريقي. وعادة ما تخلف الأحداث الكبرى مثل الألعاب الاوليمبية وراءها تركة ثقيلة للسكان المحليين من اضطراب في الأوضاع السكنية.**

درس الباحثون من مركز حقوق الإسكان وعمليات الإخلاء الكائن في جنيف والذي تدعمه شبكة جنيف الأكاديمية الدولية سبعة مدن مضيفة للأولمبياد سواء التي جرت في الماضي أو التي سوف تجرى في المستقبل. وأوضح تقريرهم أنه لم يتغير الكثير منذ النزوح القسري لـ ٧٢٠ ألف شخص في سول في كوريا الجنوبية استعدادا للأولمبياد الصيفية التي جرت في عام ١٩٨٨.

وفي بكين تزيل السلطات مساحات شاسعة من الأحياء السكنية استعدادا للأولمبياد التي ستجري عام ٢٠٠٨. ولقد نزح بالفعل ١,٢٥ مليون شخص من بيوتهم ومن المقدر أن يضاف إلى هذا العدد ربع مليون آخرين من النازحين بحلول بدء الألعاب في أغسطس ٢٠٠٨. هذه الأرقام لا تشمل الأربعمائة ألف مهاجر تقريبا الذين يعيشون "بشكل مؤقت" في ١٧١ حي في أوضاع تفتقر تماما إلى الأمان، ولقد قدم هؤلاء إلى بكين بسبب عدم وجود فرص اكتساب الرزق في المناطق الريفية. وكذلك يتعرض الممثلون القانونيون والمدافعون عن حقوق الإنسان الذين يعارضون عمليات الإخلاء الإجبارية أو يطعنون فيها إلى الترهيب المستمر والتحرش وفي بعض الحالات يتعرضون إلى السجن بسبب نشاطهم. وغالبا ما تنطوي عمليات

هيزل بلاندن

لافتة عملاقة معلقة على واجهة أحد المباني في برودواي في سدني في أستراليا تندد بمخطط هدم هذه المباني في إطار التحضير لبناء المباني اللازمة للألعاب الأولمبية.

الإخلاء في بكين على الهدم الكامل لبيوت الفقراء، وعندها يضطر السكان إلى الانتقال إلى مكان آخر بعيدا عن مجتمعاتهم وأماكن عملهم، مع عدم كفاية شبكات وسائل النقل مما يضيف عبئا ثقيلا على تكاليف المعيشة. وفي بكين - بل وفي الصين عموما - تتسم عمليات الهدم والإخلاء بالتعسف وعدم إتباع القواعد على النحو الصحيح. وفي الكثير من الحالات لا يتم إخطار السكان قبل إخلائهم إلا بفترة قصيرة أو لا يتم إخطارهم على الإطلاق ولا يحصلون على التعويض الذي تعدهم به الحكومة. وهذا الاحتياج إلى التعويض الكافي أو إلى أي تعويض على الإطلاق يعرض أحيانا الأشخاص الذين اضطروا إلى إخلاء مساكنهم إلى خطر التشرد والفقر المتصاعد. وعادة ما تتم عمليات الإخلاء الإجبارية بشكل عنيفة، و لقد تعددت الانتهاكات التي ترتكب أثناء عمليات الإخلاء.

ويتناول التقرير كذلك العواقب الإسكانية للأحداث الكبرى الأخرى مثل كأس العالم الذي يجريه الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) والمعارض العالمية ومؤتمرات صندوق النقد الدولي/البنك الدولي وحتى مهرجانات الجمال مثل مسابقة ملكة جمال العالم وملكة جمال الكون. ويوضح التقرير كيف إن هذه الأحداث تتسبب بشكل مباشر وغير مباشر في إيجاد عدد من مخالفات حقوق الإسكان ومن ضمنها الإخلاء الجبري وارتفاع تكاليف الإسكان (مما يؤدي إلى عدم القدرة على تحمل تكاليف السكن) وخفض القدرة على توفير الإسكان الاجتماعي والإسكان منخفض التكاليف والتمييز ضد الأقليات والفقراء وتجريم التشرد ومصادرة الممتلكات الخاصة والافتقار إلى الشفافية وإبعاد السكان المحليين عن المشاركة في صنع القرار.

وبالفعل، قبل الألعاب الأولمبية لعام ٢٠١٢ المقرر عقدها في لندن بخمسة أعوام، يواجه١٠٠٠ شخص تهديد النزوح من ديارهم وأسعار الإسكان آخذة في التصاعد، ومن الواضح حتى في هذه المرحلة المبكرة أن إنشاء المرافق والملاعب الاولمبية سوف يؤثر على الفقراء وذوى الدخل المحدود والمقيمين في المساكن الشعبية والأقليات العرقية مثل الغجر والرُحل.

وتأثر ما يقرب من ٢٧٠٠ شخص من طائفة الروما بسبب الإعداد لإقامة الألعاب الأولمبية في أثينا. وبالنسبة إلى طائفة الروما، ساعدت الألعاب الأولمبية في زيادة التمييز والتهميش الذين يعانون منهما بالفعل مما أدى إلى المزيد من الفصل وعمليات الإخلاء العنيفة الجبرية وتراجع أملهم في تواجد ظروف معيشة إنسانية وكافية.

ولقد تم تهجير حوالي ٣٠ ألف من السكان الفقراء من بيوتهم في أتلانتا بواسطة الطبقة الارستقراطية وهدم المساكن الشعبية والمضاربات الإيجارية ومشروعات التجديد الحضرية المتصلة بالألعاب الاوليمبية، ولقد تم هدم حوالي ٢٠٠٠ وحدة من وحدات الإسكان الشعبي وتهجير ما يقرب من ٦٠٠٠ قاطن لتلك المساكن. ولقد تأثر الأمريكان من أصل أفريقي بدرجة كبيرة بعمليات النزوح تلك. وكان من السمات البارزة للألعاب الأولمبية التي جرت في أتلانتا عام ١٩٩٦ تجريم التشرد.

ويهيب مركز حقوق الإسكان وعمليات الإخلاء بلجنة الأولمبياد الدولية وغيرها من الجهات التي تدير الأحداث الكبرى أن تدرج بالكامل اعتبارات حقوق الإسكان في معايير الاختيار المطبقة في الحكم على العروض المقدمة لاستضافة أي حدث كبير. وعلى المنظمات أن تدرج بشفافية اعتبارات حقوق الإسكان في جميع أوجه الإعداد للأحداث وإقامتها. وتضع المبادئ التوجيهية التالية التي قمنا بإعدادها الخطوط العريضة لتعزيز ترك ميراث ايجابي من الإسكان يتمتع به السكان بعد إقامة الأحداث بفترات طويلة؛ وتحث هذه المبادئ التوجيهية الحكومات والسلطات البلدية ومنظمي الحدث ولجان فحص العروض وحتى الرعاة من الشركات والرياضيين والمشاهدين أن يراعوا ما يلي:

- تقييم ومراقبة وتقدير آثار الإسكان الفعلية والمحتملة للمناسبات الكبرى.
- تجنب إزعاج المواطنين النازحين المتواجدين هناك أصلا.
- ضمان مساهمة مناسبة استضافة حدث كبير كهذا في إضفاء الاستقرار على أسواق الإسكان وتوفير الإسكان الذي يمكن تحمل تكاليفه.
- استغلال الأحداث الكبرى كفرصة لزيادة توفير الإسكان لمحدودي الدخل والإسكان الشعبي والاجتماعي وتحسين أوضاع الإسكان القائمة.
- محاسبة مرتكبي مخالفات حقوق الإسكان وضمان توفير التعويضات للمتضررين.

**جان دو بليسيه هو القائم بأعمال المدير التنفيذي بمركز حقوق الإسكان وعمليات الإخلاء. ولمزيد من المعلومات, اتصل بمسؤول الإعلام راديكا ساتكونا ناثان .media@cohre org**

**تقرير اللعب النظيف لحقوق الإسكان، والمبادئ التوجيهية وورقات المعلومات الأساسية بشأن المدن الأوليمبية التي تمت دراستها متوفرة على الموقع التالي: www. cohre.org/mega-events**

١. www.ruig-gian.org

# دبي: هل هي مدينة الأمل؟

لينا أبي رافع

**مدينة الأمل هي منظمة توفر المأوى للنساء اللاتي تعرضن لانتهاكات في دبي أكبر مدن دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد بدأت دبي بالإقرار بالمشاكل الإجتماعية التي ترافق نموها الإقتصادي الهائل لكن هل تقدم المدينة ما يكفي لمعالجة قضايا الإتجار بالبشر؟**

جاءت شارلا مصابح إلى الإمارات العربية المتحدة من الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٨٣ لتنضم إلى زوجها الإماراتي، وفي عام ١٩٩١ استضافت امرأة كانت ضحية للعنف المنزلي، ومع مرور الوقت تبين أن ما بدت في أول الحال على أنها حالة خاصة كانت مقدمة لوباء متفشي، وفي الوقت الذي يزداد فيه النمو السكاني في الإمارات العربية المتحدة من حيث الأعداد والجنسيات، تزداد في المقابل المشاكل الاجتماعية - والوعي الاجتماعي - أيضاً.

وتابعت السيدة شارلا قائلة: "لقد لاحظت ضرورة وجود ملجأ وأردت أن أوفر لكل أولئك المحتاجات مكاناً مؤقتاً للاستراحة حتى يتم حل مشاكلهن". لذا أنشات ملجأ - مدينة الأمل – بينما كانت ناشطة في محاولاتها لإنقاذ الأطفال فرسان الهجن وزيادة الوعي الحكومي حول هذه المشاكل. وتذكر مصابح بأن الحكومة كانت متقبلة جداً لفكرة ملجأ النساء، وتقول: "كنت مندهشة جداً من التعاون ويحترم اللذين حصلت عليهم بشكل كبير من حكومة الإمارات العربية المتحدة. وقد كان العمل معهم على القضايا الحساسة جداً مثل امتلاك عصا سحرية حيث كانت كل طلباتي مستجابة".

تدعم مدينة الأمل نساء من كل الجنسيات والأعمار. ويسكن الملجأ بحدود ٥٠ إمرأة ويتضمن ضحايا العنف المنزلي، والتهريب وأشكال التميز الأخرى. ويوفر الملجأ للنساء مكاناً آمناً للعيش والحصول على النصيحة والإرشاد وتلقي البرامج التدريبية والتعليم والرعاية الطبية والدعم القانوني، كما يقدم لهن كل ما يلزم لتحقيق الاكتفاء الذاتي. وتوضح مصابح بأن بعض النساء تزوجن أو حصلن على وظائف وبقين في الإمارات العربية المتحدة، بينما تم إعادت أخريات إلى أوطانهن، وأفادت قائلة: "نحاول مساعدتهن والعمل معهن وفقاً لرغباتهن وآمالهن، وتسمع النساء عن الملجأ من خلال الشرطة ودائرة الهجرة والسفارات والأجهزة الإعلامية وعبر تناقل أخبار الملجأ. ونتيجة لشعبية مدينة الأمل والطلب المتزايد سيتم افتتاح ملجأ ثاني في إمارة رأس الخيمة المجاورة.

> إلينا (ليس اسمها الحقيقي) هي فتاة أوزبكية عمرها ١٦ سنة جاءت إلى الإمارات العربية المتحدة بوعد بعمل مربح في محل تجاري، وبدلاً من ذلك وجدت نفسها سجينة بيت مع عدة نساء أخريات حيث أجبرن على العمل في البغاء. كما أرغمها المهربون - وهم رجال أوزبكيون – على الاتصال بعائلتها لتقول لهم بأنها قد هربت مع شاب بهدف منع عائلتها من البحث عنها. وبما أن عائلتها وجاليتها قد صدقوا قصة فرارها فهي تعتبر الآن منبوذة وموصومة بالعار، وبالتالي فقدت إلينا الأمل وبدأت تخشى مثل العديد من النساء الأخريات اللاتي هربن إلى دبي من في أن تقتصر حياتها على اة أن تجان بممارسة الدعارة. ولحسن الحظ، وجدتها الشرطة وهي الآن تعيش حياة محمية تديرها مدينة الأمل. وقد أخذت دروس في اللغة الإنجليزية للعودة إلى أوزبكستان قريباً. ويعمل المستشارون مع موظفي الخدمات الاجتماعية في أوزبكستان لتوضيح الوضع لعائلتها ولتسهيل عودة إلى عائلتها وبيتها.

## ملجأ أو بيت دعارة؟

لسوء الحظ أبدت العديد من شرائح السكان المحليين قابلية أقل لتقبل وجود الملجأ، وقد أدت حملة تشهير تزعمها أزواج النساء الموجودات في الملجأ إلى توجيه الإتهامات إلى مصابح بأنها تدير بيت دعارة. وترد مصابح على النقاد واتهاماتهم غير المؤكدة قائلة: "يستدعون الشرطة ويقولون الفيلات هي بيوت. وعندما تتحرى الشرطة بشكل صحيح في النهاية تكتشف بالضبط ما نعمله ومستوى العمل الرفيع الذي نقوم به، ولا يتسبب نشر مثل هذه الشائعات المروعة إلا بالمزيد من الألم للمقيمات في الملجأ". وقد نجح بعض رجال الشرطة من المراتب الدنيا في إقناع بعض حملة المراتب العليا على تصديق الإدعاءات ولكن هناك دعم ثابت من سلطات الشرطة والحكومة، ولا ننسى أن الإسلام يتقبل أيضاً فكرة الملاجئ.

في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤، صادقت الإمارات العربية المتحدة على إتفاقية الأمم المتحدة على إزالة جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتلزم المادة ٦ الموقعين على "اتخاذ كل الإجراءات الملائمة، بما في ذلك سن التشريعات، لقمع كل أشكال الاتجار بالمرأة وإستغلالهن في الدعارة". ولكن، لا تنصاع الإمارات العربية المتحدة للمعايير المعترفة بها دولياً بالكامل لإزالة الإتجار بالبشر. وطبقاً لوزارة الخارجية الأمريكية، فإن الإمارات العربية المتحدة "هي دولة يتجه لها الرجال والسيدات والأطفال هرباً من جنوب وشرق آسيا وأوربا الشرقية وأفريقيا والشرق الأوسط لينضموا إلى قافلة العبودية القسرية والإستغلال الجنسي. من المقدر أن هناك ما يقارب من ١٠ ألف امرأة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا وأوربا الشرقية وجنوب وشرق آسيا والعراق وإيران والمغرب واللواتي من الممكن اعتبارهن ضحايا الاتجار الجنسي في الإمارات العربية المتحدة". وتلاحظ الولايات المتحدة بأن الإمارات العربية المتحدة تخفق في فحص النساء العاملات في الدعاة لتحديد إذا ما كن ضحايا للتهريب، وبدلاً من ذلك، يتم حجزهن وإبعادهن. ونادراً ما يتم ملاحقة المهربين قضائياً، لكن حالات الملاحقة القضائية تشهد بعض التزايد، ولكن مثلا في عام ٢٠٠٥ تم تقديم ١٠٠ شكوى ضد المهربين لم يتم الحكم فيها على المتهمين إلا في ٢٢ قضية .

ومؤخراً اتخذت الإمارات العربية المتحدة خطوات واسعة ورئيسية لمكافحة الإتجار بالبشر، وأسست شرطة دبي قسماً خاصاً لمكافحة الإتجار بالبشر لمراقبة المشكلة عن كثب، كما يدير هذا القسم أيضاً موقعاً إلكترونياً وخط هاتف ساخن على مدار الساعة، وقام مؤخراً بإطلاق حملة توعية لإطلاع الناس عن حقوقهم

ومواردهم المتاحة. وعلى الرغم من تزايد الوعي لمشاكل المدينة الإجتماعية، إلا أن النساء مازلن يشعرن بالعار، خاصة عندما يكون الجناة رجال من أوطانهم، كما تخشى العديدات من الضحايا من العقوبة سواء من قبل المهربين أو القوادين في حال قيامهن بالتبليغ عنهم.

في أواخر عام ٢٠٠٦ سن تشريع جديد يتم بموجبه سجن المتاجرين بالبشر لمدة قد تصل إلى مدى الحياة وتغريمهم بغرامة تصل إلى مليون درهم (حوالي ٢٧٥ ألف دولار). ويجرم قانون عقوبات الإمارات العربية المتحدة الدعارة والإغراء على الدعارة، كما يمنع أيضاً تأسيس أمكان للدعارة. وأكثر من ذلك، هناك مرسوم خاص يمنع النساء العازبات من البلدان الآسيوية المركزية المختلفة من دخول الإمارات العربية المتحدة مالم يكن فوق سن ٣١ عاماً، وما لم يصحبهن أقرباء رجال أو كن يتمتعن بوظيفة رسمية. .

وتوضح نورا (ليس اسمها الحقيقي)، وهي إمرأة إماراتيه تعمل في القضايا الجنسانية المحلية، بأن هناك ملاجئ أخرى للنساء في البلاد منها ملجأين يعملان في السر في أبو ظبي تحظم باعتراف ودعم الحكومة. وتوضح مصابح أن مدينة الأمل كانت مشروعاً مثيراً للجدل، من جهة بسبب حقيقة بأن مصابح ليست إماراتية، فمنزلتها كغريبة قد لا تكون لصالحها على الرغم من معرفتها بالإسلام والإمارات. وتشير نورا بأن مدينة الأمل تحظى باعتراف الحكومة لكنها لا تمتع بصفة رسمية أو قانونية بالضرورة، إضافة إلى مفهوم المنظمة اللاحكومية مفهوم جديد على الإمارات العربية المتحدة ولا مجال حتى الآن لقوانين وإجراءات عمل ونشاطات المنظمات اللاحكومية.

## سمعة دبي

وقد كنت بحكم عملي كموظفة إغاثة دولية لفترة أربع سنوات ضمن إطار عمل المجتمع الإنساني في أفغانستان والتي شكل الذكور أغلبية فيها على اطلاع بالعديد من خطط نهاية الأسبوع التي تركز على خطط السفر إلى دبي، وبالنسبة للكثير من الرجال المهاجرين أصبحت دبي مرادفة للدعارة. وتصف عدة مواقع إلكترونية طريقة البحث عن المومسات في دبي، "عاصمة الاحتفالات في حزب الشرق الأوسط". وكما أفاد كاتب مجهول بأنه "سعيد ليقول بأن الدعارة في دبي حية جداً وجيدة". ويضيف آخر: "تلك الدعارة توجد عموماً في دبي. وتبدو الدعارة أنها مكملة للإقتصاد بينما تدعم قطاع الفنادق التي يمتلكها ويتبناها السكان المحليون بالكامل"، كما تنتقل نشرات المعلومات هذه إلى مسألة تصنيف العديد من النساء – وفقا للجنسية والتوفر والموقع والسعر. ويصف أحد النوادي الليلية / بيوت الدعارة المشهورة نفسه بأنه "الأمم المتحدة الدعارة".

عادة ما يكون المهربون من نفس جنسية وأوطان الضحايا لا إماراتيين، إضافة إلى أن العديد من القوادين العاملين في دبي هم من النساء القادمات من الإتحاد السوفيتي السابق، وهناك ظن بأن لهن علاقة بالمافيا، وعند الوصول في الإمارات العربية المتحدة، يتم الاستيلاء على النساء اللاتي يمتلكن جوازات سفرهن ويتم إرغامهن على العمل في الدعارة لتسديد تكاليف سفرهن ونفقات المعيشة، وعادة ما تتجاوز هذه الديون الكبيرة قدرات هؤلاء النساء بحيث لا تستلم الضحايا إلا القليل من المال كأجور، وأحيانا لا يستلمن أي شيء، كما يقوم المهربون ببيع ضحاياهم أيضاً إلى مهربين آخرين ويتم إضافة مبلغ البيع إلى ديون هؤلاء النساء بحيث تتواصل ديونهن بالنمو.

ويمكن إثبات التزام الحكومة لمخاطبة القضايا الإجتماعية من حقيقة بأنها عملت على تجيند مستشارين مستقلين لتدريب موظفي الخدمات اجتماعية للعمل مع ضحايا العنف، وتبقى الإمارات العربية المتحدة دولة متقدمة على العديد من الجبهات مقارنة ببعض الدول الأخرى والتي ما تزال تجابه العديد من القضايا التي عملت الإمارات على التصدي لها. ويحدد دستور عام ١٩٧١ بشكل واضح حصول النساء والرجال على أجر متساوي للعمل المساوي - وهي قضية لم تحظى بأي حل في الكثير البلدان المتحررة ظاهرياً.

وقد قامت الإمارات نتيجة لتعرضها للانتقادات الأجنبية بحل مشكلة الأطفال فرسان الهجن. ففي عام ٢٠٠٥ وقعت الإمارات اتفاقية مع اليونيسيف ووافقت دولة الإمارات العربية المتحدة على إعادة هؤلاء الأطفال - والعديد منهم تقل أعمارهم عن ١٠ سنوات - إلى بلادهم. ويمنع التشريع استخدام الأطفال الآن تحت سن ١٨ ويتم بدلاً عن ذلك استخدام رجال آليين يتم التحكم بهم عن بعد. لكن لم يتم التصدي حتى الآن إلى قضية تهريب النساء.

ونورا، مثل بقية النساء الإماراتيات الأخريات، تشعر بالقلق من نظرة العالم الخارجي إلى الإمارات العربية المتحدة ولكنها قلقة أيضاً بشأن المعايير المزدوجة، وتفيد: "تجد الدعارة والتهريب في كل مكان. ولكن الولايات المتحدة تشعر أن بإمكانها انتقاد الآخرين قبل تنظيف بيتها على سبيل المثال". وتقلق نورا من أن تغذي مثل هذه الصحافة السلبية نزعات التهجم على العالم العربي والإسلامي، وتضيف: "كل أجهزة الإعلام الأمريكية تهتم بعدد النساء المضطهدات في العالم العربي. إلا أنه في الواقع النساء الإماراتيات تقدميات جدا بل يشعرن بأن النساء الغربيات لسن قادرات على الإعتراف بظلمهم الخاص. ويبحث العالم عن الخلافات، وخصوصاً فيما يتعلق بالنساء. هذا ينتج المزيد من الخوف والوهم للقيام بالقليل من الإجراءات للفهم المستند على الواقع والحقيقة. ولكن عملية التغير الإجتماعي تأخذ وقتاً. يجب أن نعمل معاً لبناء القدرات ومعالجة القضايا الاجتماعية. ويمكن أن يستفيد العالم الغربي من وقتهم الذي يصرفوه أكثر في فهم المجتمعات الإسلامية وأقل في الخوف منهم. يكفي "الغزو" و"التحرير".

ودبي في الوقت الذي تصبح فيه عاصمة عالمية على تقاطع طرق: هل ستصبح مدينة يتم التعامل فيها مع التهريب بشكل صامت لتلبية المطالب الدولية؟ أو ستواجه دبي القضايا الاجتماعية بشكل مفتوح ومباشرة، وتتقبل بأنها قد تفقد بعض من جوانبها السياحية نتيجة لذلك؟ ومن الواضح أن الإمارات العربية المتحدة تعمل على معالجة القضايا الإجتماعية وتلك التغييرات الناتجة بشكل تدريجي. وتظهر في الأجواء النقاشات والمناقشات الجديدة. لكن هل ستكتسب دبي سمعة بأنها "مدينة الأمل"؟

للمزيد من المعلومات حول مدينة الأمل، الرجاء مراسلة البريد الإلكتروني gmail.@cityofhope١٨com، والكتابة إلى: مدينة الأمل، صندوق بريد ٧٥١٩٣، دبي، الإمارات العربية المتحدة أو هاتف:

+٩٧١ (٠) ٥٠ ٦٥١ ٦٥١١.

لينا أبي رافع هي مستشارة مستقلة في القضايا الجنسانية والتنمية وتعمل حاليا في سيراليون على قضايا العنف ضد المرأة، وستنتقل قريباً إلى بابوا غينيا الجديدة بينما تنهي في الوقت نفسه شهادة الدكتوراه من مدرسة لندن للإقتصاد حول تأثيرات المساعدة الدولية المركزة على قضايا الجنس في سياقات ما بعد النزاع. البريد الإلكتروني: safarlina@gmail.com.

١. www.un.org/womenwatch/daw/cedaw
٢. www.state.gov/g/tip/rls/tiprpt/2006

# وكالات اللاجئين المسؤولة يمكن أن تصبح "وكالات معتمدة"

أندرو لوداي

**قد يساعد برنامج الاعتماد الجديد على جعل الوكالات الإنسانية أكثر مسؤولية تجاه اللاجئين والنازحين. ومنذ إجراء التقييم الهام لعملية الاستجابة لحالة الطوارئ في رواندا في تسعينيات القرن الماضي، اعترفت الوكالات بنقاط الضعف في المساءلة وجودة البرامج الإنسانية. ولكن لا يزال هناك "عجز في المساءلة" يصيب استجابات المساعدة الدولية للحالات الطارئة.**

بالنظر في التقييمات التي نُشرت في عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، يتضح أن المعنيين بالشؤون الإنسانية لا يزالون يعترفون بوجود "عجز كبير في المساءلة". لقد قبلت المنظمات غير الحكومية الدولية نقدا مؤخرا حول أدائها عند استجابتها لكارثة تسونامي الآسيوية رغم الجهود المبذولة لتناول نقاط الضعف الموجودة منذ عهد بعيد. ومع ذلك فإن الإصلاح الإنساني الذي تتزعمه الأمم المتحدة بالكاد ذكر قضية المساءلة للأناس المتأثرين. وظلت الجهات المانحة مسؤولة أمام الجهات المستفيدة بطرق كثيرة وواضحة، وافتقر المتأثرون بالكارثة لأي وسائل للمطالبة بالمسؤوليات الواقعة على عاتق وكالات المساعدة أو الجهات المانحة.

واكتشف مسح أجرته جمعية شراكة المساءلة الإنسانية مؤخرا أن المدراء الكبار، ومدراء المشاريع، ومستشاري السياسية قد فسروا المسؤولية عن الناجين من الكوارث على أنها لازالت غير مناسبة على الأغلب، رغم أنها آخذة في التحسن.

وكما قال أنطونيو غتير، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، للمدراء التنفيذيين في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين "إن المساءلة تتخذ أشكالا كثيرة، ولكن أولى مسؤولياتنا ستكون بالطبع للاجئين، وعديمي الجنسية، والنازحين داخليا". واعترفت مفوضية الأمم المتحدة للاجئين في تقرير حالة اللاجئين في العالم ٢٠٠٦ بضرورة تعزيز آليات المساءلة لصالح النازحين. فآليات المساءلة الداخلية في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لم تفرض عقوبات مناسبة أو تقدم تعويضات مناسبة عند انتهاك الحقوق الأساسية للاجئين وعديمي الجنسية انتهاكا مباشرا.

ويبدو أن شيوع ظاهرة المساءلة الهشة عن ضحايا الكوارث يؤدي إلى تدني جودة الخدمات. وبالفعل فإن أي خدمة من الخدمات قد تكون غير كافية وغير فعالة عندما يكون هناك عدم توازن في القوى بين مقدم الخدمة والجهة التي تستقبلها.

> "أرى الخواجات يحضرون إلى المخيم وينصرفون. ويأتي موظفو المنظمات غير الحكومية أيضا إلى المخيم، ولكنهم نادرا ما يخبرونا بما يفعلون. أشعر بأنه لا أهمية لنا، لذلك فإننا لا نعمل عن كثب مع أولئك الأشخاص"
>
> فاطمة عبد المجيد
> (نازحة تبلغ ٦٥ عاما في دارفور)

والغريب أن الكثير من الوكالات ترفع تقاريرها للجهات المانحة على حساب الجهات المستفيدة، وقد يأتي ذلك تبعا لميزانيات الإغاثة المرتفعة. لقد ازدادت المساعدات الإنسانية الثنائية من لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من ٧,٣ بليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٤ لتصبح ٨,٤ بليون دولار في عام ٢٠٠٥، وهي زيادة فعلية بنسبة ١٥٪، بينما كان مجموع التعهدات الدولية للدول المتأثرة بكارثة تسونامي مبلغ ١٤ بليون دولار. والتزمت أكثر من ٥٠ جهة مانحة بتخصيص ٢٧٢ مليون دولار للصندوق المركزي للاستجابة لحالات الكوارث الذي تم توسيعه حديثا.

وبالطبع لا يجب على التحديات التي تواجه المسؤولية الإنسانية أن تعيق الإنجازات. وقد لاحظ معظم المستجيبون للمسح الذي أجرته جمعية شراكة المساءلة الإنسانية مؤخرا بعض التحسينات التي طرأت على المساءلة الإنسانية. وقدم المستشارون الميدانيون في جمعية شراكة المساءلة الإنسانية تقارير حول العديد من الممارسات الجيدة في مجال المساءلة والشفافية وآليات تلقي الشكاوي في باكستان والسودان وآتشيه وأماكن أخرى. وعلى سبيل المثال قام المجلس اللاجئين الدانمركي بتطوير نظاما لتعامل مع الشكاوي في شمال القوقاز، حيث قدمت الوكالة مساعدات غذائية لأكثر من ٢٠٠ ألف نازح في أنغوشتيا، والشيشان وداغستان. وقد نجح النظام في تحسين عملية توزيع المساعدات الغذائية، مما أدى إلى ازدياد الشعور بالكرامة والثقة والأمن. وقامت لجنة الإنقاذ الدولية التي تعمل مع الحكومة الكينية ووكالات المساعدة بإنشاء آلية للشكاوي لمنع الاستغلال الجنسي للاجئين. وعملت منظمة مداير (Medair) على تطوير أدوات لتلقي التغذية الراجعة من المستفيدين في دارفور، باستخدام الدراسات الاستقصائية للأسر، والمقابلات الشخصية مع الأفراد، واستطلاعات آراء المرضى لتحديد المشاكل وتقييم آثارها. وطورت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نظاما لمشاركة اللاجئين في مخيمات اللاجئين في سيراليون وأنتجت أداة تقييم تشاركية حول كيفية خرط المجتمعات والأفراد في عملية التقييم.

ويبدو أن هذه الممارسات الجيدة هي الحالات الاستثنائية التي تثبت القاعدة التالية، وهي أن وكالات المساعدة لا تنفذ المساءلة الإنسانية بشكل نظامي، وأنها لا تعتبر متطلبا معياريا للعمل حتى الآن.

## مبادرة جديدة لقياس المساءلة

قد يتغير ذلك في الوقت المناسب. إن معيار جمعية شراكة المساءلة الإنسانية في المسائلة الإنسانية والإدارة النوعية، التي أطلقت في جنيف في أبريل ٢٠٠٧، مصممة لمساعدة الوكالات على تعزيز مسؤوليتها تجاه ضحايا الكوارث بشكل نظامي. لقد طورت جمعية شراكة المساءلة الإنسانية هذا المعيار بالتشاور مع الجهات المعنية بالشؤون الإنسانية والناجين من الكوارث ومستشاري المساءلة، وعملت لضمان تنفيذه عالميا.

ومن المزايا الهامة لهذا المعيار أن به برنامج للاعتماد يمنح الوكالات المسؤولة فرصة الحصول على بيان تدقيق رسمي أجراه مدقق مسجل في جمعية شراكة المساءلة الإنسانية حول مستوى الامتثال للأوامر. وكانت أول وكالتين تحصلان على الاعتماد هما المجلس الدانمركي للاجئين والمكتب الأفريقي للتنمية والتعاون في دكار، وحصلتا على اعتماد جمعية شراكة المساءلة الإنسانية في اجتماع جنيف للأعضاء السبعة

عشر في جمعية شراكة المساءلة الإنسانية في شهر أبريل. ويتوقع أن يسعى العديد من أعضاء المشروع للحصول على الاعتماد.

إن عملية السعي وراء الاعتماد ذاتها تقدم سبلا فعالة، إلى جانب حافزها الإيجابي، للوكالات لتنفيذ المعيار في أنحاء منظماتهم.

"إن حصولنا على الاعتماد كان عملية صعبة ومفيدة، وأدت إلى اتساع المكتب الأفريقي للتنمية والتعاون لتحسين جودتها ومسؤوليتها. وبنهاية العملية وجدنا أنها كانت تستحق الجهد المبذول لمساعدتنا على ترجمة مبادئنا ومعاييرنا والتزاماتنا إلى ممارسات عملية. لقد ساعدت العملية ذاتها على بناء الثقة."
ماماديو نداياي المدير التنفيذي
للمكتب الأفريقي للتنمية والتعاون

أندرو لوداي (alawday@hapinternational.org) يعمل مستشار لجمعية شراكة المساءلة الإنسانية، وهو جمعية تتخذ من جنيف مقرا لها وتهدف إلى جعل التحرك الإنساني مسؤولا أمام المستفيدين المقصودين. يتوفر معيار المساءلة الإنسانية والإدارة النوعية على www.hapinternational.org. ووكالات المساعدة المهتمة بالمساءلة والجودة مدعوة للاتصال بشيرلي هاو (shaw@hapinternational.org)، مدير الاعتماد في جمعية شراكة المساءلة الإنسانية، للحصول على المزيد من المعلومات.

تعليق على الصورة المنشورة:

تقدم علامة اعتماد جمعية شراكة المساءلة الإنسانية ضمانا للمساءلة والجودة الإنسانية. ويخضع استخدامها لبعض الشروط والأحكام.

١. www.unhcr.org/cgi-bin/texis/vtx/template?page=publ&src=stat ic/sowr2006/toceng.htm
٢. www.oecd.org/dac
٣. www.unfoundation.org/cerf/index.asp
٤. www.drc.dk
٥. http://membres.lycos.fr/ofadec

## أعضاء المجلس الاستشاري لنشرة الهجرة القسرية

**يساهم أعضاء المجلس الاستشاري لنشرة الهجرة القسرية بشكل يعبر عن التزامهم وآرائهم الشخصية ولا يمثل بالضرورة آراء المنظمات التي ينتمون إليها:**

**جيرمي ستيكينغز**
**وزارة التنمية الدولية البريطانية**

**ريتشارد وليامز**
**المجلس الأوروبي المعني باللاجئين والمنفيين**

**روجر زيتر**
**مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد**

**ريتشل هيستي**
**أوكسفام بريطانيا**

**بولا بانيرجي**
**مجموعة كالكوتا للأبحاث**

**أميليا بوكستين**
**منظمة إنقاذ الطفولة /المملكة المتحدة**

**نينا بيركلاند**
**المجلس النرويجي للاجئين**

**بامي توم نياندوغا**
**المقرر الخاص لشؤون اللاجئين والنازحين وطالبي اللجوء في إفريقيا**

**دان سيمور**
**يونسيف**

**مارك كاتس**
**مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية**

**ينس-هاغن إشينبيشر**
**مركز مراقبة النزوح الداخلي**

**آرجان جين**
**مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**

**خالد كوسر**
**مشروع بروكينغز-بيرن لدراسة النزوح الداخلي**

**إرين موني**
**بروكاب/مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**

## مركز دراسات اللاجئين- شبكة الهجرة القسرية التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

يقوم مركز دراسات اللاجئين، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين - برسم خريطة على المستوى العالمي للباحثين والأكاديميين والمعلمين والمحامين والممارسين المتصلين بمؤسسات عديدة أو يعملون بشكل مستقل لحماية حقوق وحياة النازحين قسرا. نحن نأمل أن تساعدنا هذه الخريطة عند الانتهاء من تحضيرها في تحسين الروابط التعاونية بين المؤسسات الأكاديمية والعاملين في المجال الإنساني وصناع السياسة ودعاة الحقوق المعنيين بقضايا الهجرة القسرية على المستوى العالمي .

ونود أن نعرف المزيد عنك وعن منظمتك وعملها، وسوف ندرج هذه المعلومات في قاعدة بيانات عالمية سوف تشكل أساس هذه المبادرة. وسنكون ممتنين لك إذا أجبت على الاستبيان المتوفر عبر شبكة الانترنت على الموقع: www.rsc.ox.ac.uk/mapping.html ولمزيد من المعلومات برجاء الاتصال بالسيد سايمون أديسون (simon.addison@qeh.ox.ac.uk).

# مبادرة خدمات ومعلومات الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ: التعاون لبناء قدرات الصحة الإنجابية

ديانا بارنز براون وجانيت باتلر ماكفي

**يعتبر بناء القدرات لضمان توفير خدمات الصحة الإنجابية والصحة الجنسية الجيدة في حالات الطوارئ مكونا رئيسيا من مكونات مبادرة توفير خدمات ومعلومات الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ.**

مع تطور حالات الطوارئ لتصبح ذات طبيعة طويلة الأمد، من الجوهري – بالإضافة إلى الاستجابة الأولية لحالة الطوارئ - أن تخطط الوكالات للتعامل مع الموقف لفترات أطول. وهذا كثيرا ما يتطلب التعاون الوثيق بين وكالات الإغاثة والتنمية وعادة ما تظهر الحاجة للتواجد في الموقع لسنوات، وربما عقود، مثل المخيمات والأحياء الحضرية الفقيرة، والمستوطنات العشوائية وغيرها من المواقع "المؤقتة" التي يهاجر إليها اللاجئون والنازحون والتي تصبح الخيارات الوحيدة المتاحة أمامهم للاستقرار طويل الأمد أو الدائم.

وتعمل مبادرة توفير خدمات ومعلومات الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ في مجموعة من البيئات مثل دارفور وجنوب السودان وشمال أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذه البيئات تعمل المبادرة مع شركاء الإغاثة والتنمية للمساعدة في بناء قدراتهم لضمان تزايد الحصول على خدمات الصحة الإنجابية الشاملة. ومع تغير طبيعة النزاع، تتغير كذلك مناهج وكالات الإغاثة تجاه توفير خدمات الصحة الإنجابية. ولقد تم وضع الأدلة والمصادر و توزيعها لمساعدة تلك الوكالات التي تقدم خدمات الصحة الإنجابية. وما هو مطلوب في الوقت الحاضر هو دعم تلك الوكالات لتعزيز قدراتها لتتمكن من تنفيذ أنشطة البرنامج بفاعلية.

ويعتمد عمل مبادرة توفير خدمات ومعلومات الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ على عمل اتحاد الاستجابة للصحة الإنجابية في الصراعات (RHRC) وغيره في مساعدة وكالات الإغاثة والتنمية لضمان جودة خدمات الصحة الإنجابية في بيئات الطوارئ وبناء القدرات المحلية لتتمكن من الاستجابة للاحتياجات الإنسانية. ولقد أدار "اتحاد الاستجابة للصحة الإنجابية في الصراعات" لفترات طويلة برنامج يقدم الدعم الفني والتنظيمي لتنمية المنظمات المحلية والوطنية. ولقد لعب هذا البرنامج كذلك دورا رئيسيا في تيسير عقد روابط تحسين القدرات بين الوكالات المحلية والوطنية والدولية.

وفي عام ٢٠٠٣، نشر اتحاد الاستجابة للصحة

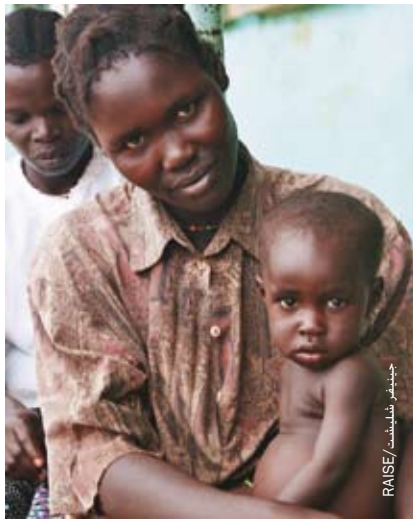
جينيفر شابيت/RAISE

الإنجابية في الصراعات تقريرا بعنوان "اللاجئين والصحة الإنجابية: التقرير العالمي عن العقد الماضي". وفي هذا التقرير ذكر اتحاد الاستجابة للصحة الإنجابية في الصراعات إن "الافتقار إلى المساهمة الفنية وبناء القدرات يظل عائقا في سبيل توفير خدمات الصحة الإنجابية الشاملة.. وتحتاج الوكالات إلى تزايد التدريب والمساعدة الفنية لبناء القدرة المؤسسية والقدرات القيادية على جميع المستويات" . ودعا التقرير كذلك لإدخال التحسينات على أساليب تقييم ونشر نماذج تقديم الخدمات التي من الممكن تكرارها.

وفي العام التالي، نشر الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالصحة الإنجابية في بيئات اللاجئين (IAWG) التقويم العالمي بين الوكالات لخدمات الصحة الإنجابية المقدمة للاجئين والنازحين داخليا. وطرح التقرير دراسة متعمقة للموضوع باستخدام ستة دراسات تكميلية ومجموعة من أساليب البحث لتقييم أوضاع الصحة الإنجابية بين السكان النازحين في جميع أنحاء العالم. وكانت النتيجة تقييما شاملا وقيما لحالة الصحة الإنجابية لهؤلاء السكان.

وكشف تقرير الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالصحة الإنجابية في بيئات اللاجئين أنه قد تم بالفعل إدخال التحسينات ولكن لا يزال هناك الكثير الذي يمكن عملة قبل أن تصل خدمات الصحة الإنجابية المقدمة إلى اللاجئين والنازحين داخليا إلى معايير مقبولة من حيث إتاحتها وجودتها. ومن بين التحديات الأساسية المذكورة في التقرير "تحسين جميع البيانات والاستفادة المثلى منها ورعاية تزايد التعاون بين الوكالات". ولقد حددت كل دراسة صعوبات جميع البيانات أو مواطن القصور في توافر البيانات وجودتها، وأكد على الحاجة إلى تحسين ممارسات جمع البيانات الحالية.

وبالإضافة إلى التدريب الطبي والمتابعة ودعم تنفيذ المشروع، يعتبر تحسين الرصد والتقييم واحد من الأساليب الرئيسية لمبادرة توفير خدمات ومعلومات الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ لتحقيق التحسينات في تقديم خدمات الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ الإنسانية والمساهمة في تطوير العاملين في مجال الصحة الإنجابية في الوقت الحالي والمستقبل.

## حلقة عمل نيروبي تحدد وتيرة خط السير

لابد من توافر البيانات ذات الجودة العالية لتحديد الثغرات في المعدات والإمدادات والموارد البشرية وتحديد نقاط القوة والفرص والدفاع عن التغيرات في السياسة لتحسين الوصول إلى الخدمات. وبغية قياس فاعلية البرامج، من الجوهري جميع هذه البيانات الأساسية في بداية المشروعات.

وفي فبراير ٢٠٠٧، عقدت مبادرة توفير خدمات ومعلومات الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ حلقة عمل في نيروبي وكينيا مع شركاء تقديم الخدمة. وتمثلت أعمال حلقة العمل في استحداث أساليب التقييم الأساسية بالنسبة إلى العاملين في المقرات والمستويات الميدانية ووضع خطط العمل المخصصة للدراسات الأساسية. وتم تدعيم أسلوبين من أساليب جميع البيانات لاستخدامها في نشطة الأساسية وهي عمليات تقييم المنشأة والمسح السكاني.

وضم المشاركون الشركاء من لجنة الإنقاذ الدولية في جمهورية الكنغو الديمقراطية واللجنة الأمريكية للاجئين في دارفور واللجنة الأمريكية للاجئين في جنوب السودان ومنظمة مارى ستوبس بأوغندا ومقرات كل من لجنة الإنقاذ الدولية واللجنة الأمريكية للاجئين. وتم اختيار المشاركين على أساس الأدوار الرئيسية المنوطة بهم في عمليات التقييم الأساسية المخطط لها.

وفي حلقة العمل، تعلم المشاركون من الخبرة العريضة للميسرين وغيرهم من المشاركين، ولقد كان لكل جلسة نقطة تركيز واضحة وهدف تعلم وكانت تشتمل على تخصيص وقت للمناقشة في مجموعات صغيرة من أجل تبادل الخبرات. وبينما كان التركيز على أساليب البحث، تعلم المشاركون أيضا المزيد عن قاعدة الأدلة الخاصة بخدمات الصحة الإنجابية وكذلك خبرة البرنامج مع مختلف المؤشرات مثل مؤشرات الأمم المتحدة لعملية رعاية التوليد في الحالات الطارئة.

وأطلق المشاركون أنشطتهم الأولية الأساسية في غضون شهر من حلقة العمل. وبالنسبة إلى عمليات تقييم المرافق، تم جمع البيانات باستخدام أداة موحدة مقتبسة من برنامج جامعة كولومبيا لتفادي وفيات وإعاقة الأمهات بواسطة فريق مبادرة توفير خدمات ومعلومات الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ والتي تم تعديلها أكثر بناء على ملاحظات وتعليقات المشاركين في حلقة العمل. وتم إكمال عمليات تقييم المرافق في ثمان مواقع للجنة الإنقاذ الدولية وموقعين تابعين للجنة الأمريكية للاجئين في دارفوروخمسة مواقع للجنة الإنقاذ الدولية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعشرة مواقع تابعة لمنظمة ماري ستوبس أوغندا في شمال أوغندا. وسوف تبدأ عمليات تقييم المرافق في مواقع اللجنة الأمريكية للاجئين في جنوب السودان في المستقبل القريب. وقد بدأت

جينيفر شليشت/ RAISE

عمليات المسح السكاني، وهى الخطوة التالية نحو إتمام عمليات التقييم الأساسية الإجمالية، في مواقع لجنة الإنقاذ الدولية في دارفور وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومواقع اللجنة الأمريكية للاجئين في دارفور ومواقع منظمة ماري ستوبس بأوغندا.

ولقد قدم فريق عمل برنامج المبادرة المساعدة الفنية طوال عملية جمع البيانات، مع العمل عن كثب مع المشاركين في حلقة العمل في مواقعهم الميدانية لتدريب فرق جامعي البيانات. وسوف يستمر فريق عمل المبادرة في توفير المساعدة الفنية على ارض الواقع والدعم عبر المؤتمرات عن بعد طوال الفترة المتبقية من جمع البيانات وكذلك أثناء التحليل ونشر والاستفادة من نتائج عمليات تقييم المرافق. ولقد كان هذا الدعم الفني والطبيعة التشاركية لحلقة عمل نيروبي أمرا ذا بال في تمكين بناء القدرات بنجاح لشركاء تقديم الخدمات في تنفيذ عمليات التقييم الأساسية. وتظهر التقارير الميدانية أن حلقة العمل كانت فعالة من حيث تعبئة الموظفين المحليين وبدء عملية جمع البيانات.

ويتوقع العاملون في المبادرة أن إتاحة الدعم الفني المستمر سواء على ارض الواقع أو بالتخاطب على بعد من شأنه أن ييسر إكمال أنشطة تقييم المرافق والمسح السكاني بنجاح. ومن ثم، فان نجاح إتمام عمليات التقييم الأساسية المكونة من شقين سوف يوفر الدليل الذي يمكن استخدامه من أجل ضبط أنشطة المشروع ويمثل أساسا صحيحا للمقارنة بالنتائج التي يتم التوصل إليها في وقت لاحق.

**ديانا بارنز براون (db2472@columbia.edu ) هي الكاتبة الفنية / المحررة للمقال وجانيت باتلر ماكفي (jb2779@columbia.edu) هي مديرة الاتصالات لمبادرة توفير خدمات ومعلومات الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ (www.raiseinitiative.org )**

**إذا كنت ترغب في تلقى آخر الأخبار بشكل منتظم عبر البريد الإلكتروني حول المصادر الجديدة المتعلقة بالصحة الإنجابية في بيئات الصراع، برجاء بزيارة موقع المبادرة والاشتراك في القائمة البريدية وفقا لتوجيهات الموقع.**

١. كانت مبادرة توفير خدمات ومعلومات الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ تسمى فيما مضى CRHC (التي تم تقديمها في نشرة الهجرة القسرية العدد ٢٧ (http://www.hijra.org.uk/PDF/NHQ27/70-71.pdf) وهي مبادرة مشتركة أطلقتها جامعة كولومبيا ومنظمة ماري ستوبس الدولية، وتعمل مع وكالات التنمية والمساعدات الإنسانية الرئيسية لضمان أن الاستجابة للصحة الإنجابية في البيئات الإنسانية تتلاءم مع الاحتياجات الفعلية على أرض الواقع.

٢. اتحاد الاستجابة للصحة الإنجابية في الصراعات، اللاجئين والصحة الإنجابية: التقرير العالمي عن العقد الماضي، ٢٠٠٣، ص ١٠. www.rhrc.org/pdf/Global_Decade_Reprot.pdf

٣. الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالصحة الإنجابية في بيئات اللاجئين (IAWG)، التقويم العالمي بين الوكالات لخدمات الصحة الإنجابية المقدمة للاجئين والنازحين داخليا، ٢٠٠٤ www.rhrc.org/resources/iawg

٤. www.theirc.org

٥. www.arcrelief.org

٦. www.mariestopes.org.uk/ww/uganda.htm

٨. www.amddprogram.org

# الاتحاد الأوروبي وإدماج اللاجئين

مكتب أوروبا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

**يدعو البند رقم ٣٤ في اتفاقية ١٩٥١ الدول إلى تسهيل "دمج وتجنيس" اللاجئين. ونشرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مؤخرا توصيات حول كيف يمكن للاتحاد الأوروبي تحقيق ذلك بشكل أفضل.[1]**

كجزء من ولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمساعدة الدول على الوفاء بالتزاماتها تجاه طالبي اللجوء واللاجئين، أجرت المفوضية مؤخرا عمليات تقييم في العديد من دول الاتحاد الأوروبي لتحديد العقبات التي تقف أمام عملية إدماج اللاجئين والأناس الآخرين من هم بحاجة للحماية الدولية. وباح اللاجئون رجالا ونساء وفتيان وفتيات ممن شاركوا في التقييمات بما يعتقد اللاجئون بأنها العقبات الأساسية أمام عملية الإدماج:

- الصعوبات الموجودة نتيجة نقص المعرفة باللغات المحلية والثقافات المختلفة
- التمييز والمواقف غير المستعدة لتقبل أي شيء تجاه الأجانب
- نقص التفاهم داخل المجتمعات المضيفة لبعض المواقف المعينة للاجئين
- الأثر النفسي للخمول طويل الأجل أثناء إجراءات اللجوء
- الوصول المحدود لحقوق الأشخاص ذوي الحماية الفرعية

قد يكون إجراء اللجوء المطول هو أحد العقبات الرئيسة أمام الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الناجح. وغالبا ما يتميز إجراء تحديد الحالة بانعدام الأمن والخمول مما قد يؤدي إلى إلحاق الأضرار بالصحة العقلية للاجئين، وإثارة الإحباط، ومتلازمة الإدمان، واللامبالاة ونقص الثقة بالنفس، وعرقلة التوظيف والمهارات الاجتماعية بعد الاعتراف. والإجراءات المطولة لها أثر خاص على الأطفال.

يجب تصميم سياسات الاستقبال لتضع حدا للعزل والفصل عن المجتمعات المضيفة وتقديم المساعدة والتطوير الناجع للغات والمهارات الحرفية للسعي وراء الوظائف. ويجب تقديم تدريب اللغات بشكل عام حال البدء في إجراءات اللجوء ويجب أن ينقل معلومات أساسية حول المجتمع المضيف. وتقترح مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تحديد فترة ٦ شهور كفترة قصوى لأي حظر على الوصول إلى سوق العمالة أمام طالبي اللجوء. إن تقديم الوصول إلى سوق العمال والتدريب الحرفي قد يقلل تكاليف الاستقبال، ويثبط عمليات التوظيف غير الرسمية وقد يسهل إعادة الإدماج في البلد الأصلي من خلال السماح لطالبي اللجوء العائدين إلى ديارهم بالعودة بقدر من الاستقلال المالي أو مهارات العمل المطلوبة.

إن السكن الذي يسمح بالتواصل مع المجتمع المضيف يعتبر أمرا هاما أيضا للإدماج المستقبلي. ويمكن للحبس، حتى إذا كان لفترات زمنية قصيرة، أن يكون له أثار دائمة على الأفراد وعلى قدرتهم على التكيف والاندماج وخاصة في حالة الأطفال والأشخاص المصدومين.

إن الأمر التوجيهي الذي يتعلق بحالة مواطني الدولة الثالثة والمقيمين لأجل طويل يمنح حق مشروط للإقامة الدائمة بعد فترة إقامة مدتها خمس سنوات على أراضي أي دولة عضو في الاتحاد الأوروبي. ولا ينطبق هذا الأمر على اللاجئين حيث أن اللاجئين والأشخاص الممنوحين حماية فرعية، ممن يقيمون بشكل قانوني في البلاد وشاركوا في المجتمعات في الدول الأعضاء للعديد من السنوات، لا يتمتعون حاليا في ظل قانون الاتحاد الأوروبي بنفس الحقوق التي يتمتع بها مواطنو الدول الثالثة المقيمين بشكل قانوني. ومن وجهة نظر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يجب منح الإقامة الدائمة لكل من اللاجئين وأولئك الممنوحين الحماية الفرعية على الأقل بنهاية فترة الإقامة التي مدتها ثلاث سنوات.

إن الاستقبال غير المناسب قد يفاقم أو يخلد أثار أي صدمة تم التعرض لها قبل السفر؛ فالانفصال المستمر عن أفراد العائلة، والتغيب عن العمل، والإقصاء الاجتماعي، والتهميش، والقلق حول المستقبل والتعرض للجهل، والعداء والإهانة جميعها تفاقم الحالة النفسية للشخص المعني. ومن المهم إزالة العقبات التي تُبقي على أثار الصدمات. وما لم يتم تناول عواقب الصدمات، لن يصبح اللاجئون في مكانة يستطيعون من خلالها المشاركة في برامج الإدماج، وربما تتعرقل قدرتهم على التحول إلى أعضاء فاعلين في المجتمع بشكل خطير. ويجب تقديم الرعاية المتخصصة والاستشارات والأنواع الأخرى للمنشآت الصحية، وربما تكون هناك حاجة للوسطاء والمترجمين القادمين من عدة ثقافات.

إن احتمال جمع الشمل مع العائلات أمر مهم جدا لعملية الإدماج. ويمكن لأفراد العائلة أن يعززوا نظام الدعم الاجتماعي للاجئين، وبتحقيق ذلك، فهم يعززون الإدماج أيضا. في الاتحاد الأوروبي تكون حقوق جمع شمل العائلات محدودة بشكل عام وتقتصر على الأفراد الأساسيين للعائلة رغم حقيقة أن صلات العائلات الممتدة في الثقافات الأخرى قد تكون وطيدة للغاية. وتشجع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الدول الأعضاء على تبني منهاج ناشط ومرن تجاه طلبات جمع شمل العائلات مع أفراد العائلة المعولين ممن كانوا يعيشون في نفس الأسرة كلاجئين قبل السفر.

ويختتم التجنيس البعد القانوني لعملية الإدماج حيث أنه يؤدي إلى إنهاء حالة اللجوء. وقد قلصت العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي فترات الانتظار ورسوم التجنيس وألغت المتطلبات الخاصة بجمع شمل جنسية الدولة الأصلية. وتشجع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الدول الأعضاء الأخرى على أن تحذو حذو الدول الأخرى وأن تنظر في إمكانية تسهيل حصول اللاجئين على الجنسية.

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال ببيركو كورولا (kourula@unhcr.org) مدير مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أوروبا.

١. عقب اجتماع غير رسمي في شهر مايو ٢٠٠٧ لوزراء الاتحاد الأوروبي المسؤولين عن الإدماج، نشرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مذكرة حول إدماج اللاجئين في الاتحاد الأوروبي
www.unhcr.org/protect/PROTECTION/463b462c4.pdf

Brookings-Bern Project on Internal Displacement

# تحسين بيانات الصحة والوفيات المتعلقة بالأشخاص النازحين داخلياً

روبرت ليدستون

يعتبر قياس معدلات الوفيات والمؤشرات الصحية الأخرى بشكل دقيق من الوسائل الهامة لتوجيه المساعدات للأشخاص النازحين داخلياً وتقييم أثر الاستجابات الإنسانية. ومع ذلك فإن البيانات المتعلقة بالصحة والوفيات فيما بين الأشخاص النازحين داخلياً تتسم بعدم الدقة والنقص وغالبا ما لا تكون متوفرة. وهناك بيانات قليلة تتضمن تغطية جغرافية واسعة عبر إحدى مناطق الصراع، والتي غالباً ما يجري جمعها في أماكن متناثرة أو فردية. كما أن العديد من الدول التي يوجد بها عدد كبير من الأشخاص النازحين داخلياً ليس لديها بيانات محددة عن معدل وفيات وصحة الأشخاص النازحين داخلياً على الإطلاق. ولا تخضع البيانات للمقارنة بسبب الاختلافات المنهجية في إعداد الأبحاث وجمع البيانات والتحليل.

وتؤيد دراسات انتشار الأمراض المحدودة التي تم تنفيذها على الأشخاص النازحين داخلياً على نحو متسق بالوثائق أن معدلات الوفيات والاعتلال والحرمان أعلى بكثير من مستويات الطوارئ. على سبيل المثال، قيمت الدراسة التي أجرتها منظمة أطباء بلا حدود لمخيمات الأشخاص النازحين داخلياً في كاتانغا بجمهورية الكونغو الديمقراطية معدل الوفيات الأولي بحوالي ٤,٣ حالة لكل ١٠ آلاف شخص يومياً، وهو ما يمثل أربعة أضعاف المعدل الذي استخدمه مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين البالغ ١,٠ لتحديد الوضع الطارئ. وقد أشارت إحدى الدراسات التي أجراها فريق موظفي الصحة المتنقل (Backpack Health Worker Team) عام ٢٠٠٥ بين الأشخاص النازحين داخلياً في بورما الشرقية إلى وجود ارتباط قوي بين النزوح القسري ومعدلات الملاريا المرتفعة والإصابات من جراء الألغام الأرضية. كما قام أيضاً بتقييم معدل سوء تغذية الأطفال فيما بين الأشخاص النازحين داخلياً الذي تضاعف بنسبة ٣,١ وهو أعلى من المعدل القومي الأمر الذي يعكس النقص الخطير للأمن الغذائي فيما بين النازحين بعد فصلهم عن مواردهم وأوطانهم. وقد كشفت الدراسات المتعلقة بالأشخاص النازحين داخلياً التي أجرتها منظمة الصحة العالمية ومنظمة أطباء بلا حدود في شمال أوغندا عن أن نسبة حدوث الملاريا آخذة في الارتفاع؛ حيث لم تبلغ تغطية الناموسية المعالجة بمبيد الآفات – وهي إحدى الوسائل الهامة للوقاية من المرض – إلا ٢٨ ٪ فقط من الأطفال البالغ عمرهم أقل من خمس سنوات.

ومن المعروف أن الهجرة القسرية تؤثر على الصحة بطرق جوهرية عديدة، حيث إنها تمزق الشبكات الاجتماعية الموجودة مسبقاً وتعيق الوصول إلى الموارد المادية ومصادر الدخل والعمل. بالإضافة إلى ذلك، يعمل الازدحام والصرف الصحي الضعيف والتوفير غير الكافي للاحتياجات الأساسية والقلاقل المستمرة والتعرض لبيئات غير مألوفة على زيادة احتمالات المرض والإصابة والوفاة. ومن الممكن أن تتضاعف هذه الآثار على الصحة بالنسبة للأشخاص النازحين داخلياً وذلك بعدم إمكانية الوصول إلى الحماية والمساعدات الخارجية وعدم قدرة حكوماتهم المعنية أو عدم استعدادها لتوفيرها من أجل صحتهم وسلامتهم.

واستناداً إلى استعراض للدراسات الحالية المتعلقة بالوفيات ومؤشرات صحة السكان الأخرى بين الأشخاص النازحين داخلياً، حدد مشروع بروكينغز بيرن المتعلق بالنزوح الداخلي التوصيات التالية من أجل تحسين جمع البيانات وفهم الاحتياجات الصحية للأشخاص النازحين داخلياً:

- تبني تعريف معياري عملياتي للأشخاص النازحين داخلياً يتبع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالنزوح الداخلي[١] ليتم استخدامه في جمع البيانات المتعلقة بالصحة والوفيات
- توسيع النطاق الجغرافي لبيانات الصحة والوفيات عن طريق إجراء عمليات تقييم للدول التي لم تحظ بدراسات كافية والتي فيها عدد كبير من الأشخاص النازحين داخلياً، وجمع البيانات الممثلة لجميع المناطق في الدولة المتأثرة بالنزوح (بقدر ما تسمح الأوضاع الأمنية)
- جمع البيانات المتعلقة بالتركيبة العمرية والجنسانية للسكان موضوع الدراسة
- وضع منهجية أبحاث معيارية ومتسقة تمكن من مقارنة البيانات
- دراسة مدى تغير تأثر الأشخاص النازحين داخلياً بمرور الزمن وطوال المراحل المختلفة للهجرة القسرية عن طريق وضع فترات فاصلة كافية (الفاصل الزمني متضمن في الدراسات)
- وضع البيانات في السياق المناسب المتعلق بالأشخاص النازحين داخلياً عن طريق وضع المعايير القياسية الملائمة، حيث تعتمد معظم الدراسات الحالية على المعايير المستخدمة لتحديد الوضع 'الطارئ' كوسيلة من وسائل إظهار حدة الأزمة غير أنه ينبغي أن تأخذ الأبحاث الأخرى بعين الاعتبار معايير إضافية مثل البيانات القومية التي تم جمعها قبل بداية الأزمة والبيانات التي تم جمعها عن اللاجئين وغير النازحين
- دراسة الفئات السكانية للوقوف على أسباب الوفاة التي ترتبط بالعنف والأخطار غير المميتة التي تهدد السلامة البدنية بما في ذلك الإصابة من جراء الألغام الأرضية والحوادث الأخرى، وذلك من أجل إلقاء الضوء على قضايا الحماية والأمن
- جمع البيانات المستقلة المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني
- دراسة الأسر المعيشية حول أسباب الوفاة غير المرتبطة بالعنف مثل الملاريا والحمى والكوليرا والإسهال والالتهاب السحائي والحصبة وعدوى التنفس والإيدز وسوء التغذية الحاد
- قياس مؤشرات سوء التغذية للوصول إلى تفهم دقيق لوضع الأمن الغذائي والعوامل المساهمة المحتملة في معدلات الوفيات المرتفعة بالنسبة لإحدى الفئات السكانية

إن تحديد العوامل المحددة الفريدة للوفيات والاعتلال وسوء التغذية بين الأشخاص النازحين داخلياً في البيئات الجغرافية المتعددة يعمل على توفير المعرفة الأساسية اللازمة لتشكيل الاستجابة الإنسانية على نحو أكثر فعالية.

تم إلحاق روبرت ليدستون بمشروع بروكينغز بيرن كإحدى الجمعيات التابعة للأمم المتحدة، وذلك كاستشاري في كندا. ويوجد ملخص التقرير على الإنترنت في الرابط التالي: //www.brookings.edu/fp/projects/idp/200705_health.htm

١. www.brook.edu/fp/projects/idp/gp_page.htm

# عندما يعرف اسمك ٩٣,٠٠٠ شخص

ألفريدو زاموديو

**" النرويج، النرويج، أوكي، أوكي، "كانت هذه هي الطريقة التي تحييني بها الوجوه المبتسمة في كل صباح لما يقارب العامين. لقد كنت منسق مخيم مجلس اللاجئين النرويجي[1] لمعسكر كالما للنازحين الداخليين في شرق نيالا بجنوب دارفور. و كالما هي حاليا مأوى لـ ٩٣,٠٠٠ من الأفراد النازحين داخليا والذين لديهم نفس المهارات و الطموحات والآمال والذين يحتاجون حاليا، بسبب العنف والصراع، للإعانة من اجل البقاء.**

ومخيم كالما طوله حوالي ٧ كم وعرضه ١,٥ كم. وقد أقيم في فبراير ٢٠٠٤عندما نقلت السلطات النازحين داخليا من مخيم موجود قرب نيالا. وفي يوليو ٢٠٠٤ عندما طلب من مجلس اللاجئين النرويجي بواسطة مفوضية السودان للشؤون الإنسانية تنسيق الجهود الإنسانية، زاد عدد سكان المخيم إلى ٤٦ ألف. ومنذ ذلك الحين، زاد سكان كالما أكثر من الضعف.

ولقد كان مجلس اللاجئين النرويجي طرفا في اتفاق ثلاثي مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية و مفوضية الشؤون الإنسانية، حيث تقوم مفوضية الشؤون الإنسانية بدور مدير المخيم ومجلس اللاجئين النرويجي بدور منسق المخيم. وقد تضمن العمل اليومي في تنسيق المخيم حوارا يوميا ووساطة بين النازحين داخليا والوكالات المساهمة والمشاركة و الوكالات الدولية مثل الشرطة المدنية للإتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة في السودان[2] ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

ويتبع عمل مجلس اللاجئين النرويجي مبادئ القانون الإنساني الدولي ( بما في ذلك احترام توفير الحيز الإنساني والوصول إلى المستفيدين ومناصرة ذلك)، وقانون حقوق الإنسان الدولي ومعايير[3] المجال والمبادئ التوجيهية للنزوح الداخلي. وكان منهج مجلس اللاجئين النرويجي[4] في كالما يستند على دليل[5] إدارة مخيم مجلس اللاجئين النرويجي و الذي يوفر إطار عمل لتحديد الموضوعات ونقاط العمل والشركاء والمساهمين و المشاكل وتوابعها ونتائجها.

وأهمية تحديد وفهم المساهمين هي موضوع أساسي لنجاح التنسيق. ويوجد في كالما ثلاثة من أصحاب المصالح:

- ٩٣ ألف نازح داخليا ويمثلهم رسميا ٦٥٠ شيخ
- حكومة السودان ويمثلها مبدئيا مفوضية الشؤون الإنسانية و الشرطة
- المنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى وكالات الأمم المتحدة

لم يكن لدى مجلس اللاجئين النرويجي مذكرات تفاهم مع الوكالات الشريكة على أساس دائم، وإن كانت قد تم رسمها عرضيا لمشاريع محددة، مثل توزيع المواد غير الغذائية أو الحملات الصحية. وتهدف جميع أنشطة تنسيق المخيم إلى تحسين ظروف الحياة ولكن الدور الرئيسي لمنسق المخيم كان توفير الحيز الإنساني الكافي في المخيم وضمان تعاون النازحين داخليا. وقد نجحنا في ذلك بإنشاء اتصالات متعددة الأوجه بين المساهمين في المخيم. وأحيانا كان ذلك يوضع تحت ضغط كبير، خاصة بسبب المستويات المرتفعة من عدم الأمن في المخيم.

وقد تم تدريب أخصائيين اجتماعيين على قضايا الحماية خاصة تلك التي تؤثر على النساء، مثل جمع الحطب والتحرش والاعتداء الجنسي والعنف الأسري والأسعار المرتفعة للغذاء ومشاكل التسجيل. وقد تم نقل هذه المشاكل إلى فريق التنسيق. وكان لمجلس اللاجئين النرويجي دورا في تشغيل ٥٠٪ من النساء عند تشغيلها للعاملين في النهار – بنفس المرتب كالرجال – وكانت أيضا الأولى من بين المنظمات غير الحكومية التي تشغل حارسات من الإناث.

إن الاستجابة الإنسانية في مخيم مثل مخيم كالما هي عملية إنسانية معقدة، وتتطلب إدارة سليمة وتمويل متين وقدرات من المرونة والدبلوماسية، فضلا عن فهم واضح للقضايا الإنسانية والقانون الانساني الدولي والمعايير الدولية.

**ألفريدو زاموديو بريد إلكتروني:**
**p-director@easttimor.nrc.no أو**
**Alfredo.Zamudio@netcom.no كان منسق مخيم مجلس اللاجئين النرويجي في مخيم كالما للنازحين داخليا حتى أواخر ٢٠٠٦.**

١. تسمى هذه الوظيفة "مدير المخيم" في دليل إدارة مخيم مجلس اللاجئين النرويجي
٢. www.unmis.org
٣. www.sphereproject.org
٤. www.brook.edu/fp/projects/idp/gp_page.htm
٥. www.nrc.no/camp (تتم مراجعته حاليا)

في ٣ سبتمبر ٢٠٠٦ تم إبلاغ مجلس اللاجئين النرويجي أنه قد تم إيقافه عن العمل في مخيم كالما للنازحين داخليا. وفي ٩ نوفمبر، وبعد ٦٤ يوما من الإيقاف، قرر مجلس اللاجئين النرويجي الانسحاب من جنوب دارفور. وفي ٢١ نوفمبر تم إخلاء مجلس اللاجئين النرويجي رسميا, على خلفية تقارير كاذبة عن اغتصاب وخلق انقسامات بين مجتمع النازحين داخليا و الحكومة.

يعمل مجلس اللاجئين النرويجي على توفير المساعدات والحماية للاجئين والنازحين والمهجرين في إفريقيا وآسيا وأوروبا والأمريكيتين.

www.nrc.no/engindex.htm

يتبع مركز مراقبة النزوح الداخلي إلى المجلس النرويجي للاجئين وهو منظمة دولية لاحكومية تركز على مراقبة حوادث النزوح والتهجير القسريين الناجمة عن الصراعات والنزاعات.

www.internal-displacement.org

# استمرار النزوح والتهجير في جمهورية الكونغو الديموقراطية

غريتا زيندر

**برغم الانتخابات الناجحة التي أجريت في أواخر عام ٢٠٠٦ وما صاحبها من ارتفاع في مؤشر الاستقرار، فما يزل هناك ما يزيد عن المليون شخص نازحين في شرق جمهورية الكونغو الديموقراطية. والوضع مقلق بصفة خاصة في كيفو الشمالية والتي تعرض فيها أكثر من مئة ألف نسمة للتهجير خلال الشهور الأخيرة.**

وفي عام ١٩٩٦، ومرة أخرى بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٣، عانت جمهورية الكونغو الديموقراطية من ويلات اثنتين من المعارك الكبرى مع تنافس جماعات المتمردين ذات الصلات الوثيقة بالدول المجاورة للسيطرة على مناطق شاسعة من شرق الكونغو، وبالطبع كان المدنيون هم الضحية الأولى لهذا العنف مع استهداف المتمردين لهم لأسباب عرقية أو سياسية. وقد وصل هذا النزوح والتشريد إلى أوجه في عام ٢٠٠٣، حيث تم إرغام ما يقدر بـ ٣,٤ مليون نسمة على ترك منازلهم، ومعظم هؤلاء كانوا في شرق البلاد، بينما لقي ما يقرب من الأربعة ملايين نسمة حتفهم نتيجة لهذا الصراع. وبيد أن نطاق وحدة هذا الصراع قد تقلصا بشكل كبير خلال الأعوام القليلة الماضية وصارت أعداد العائدين إلى منازلهم تفوق أعداد الفارين منها إلا أن النزوح لا يزال مستمراً ولم تتم تلبية احتياجات النازحين داخلياً من العائدين.ولا تزال العمليات التي تقودها القوات المسلحة الكونغولية لنزع سلاح الميليشيات، بالإضافة إلى انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الجيش والميليشيات، تسهم في النزوح المتكرر في الأقاليم الشرقية.

ويتركز أكثر من نصف النازحين داخلياً في إقليم نورد كيفو – وهو الإقليم الشرقي المتاخم حدودياً لرواندا وأوغندا- مع وجود أعداد إضافية هائلة منهم في أقاليم إيتوري وكيفو الجنوبية وكاتانجا. ويعيش معظم النازحين داخلياً مع مجتمعات مستضيفة لهم أو يعيشون مختبئين في مناطق الغابات. ونتيجة لموجات النزوح الهائلة جرى كذلك إنشاء معسكرات للنازحين داخلياً.

وفي منتصف عام ٢٠٠٣، جرى تشكيل حكومة انتقالية تعتمد على تقاسم السلطة في أعقاب انسحاب الجيوش الأجنبية. ولم تستطع الحكومة المشكلة من الجيوش السابقة التي كانت في حالة حروب مستمرة مع بعضها أن تجلب الأمن إلى مناطق شرق الكونغو والتي كانت فيها الميليشيات المحلية تواصل تشريد المواطنين. وكانت القوة المشكلة من ١٧ ألف جندي – وهى قوام بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديموقراطية - قد لعبت دوراً حاسماً في نشر الأمن في البلاد. وفي مايو ٢٠٠٧، تم تجديد انتداب البعثة الأممية من قبل مجلس الأمن حتى نهاية العام. وفي عام ٢٠٠٦، شارك الملايين من الناخبين في أول انتخابات متعددة الأحزاب في البلاد منذ ٤٥ عاماً والتي فاز فيها جوزيف كابيلا. وقد أشارت التقارير إلى أن أغلبية النازحين داخلياً لم يمكن بمقدورهم الإدلاء بأصواتهم إما لانعدام الأمن، أو لفقدانهم بطاقاتهم الانتخابية أو مصادرة المسلحين إياها. وكانت الغمامة البارزة التي مرت بها أحداث الانتخابات هو اضطرار المرشح المنهزم، جان بيير بيمبا، إلى الفرار من البلاد في أبريل ٢٠٠٧ بعد مواجهات عنيفة في العاصمة كينشاسا بين المؤيدين المسلحين وقوات الأمن.

وتتمثل إحدى التحديات الكبرى التي تواجه الحكومة الكونغولية في حاجتها إلى دمج أكثر من ٧٨ ألف من القوات المنتمية لمختلف الفصائل المتحاربة (في عملية تُعرف بعملية الدمج)، إضافة إلى حاجتها لنزع أسلحة الجماعات المسلحة الأجنبية وإعادتها إلى أوطانها. ولحين أن يكتمل إصلاح الجيش، لن تنعم جمهورية الكونغو إلا بسلام هش في أفضل الأحوال. وقد شاب عملية الدمج تلك أحداث فساد وصدامات بين الجنود، والتي غالباً ما تعكس الانقسامات العرقية المحلية بين الجنود. وكان الإخفاق المتكرر في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح، الذي تديره اللجنة الوطنية للتسريح، قد تمخض عن جيش وطني تدب فيه الفوضى وعدم النظام، والذي اتخذ طابع الجماعات المتمردة من المفترض أن هذا الجيش يسعى لدمجها. كما أن الجنود الكنغوليين، والذين يعانون من سوء التجهيزات وندرة الراتب والقوت، في حالة ضعف لا تمكنهم من الدفاع عن أنفسهم – أو أي مدنيين تحت أيديهم- ضد الجماعات المسلحة. إضافة إلى ذلك، فهم يواصلون التحرش بالمواطنين واغتصاب ممتلكاتهم. وفي عام ٢٠٠٧، زاد الموقف سوءاً في كيفو الشمالية، حيث تم نشر اللواءات المكونة من ميليشيات التوتسي الموالية للمنشق السابق الجنرال نكوندا في الإقليم بدلاً من إرسالها إلى المناطق الأخرى ودمجها مع كتائب الجنود الآخرين (في إطار عملية تعرف بالمزج). وقد أفادت التقارير الواردة ارتكاب هذه اللواءات لقدر هائل من انتهاكات حقوق الإنسان الموسعة، شاملة التجنيد القسري لما يقرب من ٣٠٠ طفل وتشريد أكثر من ١٠٠ ألف

نسمة، هذا بالإضافة إلى تصاعد حدة التوتر العرقي في الإقليم. كذلك، ونتيجة للهجمات واستهداف السيارات التي تقوم بتوصيل المساعدات الإنسانية، كان حجم المساعدات الإنسانية قد تقلص في العديد من مناطق الإقليم.

وترتكب الجماعات المسلحة انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان من بينها القتل والاغتصاب والاستغلال الجنسي وعمليات الخطف والتجنيد الإلزامي للأطفال والسلب ونهب المحاصيل وفرض الضرائب غير المشروعة والتحرش العام بالمواطنين. ويضيف إلى اتساع دائرة العنف عمليات الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية (من ذهب وخام الكولتان والماس) وتهريب السلع والأسلحة. وبرغم جميع المبادرات التي اتُّخذت لمكافحة العنف الجنسي وتبني اثنين من القوانين للتعامل مع العنف الجنسي في يوليو ٢٠٠٦، إلا أن جرائم الاغتصاب تواصل انتشارها في جميع أنحاء البلاد. حيث ثبت تورط الجنود والمحاربين من المتمردين في جرائم العنف الجنسي للإجهاز على القيم الأصيلة للمجتمع وإرهاب المدنيين وإرغامهم على الخضوع ومعاقبة من يزعمون أنهم يقدمون يد المساعدة لقوات الأعداء أو لمجرد إشباع غرائز المقاتلين فحسب.

نازحة مع طفلها في جمهورية الكونغو الديمقراطية

وقد جري إرغام العديدكثير من الأطفال النازحين على الانضمام إلى صفوف الجماعات المسلحة، ولا يزال الآلاف منهم ضمن الميليشيات. وتشير التقارير إلى استمرار عمليات تجنيد الجنود من الأطفال من قبل قوات الميليشيات، وذلك خاصة في إقليم نورد كيفو. وقد أوردت منظمة العفو الدولية في تقاريرها الصادرة في أكتوبر من عام ٢٠٠٦ أن ما يقرب من ١١ ألف طفل كانوا حتى هذا التاريخ لا يزالون ضمن القوات أو الجماعات المسلحة، أو هكذا كان الرقم الذي استطاع برنامج التسريح توثيقه رسمياً بما يفتح الباب أمام أعداد أخرى.

## النازحون العائدون وانعدام المساعدة

لا يتلقى معظم النازحين داخلياً في الكونغو والعائدين إلى ديارهم أية مساعدات، وذلك على الرغم من أن القتال الدائر وأعمال السلب قد أديا إلى انهيار كامل في الخدمات والمرافق. ولا يتمتع أغلب هؤلاء ومن العائدين بوجود أي مراكز صحية أو مدارس أو طرق أو مياه صالحة للشرب أو أغذية أو بذور للزراعة أو أدوات للمعيشة أو ملابس أو قش لبناء المنازل. ويكون النازحون أكثر عرضة من غيرهم للإصابة بالأمراض المعدية. فكل يوم تطلع عليه الشمس يلقي ١٢٥٥ نسمة حتفهم في جمهورية الكونغو – وهو ما يزيد عما يعتبر أنه "المعدل المعتاد" للبلاد. وتُعزى أكثر من ٧٠٪ من هذه الوفيات إلى الأمراض التي هي في الأصل سهلة الوقاية والعلاج.

وقد نجم عن الأوضاع المعيشية الخطرة وغياب ماء الشرب النظيفة انتشار أوبئة الكوليرا والحصبة والطاعون الدُّبلي وغيرها من الأمراض بين النازحين داخلياً في أقاليم إيتوري وكيفو الشمالية والجنوبية وكاتانجا ومانييما في عام ٢٠٠٦. وتظل الملاريا هي السبب رقم واحد وراء حالات الوفاة في الكونغو. كذلك فإن النازحين معرضون للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية HIV/الإيدز، حيث يفتقدون في العادة الوسائل المعينة لهم على حماية أنفسهم إضافة إلى جهلهم بأساليب انتقال هذا الفيروس. ورغم غياب البيانات المؤكدة إلا أنه يبدو أن النازحين داخلياً أكثر تعرضاً لخطر الإصابة عن عموم السكان.

وفي عام ٢٠٠٦ ومطلع عام ٢٠٠٧، كان الوصول بالمساعدات إلى النازحين داخلياً وغيرهم من القطاعات السكانية المعرضة للإصابة في شرق جمهورية الكونغو قد تحسن في العديد من النواحي، بيد أن هذه المساعدات قد ظلت تواجه صعوبات في الوصول إلى بعض مناطق في كيفوس وكاتانجا وإيتوري، وذلك نتيجة للعمليات العسكرية ضد الجماعات المسلحة طليقة الأيدي وما يرتبط بها من هجمات على المدنيين من قبل الميليشيات وكتائب الجيش الكونغولية الفوضوية. وقد أغلقت الأبواب تماماً أمام حركات تقديم المساعدات في بعض المناطق من نورد كيفو بسبب انعدام الأمن. وقد اضطر العمال التابعون لبرنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة إلى اللجوء إلى إسقاط شحنات الغذاء بالطائرات وإقامة خط تموين جوي للوصول بالغذاء إلى النازحين داخليا في مناطق كاتانجا ومانييما وكيفو الجنوبية التي تنعدم فيها تماماً أي خطوط للطرق أو السكك الحديدية.

وفي عام ٢٠٠٦، جرى اختيار جمهورية الكونغو كواحدة من البلدان التجريبية التي تقوم فيها الأمم المتحدة باستخدام نهجها "العنقودي" الجديد، والذي يستهدف زيادة المسائلة والقدرة على التنبؤ من خلال إقامة هيئات طليعية تتولى العناية بالقطاعات الخدمية ذات الطابع الإنساني. ومن السابق لأوانه أن نحدد ما إذا كان لهذا النهج العنقودي وآليات التمويل الجديدة أثره الجلي بالنسبة للنازحين داخلياً وغيرهم من المستضعفين.

وعلى المستويين الإقليمي والوطني، لم تلعب الحكومة الكونغولية إلا دور ضئيل في الاستجابة لاحتياجات النازحين داخلياً والعائدين، على الرغم من أن وزارة مثل وزارة التضامن والشؤون الإنسانية الكونغولية هي المختصة رسمياً بتلبية احتياجات النازحين داخلياً. كذلك فإن وزارات الداخلية والدفاع هي الأخرى منوطة بواجب مماثل بيد أن أدوارهـا غير واضحة في هذا الصدد.

وثمة حاجة ملحة لوضع إطار عمل أو إستراتيجية وطنية لمعالجة موضوع النزوح والتشرد، وهو ما يتطلب ما يلي:

- الوقوف على حركات العودة الحالية ووضع تقديرات بأعداد النازحين داخلياً من العائدين خاصة في شرق جمهورية الكونغو.
- تقوية التعاون حول قضايا العودة بين كينشاسا ونواب الحكومة على المستوى الإقليمي.
- زيادة التمويل للأنشطة الرامية إلى إعادة النازحين إلى ديارهم، شاملة بناء البنية التحتية في مساقط رأس النازحين.
- رصد الوضع الميداني للعائدين فيما يتعلق باحترام الأطراف المختلفة لحقوقهم الإنسانية.
- ضمان عودة النازحين في ظل ظروف تحفظ أمنهم وكرامتهم مع توفير المعلومات اللازمة لهم حول الظروف في مناطق العودة.

غريتا زيندر (greta.zeender@nrc.ch) هي باحثة ومحللة لشؤون البلدان في مركز مراقبة النزوح الداخلي IDMC.

١. www.monuc.org

# التدريب الداخلي - مراسم مرور لطلبة الهجرة القسرية؟

مركز دراسات اللاجئين
جامعة أكسفورد

نحن طلاب نحضر لشهادة الماجستير ضمن إطار برنامج ماجستير العلوم في مجال الهجرة القسرية، وتعود أصولنا إلى عدة بلدان مختلفة ولكن لدينا شعور مشترك من التوتر بين المثالية العنيدة والواقعية المتأصلة. ويوجد في مجالات الأبحاث التي ندرسها وعي بإنسانية من نبحثهم حولهم، وبتشعب الاجتثاث والتجريد من الملكية والبقاء وضرائب كل منها. ومع ذلك وربما بسبب هذه الواقعية، فإننا نظل مؤمنين بالمثالية في غربتنا لإحداث التغيير. ولكن مثاليتنا متأصلة جدا في الاعتراف بضرورة وقيمة التجربة المهنية والميدانية والتعرض في الوقت الذي نبدأ فيه برسم مسارات وظائفنا. أما التدريبات الداخلية مع المنظمات غير الحكومية والوكالات أو الحكومات الدولية فتعرضنا لامتحان عسير حيث تنخرط مثالياتنا مع الوقائع وفيها تقدم مهاراتنا ومعرفتنا وحماسنا مساهمات ملموسة.

إن أكثر التدريبات الداخلية قيمة هي تلك التي تثري الطلاب الحاليين والطلاب السابقين والمنظمات. فالمنظمات تؤثر في التفكير ومناهج الاستجابات للهجرة القسرية ومساعدة الطلاب المقدمين على مجال العمل في التعامل مع التعقيدات التي تنبثق حتما. وتعمل التدريبات الداخلية على تمكين الطلاب من الحصول على خبرة عملية قيمة وفهم الهيكليات التنظيمية والتعرض لبيئات العمل المكتبي والميداني. فالمنظمات تتقاسم المعرفة وتتناقل المسؤوليات، والطلاب بدورهم يقدمون المساعدة الماسة التي تحتاجها المنظمات، حتى أن الكثير من الطلاب يعودون للعمل لفترات طويلة الأجل. ويعتبر تدريب الخبرة العملية مفيد جدا للطلاب الذين يباشرون العمل في عدد كبير من الوظائف سواء في المجال الأكاديمي أو الصحافة أو القانون أو الخدمات العامة.

لذلك فإننا مهتمون جدا في الحصول على تدريبات داخلية ونحن ندرك الأبواب التي قد تفتح أمامنا. ولكن هناك الكثير من التحديات والقيود التي تؤثر في قدرتنا على قبول عروض التدريبات الداخلية. فالمنظمات تسعى لاستخدام المتدربين دون دفع رواتب ليساعدوهم في أعباء العمل ونحن نقدر ما يقدمونه من معرفة وخبرة بدلا من الرواتب. ولكن هناك قيود مالية حقيقية تواجه الكثير من الطلاب حيث تقع معظم المنظمات في العواصم حيث تكون تكاليف المعيشة والسكن والمواصلات العامة باهظة جدا. ويعتبر التأمين الصحي والتأمين ضد الحوادث عوائق أخرى لأن الخريجين الجدد قد بلغوا سنا محددا ولا تغطيهم عقود التأمين الخاصة بأولياء أمورهم، ولا يستطيعون أيضا تحصيل نفقات تأمينهم الخاص بهم وخاصة إذا كانوا مغتربين في الدولة التي يجرون التدريب فيها. والكثير من الطلاب مثقلين بالفعل ببعض الأعباء كالقروض التي اقترضوها للإنفاق على دراستهم.

وبما أننا طلاب خريجين ونسعى للحصول على التدريبات الداخلية كفرصة عمل أولى في مجالات اهتمامنا، فإننا نجد أن غالبية التدريبات الداخلية تتطلب أشخاص قد اكتسبوا مثل هذه الخبرة بالفعل، وهو مأزق يجعل هذه الفرص متعذرة الوصول أمام الكثيرين. وفي ظل القيود المفروضة على تأشيرات السفر وطبيعة العمل دون مقابل مادي لمعظم فرص التدريب الداخلي، فإن الحصول على مثل هذه التجربة يعد أمرا عسيرا للغاية للطلاب في الدول النامية بشكل خاص. ونحن قلقون من أن يزيد عائق الجنسية من استمرارية الانشقاق بين الشمال والجنوب، وهذه مفارقة ساخرة لأن هذا المجال يهدف إلى مجابهة عدم المساواة العالمية. فإن أي مجال بصعوبة مجال الهجرة القسرية يحتاج لمساهمة من أناس ينتمون إلى خلفيات متنوعة. ولا يجب على المنظمات التي تستقطب المتدربين السعي وراء الطلاب الخريجين فقط، ولكن يجب عليها توسيع رقعة المتقدمين لجذب أولئك الذين يتمتعون بالكثير والكثير من التجارب الحية والمعرفة بالآثار الداخلية للهجرة القسرية. أليس من المغالطة أن تؤثر الإمكانيات المادية والتعليم والجنسية المفضلة في إمكانية الانخراط مهنيا في صراعات البؤساء المحرومين؟

يمكن أن نزيد من الوصول إلى التدريبات الداخلية إذا قدمت الوكالات المساعدة في طلبات الحصول على تأشيرات السفر وتقديم المساعدات المالية المعقولة، على شكل قسائم للمواصلات، والتأمين منخفض التكلفة أو التأمين المدعوم، والمساعدة في تحديد أماكن السكن المؤقتة التي يمكن تغطية تكاليفها. القضية لا تتعلق بدفع الأجور للمتدربين ولكنها تتعلق بوضع نظم بوسعها المساعدة على تمكين المتدربين لتكريس أنفسهم لمثل هذه المشاريع دون تحمل أعباء مالية إضافية.

ولتناول هذه القضايا، فإن التعاون المتزايد بين الوكالات والمؤسسات التعليمية والحكومات يعد أمرا هاما جدا. ويجب أن تتم مضاهاة مبادرات الطلاب وحوافزهم بالتزام عبر المؤسسات لتذليل العقبات من أجل ضمانة تقديم أفكار جديدة من الطلاب المتحمسين والمطلعين.

**المساهمون في هذا المقال (جيني ريد أوستن، وأغاتا بيالزيك، وماهر بيطار، وجستن دوبويس، وأناماريا إينيناجور، وسارا غونزاليه، وباتريس هولدرباك، وباليون كيم، وكاتسو كويكي، وسيفون كوزار، وأه-جنغ لي، ويارا روماريز مصري، وسارا باري، وأندريا بورديكوفا، ونامريتا سنغ) هم طلاب دراسات عليا في مركز دراسات اللاجئين. للمزيد من المعلومات حول برنامج الماجستير في المركز، انظر www.rsc.ox.ac.uk/PDFs/MScLeaflet06.pdf**

عويس يوسف عصمان/إيرين

الدكتورة حواء عابدي

# تأمين العلاج الطبي للنازحين الصوماليين

في خضم الفوضى وأحداث العنف الدائرة في الصومال، هناك امرأة معينة تساهم بشكل إيجابي. حواء عبدي طبيبة نسائية تمارس عملها في مبنى مساحته ستة وعشرون هكتارا، حيث أصبح هذا المبنى مخيما لآلاف النازحين الذين فروا من مكان إقامتهم في مقديشو هربا من الاقتتال الدائر بين القوات الحكومية المدعومة من قبل إثيوبيا من جهة، ومعارضو الحكومة من جهة أخرى.

وكانت عبدي إحدى الأساتذة الإناث في كلية الطب في جامعة الصومال، وذلك قبل انهيار الدولة الصومالية سنة ١٩٩٠. وكانت قد أسست عيادة في الثمانينيات على بعد عشرين كلم جنوبي مقديشو، وكانت العيادة مجهزة لاستقبال المرضى المقيمين والمرضى الخارجيين أيضا. إلا أن الحرب الأهلية التي نشبت في عقد التسعينيات أدت إلى انهيار عيادتها التي كانت ناجحة آن ذاك. حيث تقول الدكتورة حواء عابدي «أنه آن ذاك، كان كل واحد من مرضاي قادرا على الدفع جراء الخدمات المقدمة. إلا أن الوضع تغير الآن».

فهي تعتني الآن بآلاف النازحين داخليا الذين لا يستطيعون الدفع لقاء خدماتها. «لا يستطيع معظم الناس في هذا المبنى أن يدفعوا ولو لقاء وجبة غداء، فكيف لي أن أطلب منهم أن يدفعوا لقاء خدماتي؟ وأنا أعمل مدة خمسة عشر ساعة في معظم الأيام وأحيانا أكثر من هذا، إلا أنني شاكرة لأن ابنتي [طبيبة أيضا] معي وقد وقفت إلى جانبي خلال كل ما جرى».

وترى الدكتورة حواء عابدي أن مساعدة الناس مرضي على الصعيدين الشخصي والمهني أيضا. هذا ولم يتم استهداف المبنى الذي تعمل فيه إضافة إلى أنه «يحظى بالاحترام من كافة الأطراف منذ بداية الحرب الأهلية لأنه منطقة حيادية يلجأ إليها أي شخص يحتاج إلى المساعدة».

إلا أن التحدي الأساسي يكمن في العثور على الإمدادات اللازمة سواء من دواء، و غذاء، وماء أيضا. «يصعب دائما توفير الأساسيات، حتى ولو كان ذلك من أجل العاملين لدي». هذا ويذكر أن معظم الـ ٧٢ عاملا في المبنى هم متطوعون. وتقول الدكتورة حواء عابدي أن مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (UNHCR) وبرنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة يوفران بعض المساعدة للنازحين إلا «أننا بحاجة إلى تزيد الوكالات من حجم مساعداتها بشكل أكثر جدية وبسرعة» مضيفة أن على الوكالات التركيز بشكل رئيسي على الأطفال والأكثر ضعفا.

وعلى الرغم من استمتاعها بعملها، إلا أن تعب الدكتورة حواء عابدي البدني والعقلي آخذ بالازدياد وها هي تفقد الأمل في أن يتحسن الوضع سيتحسن. «عندما يكون لديك أمل في أن الوضع سيتحسن، يمكنك الاستمرار، أما إذا فقدت الأمل فلا يمكنك الاستمرار وقتها. أنا لا أرى إلى اليأس على وجوه الناس في المبنى».

هذا ويذكر أن الدكتورة حواء عابدي ليست متفائلة من حلول السلام في الصومال أبدا. «يبدو وكأن السلام آخذ بالابتعاد عنا أكثر فأكثر».